دورية دولية محكمة

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

ISSN 2698-6159
ISSN (print) 2699–2604

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Urban and Territorial Planning

international scientific periodical journal

JUTP

Journal of Urban and Territorial Planning

NATIONALES ISSN-ZENTRUM FÜR DEUTSCHLAND ISSN 2698-6159

Email: jutp@democraticac.de
Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية محكّمة ذات طابع دولي، تعنى بالدراسات والبحوث في مجال التخطيط العمراني والمجالي

الناشر

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

in the urban and territorial planning The journal is concerned with research studies and research papers

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Is an international scientific periodical journal issued by the

Democratic Arabic center –Germany- Berlin

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : jutp@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين – ألمانيا –

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير واللجنة العلمية

د. صيد أحمد سفيان، أستاذ محاضر جامعة باجي مختار عنابة

هيئة التحرير:

ا.د رجب هشام جامعة سوسة تونس

ا.د اليزيد حمدوني علمي كلية الادب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس

د. حركات محمد الامين قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. وديع عثماني جامعة ليون2 فرنسا

د. سهام قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر

د. صيد صالح، أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

د. مصطفى قنقورة الوكالة الحضرية بمكناس المغرب

الهيئة العلمية.

أ. د ناجم ظاهر – المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير – جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد – جامعة وهران 2 الجزائر

أ.د سيلفيا سرلي – جامعة ساساري ايطاليا

أ.د انجل غونزاليس مورال – جامعة سيفيل اسبانيا

أ.د فاطمة جبراتي – جامعة القاضي عياظ مراكش المغرب

أ.د ناتلي كاركود جامعة انجر – فرنسا

أ. د الصادق قرفية قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة– الجزائر

أ. د جمال الدين قسوم قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. نورة قليان المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية– باريس فرنسا

د . بوشتى الخزان – جامعة فاس المغرب

د. احمد بوسماحة معهد تسير التقنيات الحضرية – جامعة ام البواقي الجزائر

د. أسماء قواسمية،أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر.

د. محي الدين أحمد محمد الهواري، أستاذ محاضر، الاكاديمية الحديثة للهندسة و التكنولوجيا – مصر.

د .اورورا لوباز اكونا جامعة زاراقوزا –اسبانيا

ا.د سمود بوزيان جامعة باريس8 فرنسا

ا.د عادل الدورساوي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن السعودية

د عثماني وديع جامعة انجر فرنسا

أ.م.د. أحمد الشحات محمود المنشاوي – جامعة الزقازيق – مصر.

ا.د ثريا بلحسيني ادريس المعهد الوطني للتهيئة والتعمير الرباط المغرب

التعريف بالمجلة، أهدافها ومجالاتها:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية وموقع التراث ،تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل , البيئة والتخطيط المجالي.

و تهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي ، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية ،كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية ، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع.

شروط و قواعد النشر:

المجلة متفتحة على جميع البحوث في مجالات التخطيط العمراني و المجالي، و كذا الهندسة المعمارية ونظم المعلومات الجغرافية و البيئية، المؤلفة باللغات العربية ، الانجليزية ، الفرنسية، التركية، الألمانية،الإيطالية و الإسبانية.

إلتزام الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي.

أن يكون الباحث حاصلا على درجة علمية، و يرفق مشروع مقاله ببيان سيرته الذاتية.

يعبّر المقال عن رأي صاحبه الذي يتحمل المسؤولية عنه، و لا يعبر عن رأي المجلة.

أن يكون مشروع المقال أصيلا و جديدا لم ينشر سابقا.

أن يكون المقال غير مقدم للنشر في مجلة أخرى، مع التزامه بعدم تقديمه للنشر في مجلة أخرى مستقبلا قبل أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلة بذلك.

ضرورة ادراج العنوان و كذلك الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية.

يزوّد المقال بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني باللغة الإنجليزية، أما إذا كان المقال باللغة الإنجليزية ،يدرج ملخص بالإنجليزية و الآخر بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة.

ضرورة إدراج المراجع (références) باللغة الإنجليزية في آخر المقال.

ترسل مادة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الالكتروني مكتوب ببرنامج (Microsoft Word نوع الخط بالعربية Traditional Arabic مقاسه 15 بالنسبة للمتن و 13 بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط Times New Roman مقاسه 13 بالنسبة للمتن و 11 بالنسبة للهوامش.)

يراعى في حجم المقال كحد أقصى 20 صفحة من النوع العادي (A4)بما فيها المصادر و المراجع.

بالنسبة لهوامش الصفحة 2.00 سم بالنسبة لكل الجوانب، التباعد بين الأسطر 1.15.

توضع الإحالات و المراجع و المصادر (الهوامش) في أخر المقال أوتوماتيكيا و ترقم بالتسلسل حسب ظهورها في المتن (إستعمال طريقة APA).

على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية أو من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير و ذلك للسماح بنشر المقال.

يلغى المشروع في حال عدم رد الباحث في الآجال المحددة من تاريخ آخر مراسلة الكترونية له من المجلة.

لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط ولفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة.

المقالات التي ترسل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، وكذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

–يجب أن يرسل البحث عن طريق البريد الإلكتروني التاليjutp@democraticac.de

---

The Journal of Urban and Territorial Planning is a quarterly, international peer reviewed journal. It publishes high quality and original unpublished research articles that deal with studies and researches in the fields of Urban and Territorial Planning.

The JUTP is issued regularly: quarterly edited by the Democratic Arabic Centre for Strategy, Political and Economic Studies of Berlin-Germany, and has a worldwide, actively involved scientific committee, that oversees its evolutive edition, given that it encompasses a wide range of international academicians coming from many countries.

The JUTP is based on a code of ethics in relation with its editing conditions, and to an internal list of reviews' arranging, knowing that the selection of the articles that would be published in every issue, depends on the formal and objective specifications of the international journals.

All the research content of JUTP is freely available online, and there is no charge to researchers who access online, read, download, print, copy or cite parts of the published articles, as long as they mention the references in conformity with the international reference system, and accordance with the *BOAI definition of open access*

Editor-in-chief and Scientific Committee President:

Dr. Sid Ahmad Soufiane - University of Baji Mokhtar-Annaba-Algeria

Goals and fields of the JUTP:

The Journal of Urban and Territorial Planning is specialised in Urban, provincial, and territorial planning, and every area that deals with the aspects of planning, civil engineering, technologies of geographical systems, such as transport and the infrastructure, in addition to the protection of urban and heritage sites, touristic areas and new cities, without forgetting the improvement of urban areas and their rehabilitation, the architecture and the local development, the aesthetic considerations, the planning of the use of lands, the utilities, the infrastructure management, the legislation of the building and the reconstruction, the planning of the transport, the environment and the spatial planning.

The aim of the Journal of Urban and Territorial Planning is to provide a platform for Arab and international researchers, especially those working in the Arab world, to disseminate research on issues related to rapid changes affecting the built environment. Issues such as those related to the planning programs and the sustainability of these developments and their social, economic and physical impacts; make the obstacles that the urban areas face, pose great challenges for studies and research. In addition, JUTP facilitates every data collection and development plans, aiming to guaranty the sustainability of the

communities according to the constructive and architectural plans, that take into consideration the specificities of the field and the identity of the society.

Terms and Conditions of Publication:

1- The journal is open to all research in the fields of urban planning and space, as well as the information systems of architecture,geography and environment, that are written in Arabic, English, French, Turkish, German, Italian and Spanish.

2- Every research candidate should Commit to objectivity in his researchand respect the rights of intellectual property and scientific honesty, and most of all renunciate any conduct that would prejudice his scientific research.

3- The researcher must have at least a master's degree or be subscribed on a Philosophy Doctorate or having a PhD graduation.

4- The article expresses the opinion of its own authorwho has the full responsibility about it and does never express the opinion of the JUTP.

5- Every submitted article should be original, unpublished, and not under consideration by another journal, neither home nor aboard, before getting a prior agreement from the scientific and editorial team of the JUTP.

6- The submitted article should never be a part of a master's dissertation or a PhD thesis, or a part of a yet published research /article/book…

7- The articles are printed in black and white

8- Two abstracts in two languages (one of which should be Arabic, and the other in the language of the article) should be attached to the article, length of which should not exceed one page for every abstract

9- The publication material should be written in Microsoft Word formatwith the Traditional Arabic font, and having as size 15 for the body and 13 for the margins,whereas for articles written in Latin characters (which language is either French or English or German …) the font should beTimes New Romanwith a size of 13 for the body and 11 for the footnotes and citations).

10- The whole material of a research should be between 15_{min} and 20_{max} pages of A4 format (references and annexes included).

11- Margins should be 2 cm from the four borders of every page of the article.

12- Assignments, notes and references should be automatically added at the end of the articles (endnotes, references list, annexes), being numbered sequentially as they appear in the text.

13- Once a reviewing report received, every researcher should agree and apply all the necessary modifications that are required by the scientific committee members or the editorial team of the journal JUTP.

14- The research project shall be automatically cancelled if the researcher does not respond within one month of the date of the last electronic communication between him and the editorial team.

15- The JUTP shall publish only the article in which all the conditions are fulfilled, and the editorial team has the right to postpone its publication to a later number when necessary.

16- The sent research projects to the JUTP,are never referred back to the researchers, whether published or not.

17- The researcher, whose article is published in the JUTP journal, is given an electronic copy of the issue, as well as an approved certificate from the editorial team of the journal, stating that his research is accepted for publication and mentioning the date of publication and the Volume/Issue of the JUTP.

18- The editorial board of the JUTP disclaims any infringement of intellectual property rights.

19- The publication material should be sent as an attached file to the e-mail of the journal: **jutp@democraticac.de,**

الأمانة:

د. اسماء قواسمية

د. باسكال جانين

التنفيذ والإخراج الفني :الباحث هاني تورغي -هاني بلال

Journal indexing

محتوى العدد			
الرقم	الباحث	عنوان المقال	الصفحة
01	ساليمي نورالدين	وثائق التعمير بالواحات المغربية، إكراهات الاعداد والتنزيل وآفاق الملاءمة مع الخصوصيات المحلية	09
02	عبد الكريم أوكيناز	تقييم وضعية التجهيزات والخدمات الصحية بحوض أوريكا في جبال الأطلس الكبير الغربي (المغرب).	26
03	حصيد صباح	علامة المدينة كنهج جديد لتخطيط وحوكمة المدن في ظل العولمة وتحديات التنمية المستدامة دراسة تجربة مدينة دبي	47
04	عودة سعيد	إعادة الاعتبار للتجمعات الريفية من اجل النهوض بالمدينة.	75
05	المداني بونيت	الفاعليين المحليين في الفعل التنموي بالجماعات الترابية: بين غياب التصور وضعف التنمية، حالة جماعة العليين، عمالة المضيق –الفنيدق (المغرب)	87
06	OUAZIZ ALI	VILLE DE SALÉ, POUR UNE VISION STRATÉGIQUE : DISPOSITIONS ET PARIS DE LA BONNE GOUVERNANCE	109
07	Abir Messaoudi	The aquatic nature in the city of Tunis : a Janus with two faces	122

وثائق التعمير بالواحات المغربية، إكراهات الاعداد والتنزيل وآفاق الملاءمة مع الخصوصيات المحلية

Urban planning documents in Moroccan oasis, constraints of elaboration and implementation and perspectives adaptation with local specificities

سالیمي نورالدین

باحث جغرافي المغرب

الملخص

تندرج هذه المقالة في إطار ما هو إجرائي في ميدان التخطيط الحضري، وتحاول تقديم خلاصاتمقاربة أولية لتحليل مجموعة منوثائق التعمير وإبراز دور الجغرافي، ليس كباحث فقط بل كفاعل أساسي في مسلسل التخطيط الحضري، في مقاربة الإشكالات التي تطرحها الخصوصيات المجالية والاجتماعية المحليةمن جهة والمساهمةفي إرساء مبادئ تخطيط حضري استشرافي يتوافق معتلك الخصوصيات من جهة أخرى.

كما تهدف إلى إبراز أهمية موضوع تدبير المجالات القروية والحضريةوالاكراهات المرتبطة به، خاصة بمجال الواحات المغربية، وأبرزها جمود وثائق التعمير وعدم ملاءمتها للخصوصيات المحلية وكذا تقديم بعض الحلول التي قد تساهم في تجاوزها.

الكلمات المفتاح: وثائق تعمير، واحات، خصوصيات محلية، إكراهات

Abstract:

This article is part of what is procedural in the field of urban planning, and attempts to present the analysis summaries of a set of urbanization documents and to highlight the role the geographer not only as a researcher but as a key actor in urban planning and his role in drawing attention to the problems posed by local specificities and helping to overcome them and establish the principles of prospective urban planning and adapted to the evolutions of the urban phenomenon and of urban expansion on the one hand, and to the economic and spatial specificities of the territories concerned on the other hand.

It also aims to underline the importance of the issue of the management of rural and urban spaces and the constraints associated with it, especially in the space of Moroccan oases, in particular the rigidity of urban planning documents and their unsuitability to local specificities, as well as to provide some solutions likely to help overcome them.

Keywords: urban planning documents, oasis, local particularities, constraints

مقدمة

تعتبر وثائق التعمير بالمغرب من بين الأدوات التقنية الأساسية للتخطيط العمراني للمجالات القروية والحضرية، وكذا تأطير عمليات التعمير والتوسع داخل هذه التكتلات.كما تشكل الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتوفيق بين حاجيات الساكنة الآنية والمستقبليةلضمان العيش الكريم، لذلك أصبحت هذه الوثائق تحظى بأهمية بالغة باعتبارها تشكل قاعدة أساسية لخلق فرص الاستثماروتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من هذه الأهمية، إلا أن خلاصات العديد من الدراسات حول الموضوع، أقرت بأن مراحل إعداد وتفعيل مقتضيات هذه الوثائق تشوبها إكراهات متعددة تحد من فعاليتها في إنتاج مجالات ترابية مندمجة ومتناسقة النمو، وهو ما تؤكده كذلك التجربة والممارسة الميدانية.

إن إشكالية موضوع هذه المقالة تتمحور حول تحديد مدى ملاءمة وثائق التعمير للخصوصيات المحلية في مجال الواحات بالجنوب الشرقي المغربي، بالنظر لما يميز مراكزه الحضرية عمرانيا (انتشار القصور والقصبات) ومجاليا(الفلاحة المعاشية وواحات النخيل) واستمرار أشكال التنظيم الترابي التقليدي القائم على العرف، خصوصا بعدماأصبحت هذه الوثائق عاجزة عن مواكبة التوسعات العمرانية نظرا لعوامل متعددة.

في هذا الإطار تهدف هذه المقالة إلى:

- إبراز خصوصيات الظاهرة الحضرية بالواحات وديناميةالتوسع التي ميزت المراكز القروية والحضرية؛
- الوقوف على أبرز الاكراهات التي تعيق إعداد وتفعيل وثائق التعمير بالمجالات الواحية؛
- تقديم بعض المقترحات الكفيلة بتحقيق تخطيط حضري سلس ومنسجم مع الخصوصيات المحلية.

1.خصوصيات الظاهرة الحضرية بالواحات: نموذج حضري غير واضح وفي تحول مستمر:

تعرف الواحات المغربية تحولات مجالية واجتماعية أبرزها نمو العديد من المراكز الحضرية خاصة الصغرى منها، والتي تلعب وظائف أساسية في التأطير الإداري والمجالي لساكنة الأرياف، لدرجة أصبحت فيه من الظواهر المجالية التي تطرح نفسها كأهم تحول رافق اندثار القصور العتيقة وانتقال الساكنة للاستقرار على طول الطرق الرئيسية بالمراكز التي ظهرت مع فترة الاستعمار بداية الثلاثينات (من القصر إلى المدينة)، فأصبحت بذلك الواحات تحمل في كيانها مجالات جديدة تنافس سكن القصور والتنظيم المجالي التقليدي.

لقد كان لهذه التحولات السريعة والعميقة بالواحات اقتصاديا واجتماعيا، انعكاسات مجالية ساهمت في تغيير طبيعة العلاقات القائمة بين السكان ومحيطهم. فبعدما اقتصرت الظاهرة الحضرية إلى حدود بداية القرن العشرين بالمجال الواحي وشبه الصحراوي، على تركز الساكنة داخل قصور الواحات[1] الممتدة على طول أودية درعة وزيز ودادس، نتج عن تغير أشكال الاستقرار والتنظيم المجالي والاجتماعي التقليدي، ارتفاع تيار الهجرة من القصور والتوسع المجالي السريع للمدن والمراكز الواحية الناشئة، وتنامي المشاكل والاختلالات بهذه المراكز التي أظهرت غالبيتها عجزا في القدرة على استقبال الأعداد المتزايدة من المهاجرين.

وللإحاطة أكثر بجوانب الظاهرة الحضرية وخصوصياتها بمجال الواحات خاصة بدرعة وتافيلالت، تم الاطلاع على الدراسات التي عالجت الموضوع[2]، والتي خلصت إلى كون المجال الواحي حديث العهد بالظاهرة الحضرية وليس له عادات حضرية مقارنة ببعض مناطق المغرب، وهو ما يفسر غياب مدن كبرى إلى حدود بداية القرن العشرين، وان استغلال المجال كان يقوم على الاستقرار بالقصور[3] وفق تنظيم اجتماعي محلي محكم، إلا أن التغلغل الاستعماري وما رافقه من تحولات عميقة في المجتمع، أدت إلى بداية ظهور نواة المراكز والمدن التي تم دعمها من طرف الدولة بعد الاستقلال بإحداث المرافق والخدمات العمومية ومقرات الجماعات الترابية، إضافة إلى تأثير مشاريع التهيئة الهيدروفلاحية (إحداث سد المنصور الذهبي وسد الحسن الداخل...) وموقع العديد من المراكز على الطرق الرئيسية (الطرق الوطنية رقم 09 و10...). والمثير للانتباه في هذا النمو هو التوسع العمراني على حساب الواحة أحيانا (السكن والأنشطة السياحية)، لدرجة أصبح فيه التعمير عاملا منافسا للفلاحة على الماء والمجال[4] وهو ما أثر بشكل سلبي

[1]تصل مساحة المجال الواحي الى 107324 كلم مربع وتقطنه ساكنة تقدر ب 2 مليون نسمة أي ما يمثل 6%من ساكنة المغرب، ويتكون هذا المجال من السفوح الجنوبية للأطلس الكبير ودير الاطلس الصغير وأودية أهمها زيز ودرعة وفكيك وإداريا أجزاء من الجهة الشرقية (فكيك) وجهة درعة تافيلالت وجهة كلميم واد نون.

[2]ومنها بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا للحسين أقيوح (1994) حول "ورزازات، المدينة-الواحة: آليات وأشكال التوسع الحضري" وأطروحته لنيل دكتوراه الدولة (2005) حول "النظام الحضري وتنظيم المجال بمنطقة درعة"، وأطروحة عبد الهادي بونار بالفرنسية (1993) حول التعمير بالمجال الواحي شبه الصحراوي (حوض وادي درعة وبلاد ورزازات)، إضافة لدراسات بمنطقة تافيلالت لمحمد المولودي (2004) ومحمد ابن عمر (2005)،

[3]بعض التعاريف، كتلك التي أشار إليها بن محمد قسطاني (2005) عندما شبه القصر بالمدينة وبكون سلوك المقيم بالواحة أقرب بكثير إلى الحضر منه إلى البدو، معتمدا في ذلك على تعريف مكى بن طاهر (Ben Tahar M. 1982)، الذي أشار إلى اتخاذ القصر في الواحات قبل صحراوية هيئة المدينة والدور خاصية الحضر، أو أن لها خصائص تشبه بنية المدنالملكية impériale (Oudada M. 2008)، تضعنا أمام إشكالية رئيسية مضمونها هل القصر مدينة؟، فالحسم في هذا التقابل صعب، نظرا لتخصص ساكنة القصور في الزراعة وارتباط المساكن في الأصل من حيث بنيتها وشكلها بالأنشطة الفلاحية، إضافة إلى الخصوصيات الاجتماعية التقليدية التي ميزت مجتمعات هذه القصور خاصة الروابط القبلية والعائلية.

[4]ساليمي نورالدين (2017)،"التمدين وآثاره على الموارد المائية والمجال الفلاحي بواحة سكورة" ضمن "الأمن المائي وتدبير الموارد المائية بالواحات المغربية"صص235-257، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2017.

في منظومة الواحة وسرع بتدهورها البيئي والاجتماعي، وهو ما وصفه بعض الباحثين بأزمة الهوية المجالية والعمرانية في الواحات[5] والافتقار لنموذج حضري واضح لكونه يتميز بالثنائية[6] (تداخل بين نموذج تقليدي للقصور وآخر عصري تمثله المراكز الحضرية).

يمكن القول عموما، أن نمو المراكز القروية والحضرية الصغرى بالجنوب الشرقي للمغرب ودرعة تافيلالت على الخصوص، كان نتاجاً للتدخل الاستعماري في مع بداية القرن العشرين، بينما ارتبط نمو بعض المراكز بمشاريع تنموية استهدفت إدماج المناطق المهمشة بعد الاستقلال ضمن المجال الوطني وفي إطار الاقتصاد الرأسمالي، إضافة إلى دور الدولة في إرساء التقطيع الترابي الإداري عبر خلق أقاليم وجماعات ترابية.

كما ساهم انفتاح المجالات القروية بواسطة الطرق الرئيسية واستقرار الساكنة على طولها، في مسلسل التمدين بالواحات ويعني ذلك أن النمو الحضري في هذه المناطق، كان محصلة لتأثيرات تلك العوامل وتفاعلها، لذلك كانت السمة الحضرية المميزة لكثير من المناطق النامية هو تواجد قطب حضري مهيمن تنتشر حوله أخرى دون أن تلعب دورها التأطيري للساكنة المحلية.

وفي هذا السياق، تتميز جهة درعة تافيلالت على مستوى بنيتها الحضرية بتوزيع غير مكتمل بالمدن والأقطاب الحضرية المحلية والبينية، ففي الصف الأول نجد مدنا متوسطة الحجم تفوق ساكنتها 40 ألف نسمة وهي الرشيدية العاصمة الجهوية التي تمثل ساكنتها البالغة 92374 نسمة حوالي 20% من الساكنة الحضرية الجهوية حسب إحصاء 2014، وبعدها ورزازات، وميدلت وتنغير وزاكورة، التي تعتبر عواصم الأقاليم وأهم الأقطاب التي تضم الأنشطة الإدارية والخدماتية، ثم البلديات في الدرجة الثانية ويتعلق الأمر بأرفود والريش ومولاي على الشريف وكلميمة، وفي المرتبة الثالثة بلديات تقع بمجالات رابطة بين تلك المدن والعواصم الإقليمية وعلى رأسها قلعة مكونة وبومالن دادس والجرف وبوذنيب وأكدز وتنجداد، وفي المرتبة الأخيرة بلدية تازناخت من حيث ساكنتها التي لا تتجاوز 7281 نسمة، وفي الصف الأخير مراكز حضرية صغرى ومراكز قروية ناشئة منتشرة في تراب الجهة يصل عددها إلى 11 مركزا بساكنة تصل إلى 89204 نسمة تمثل حوالي 15,8% فقط من مجموع الساكنة الحضرية بالجهة والبالغة 563822 نسمة.

2.وثائق التعمير، دعامة أساسية للتخطيط الحضري بآثار محدودة وإكراهات متعددة:

تقوم سياسة الدولة في التخطيط الحضري على إعداد وثائق التعمير والتي تنقسم إلى نوعين هما وثائق التعمير التقديري ووثائق التعمير ذات البعد التنظيمي،وذلك وفقا لمقتضيات قانون التعمير 12-90 كما وقع تغييره بمقتضى القانون 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

---

[5]أبا صدقي (2013) "إشكالية التدبير التقني والقانوني للتراث المعماري بمنطقة محمية المحيط الحيوي لواحات الجنوب المغربي نموذج القصور" ضمن التراث المعماري بالمغرب،صص 195-227، منشورات المعهد الملكي للثقافة الامازيغية سلسلة دراسات وأبحاث رقم 37،2013.

[6]Ben Attou M, Aziki S (2014) «Modèle urbain oasien et stratégie touristique marocaine: quel lien? cas du Draa et de Tafilalet» Colloque International "Tourisme oasien : formes, acteurs et enjeux". Université Ibn Zohr, Agadir (Maroc), Faculté Polydisciplinaire d'Ouarzazate. octobre 2008, Ouarzazate, Maroc. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00793122

ويقصد بالتعمير مجموعة من الإجراءات والتدخلات التقنية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية للمساهمة في تحقيق نمو متناسق ومنسجم وعقلاني للتكتلات العمرانية ومراقبة كيفية استعمالها.

وللتعمير عدة أهداف منها الاجتماعية، وتكمن في السعي إلى تمكين مختلف شرائح السكان من العيش في إطار إنساني ملائم عبر تجهيز المجالات العمرانية بالبنيات الأساسية وتقليص الفوارق الاجتماعية، وأهداف اقتصادية عبر إرساء وثائق تعميرية تضمن توفير البنية التحتية للأنشطة الاقتصادية من تجهيزات أساسية ومرافق وخلق مناطق صناعية قادرة على استقطاب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات، إضافة للأهداف الجمالية والهندسية بضمان تنسيق وتنظيم المجال العمراني والعمل على انسجامه.

في هذا الإطار تشكل المراجع والنصوص القانونية دعامة رئيسية لإعداد وثائق التعمير بالمغرب، فقد عملتمصالح الدولة على تنظيم المجالات العمرانية عبر استصدار ترسانة قانونية،ومن بينها ظهير 16 أبريل 1914 المتعلق بالتعمير والذي يمثل أول قاعدةتهم التعمير في المغرب وبعده الظهير المتعلق بالتجزئات العقارية بتاريخ 14 يونيو 1933 وكذا ظهيري 1952 و1953 المتعلقين على التوالي بالتعمير والتجزئات العقارية وتقسيم الأراضي واللذين تم نسخهما على التوالي بقانوني 12-90 المتعلق بالتعمير كما وقع إتمامه وتغييره بالقانون 12-66المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء سنة 2016،والقانون 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.ولمواكبة التوسع العمراني للجماعات القروية، فقد تم إصدار ظهير 25 يونيو 1960 بشأن تنمية التكتلات القروية والذي يشكل إلى حدود الساعة القانون الوحيد المتعلق بتنظيم التعمير بالمجالات القروية.

في الجانب المؤسساتي، يشكل تعدد المتدخلين والفاعلين وصعوبة التنسيق فيما بينهم بفعل تعارض رهاناتهم ومصالحهم وضعف آليات الحكامة من أبرز إكراهات التخطيط الحضري والتعمير بالمغرب، وقد شكل إحداث الوكالات الحضرية تحولاخاصا في البنية الإدارية المكلفةبالإشراف على هذا القطاع الحيوي. خصوصا بعد النجاح النسبي للوكالة الحضرية للدار البيضاء في تأطير وضبط التوسع العمراني للمدينة، حيث تم تعميم تجربة الوكالات الحضرية على باقي الجهات والأقاليم بمجموع التراب الوطني كفاس[7] والرباط وسلا وأكادير[8] ومراكش كمرحلة أولى، تلتها مدن بني ملال ثم طنجة ووجدة وتازة والحسيمة وتاونات ومكناس وتطوان والقنيطرة وسيدي قاسم وآسفي والجديدة وسطات وبن سليمان وخريبكة، تلتها بعدذلك مدن قلعة السراغنة وخنيفرةوورزازات والرشيدية والداخلة، وبعدها تارودانت وتمارة والعرائش.

وبغض النظر عن ما حققته هذه المؤسسات عبر تركيز صلاحيات مهمة في إعداد وثائق التعمير وتنسيق تدخلات الفاعلين، فهي لم تتمكن بعدمن تفعيل بعض أدوارها بالشكل المطلوب، حيث لا تزال أمامها أوراش كبرى للعمل المجدي لم تفتح بعد، خاصة شراء

[7]وذلك بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.89.224 الصادر في 13 من جمادى الأول 1413 الموافق ل 9 نونبر 1992 بتنفيذ القانون رقم 19-88 المتعلق بإحداث الوكالة الحضرية لإقليم فاس وإنقاذ مدينة فاس

[8]تجدر الإشارة إلى أنه باستثناء الوكالات الحضرية لكل من الدار البيضاء وفاس وأكادير التي أحدثت بظهائر، فإن باقي الوكالات الأخرى تم إنشاؤها بمراسيم.

وتجهيز الأراضي وكذا توفير احتياطات عقارية بالإضافة إلى حاجاتها لتطوير علاقاتها مع مختلف الفرقاء عن طريق تحسين طرق التواصل وتقوية العمل التعاقدي وفق برنامج يوضح الالتزامات ويحدد المسؤوليات والأهداف المتوخاة[9].

أما وثائق التعمير، فرغم تعددها إلا أن المخطط التوجيهي وتصميمي التهيئة والتنمية هي الوثائق الأساسية في تنظيم المجال بالمغرب[10]، فالمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية يعتبروثيقة تعمير توجيهي للتخطيط العام للتنمية العمرانية على مدى 25 سنة لرقعة جغرافية تستوجب تنميتها أن تكون محل دراسة إجمالية بسبب الترابط القائم بين مكوناتها مجاليا، اقتصاديا واجتماعيا، ويهدف إلى:

- تنسيق تدخلات مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال الدراسة (جماعات محلية، مؤسسات عمومية، دولة، خواص...؛
- تنظيم التوسع العمراني للمناطق وتنسيق عمليات تهيئتها؛
- خلق نوع من الانسجام والترابط بين مختلف مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، اعتمادا على أسس موضوعية يعتمدها المخططون لتحديد رقعة أرضية معنية أو منطقة معينة.

أما تصميم التهيئة فيعتبر أول وثيقة تعميرية نص عليها التشريع المغربي في مجال التخطيط الحضري، حيث تضمنتها مختلف القوانين المتعلقة بالتعمير ابتداءا بظهير 16 أبريل 1914 المتعلق بتصفيف الأبنية والطرق والتصاميم الموضوعة لتهيئة المدن وتوسيع نطاقها والحرمات والجبايات المفروضة على الطرق. كما تشكل هذه الوثيقة دليل السلطات العمومية في مجال التخطيط الحضري والتوسع العمراني وأداة لترجمة توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية على أرض الواقع، وتميزه مرحلة البحث العمومي مما يجعله ملزما للعموم والدولة.

وخارج المجالات التي يفرض فيها تصميم التهيئة[11] يتم العمل بتصميم تنمية التكتلات العمرانية القرويةبهدف توجيه وتأطير التوسعات العمرانيةبالمجالات القروية مع الحفاظ على الطابع الخاص للمجالات الفلاحية، ويخضع في تحضيره وتنظيمه لظهير 25 يونيو 1960 الخاص بتنمية التكتلات العمرانية القروية وتوسيع نطاقها، ويتميز بتبسيط مسطرة التخطيط العمراني لتهيئة هذه المناطق، وليونة مقتضياته ويمتد على غرار تصميم التهيئة لمدة عشرة سنوات، لكنها قابلة للتجديد بالنسبة لتصميم التنمية بعد إجراء بحث علني، كما يهدف إلى:

- تحديد المناطق القروية المخصصة للسكن؛
- إحداث المنشآت الفلاحية، التجارية والصناعية؛

---

[9] احمد مالكي (2008) "التدخل العمومي في ميدان التعمير"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة.

[10] هناك كذلك تصميم التنطيق وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجه العملية تصفيف الطرقات

[11] المادة الأولى من قانون التعمير 12/90 والتي حددتها في الجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة والمجموعات العمرانية، هذا مع الإشارة إلى أن القانون التنظيمي 14/113 قد عوض الجماعات الحضرية والقروية بالجماعات الترابية مما يطرح إشكالية ملائمة القوانين بالمغرب.

- إقرار ارتفاقات التعمير وكذا تخطيط الطرق الرئيسية للسير.

3-التخطيط الحضري بين الإكراهات المتعددة وسبل الملائمة والتجديد

بالرغم من الدور المحوري لوثائق التعمير في تنظيم المجالات العمرانية، والأهمية التي تحظى بها بموجب التشريعات المعمول بها باعتبارها أدوات مرجعية قانونية تقنية أساسية لتنظيم وتأطير استعمال واستغلال المجال وآليات لضمان توفير شروط التنمية السوسيو-اقتصادية، إلا أن مسلسل إعداد هذه الوثائق وكذا مرحلة تفعيل مقتضياتها تعيقه عدة إكراهات متعددة، فإلى جانب الإكراهات المتعلقة بمحدودية الموارد المالية الضرورية لتعميم التغطية الكاملة للتراب الوطني بوثائق التعمير ولتفعيل مقتضياتها بعد المصادقة والتأخر الكبير في مسطرة إعدادها مع تعدد المتدخلين، يعترى إعداد وتنفيذ هذه الوثائق بالمجالات الواحية بالنظر للخصوصيات المجالية والاجتماعية التي وقفنا على ذكر أهمها في المحور الأول، عدة إكراهات منها ما يرتبط بمرحلة الإعداد والتخطيط ومنها ما يرتبط بالتنزيل والتدبير الحضري.

في مرحلة الإعداد:

- التركيز على تغطية مراكز الجماعاتcommunechef-lieu de laبوثائق التعمير والتي تحتضن غالبا مقر الجماعة وبعض المرافق العمومية، وإغفال بعض التجمعات العمرانية الهامشيةرغم الاكراهات البيئية المرتبطة بتوسعها على حساب الواحات ثم احتضانها للتراث المعماري المتمثل في القصور والقصبات، وهو ما يضرب بشكل مباشر مبدأ تثمين المجالات الواحية في عمومها ولا يمكن من تحقيق التكامل بين المراكز الحضرية ومحيطها الواحي ويمثل قطيعة في تدبير هذه المجالات.ورغم أن ظهير 1960 يشير إلى تغطية التجمعات في المناطق الفلاحية، لكن تم تطبيقه على جميع المراكز القروية الصغرى والكبرى التي تقع خارج نطاق الجماعات الترابية ذات الصبغة الحضرية أو المدن وفق التقسيم الاداري وهو ما يتعارض مع خصوصيات هذه المراكز الصاعدة والتي تكون لها صبغة حضرية أكثر منها فلاحية وقروية (مثلا ألنيفوتازرينوتنزولين)،بالمقابل تتم تغطية بعد المراكز ذات الصبغة القروية والفلاحية بتصاميم للتهيئة فقط لموقعها في المنطقة الهامشية للمدن (15 كلمتر) كما هو الشأن لمراكزي وسلسات الواقع بهوامش تازناختوالروحا بهوامش مدينة زاكورة،مما يبرزغياب معايير واضحة لاختيار المراكز التي يجب تغطيتها بتصاميم تنمية التكتلات العمرانية القروية؛
- غياب إشارات دقيقة في قوانين التعمير بخصوص تصاميم التهيئة والإنقاذ المتعلقة بالأنسجة العمرانية العتيقة والتراثية كالقصور والقصبات المنتشرة بمجال الواحات[12]، مما يجعل إعداد هذه الوثائق يتم بشكل يفتقد فيه المخططون لمرجعية قانونية وتدبيرية واضحة (نموذج تصميم التهيئة والإنقاذ لقصر ايت بن حدو)[13]، وهو ما يفرض مراجعة قانون التعمير 12/90 المتعلق بالتعمير

[12]والتي يتجاوز عددها أكثر من 4000 قصر وقصبة، أكثر من ثلثها مهدمة.

[13]ساليمي نورالدين "التراث المعماري الواحي بين إشكالية التدهور ورهان التثمين، حالة قصر ايت بن حدو بإقليم ورزازات"ضمن مجلة التخطيط العمراني والمجالي، المجلد الثاني، العدد السابع، صص 42-54/مارس 2021، المركز الديمقراطي العربي، برلين –ألمانيا.

لإدراج هذه الوثائق ضمن مقتضيات واضحة وصريحة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التراث المعماري الواحي في منظومة التخطيط الحضري؛

- تعميم تصاميم تقنية تعتمد على معايير عامة يتم تطبيقها في جميع مناطق المغرب، بمقاربة لا تأخذ بين الاعتبار الخصوصيات المحلية للواحات (العمرانية والاجتماعية والطبيعية) مع ما ينتج عن ذلك من إنتاج وثائق تعمير غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع ولا تمت بصلةأحيانا لتلك الخصوصيات،خاصة مع إشكالية مركزية القرار في إعداد هذه الوثائق (مثلا برمجة الحاجيات الجديدة من المناطق السكنية في بعض الوثائق بمجالات تابعة لجماعة سلالية واحدة دون الأخذ بعين الاعتبار توزيعها حسب حدود الجماعات السلالية الاخرى بمجال الدراسة، مما يؤدى لغياب مناطق التوسع لبعض القصور التي يمنع على أفرادها الاستفادة من تلك المجالات المفتوحة). إضافة لضعف التجديد في عمليات التخطيط الحضري بالنظر لارتكان المخططين لتقنيات ومعايير تقنية دقيقة لا تترك المجال مفتوحا أمام الاجتهادات الممكنة في إطار الليونة والتجديد، والتداخل الكبير لدى المخططين ومكاتب الدراسات في المفاهيم والمصطلحات التي تستعمل في وثائق التعمير، بالنظر لغياب تعاريف دقيقة لعمليات التأهيل الحضري إعادة الهيكلة، الترميم...[14]؛
- مشكل التقسيمات العقارية غير المنظمة للأراضي السلالية التي تهمين على طبيعة العقار بالجنوب الشرقي المغربي، وما تطرحه إضافة لكونها غير قانونية من عدم ملائمتها لمعايير التخطيط الحضري (غالبية هذه التقسيمات تقترح أزقة لا تتجاوز 4 أو 6 أمتار ولا تتناسب مع علو البنايات) كما أنها لا تبرمج مجالات خاصة بالمرافق العموميةفي تعارض تام مع المقتضيات التعميرية المعمول بها، ويرتبط هذا المشكل بغياب سياسة عقارية مصاحبة لتنفيذ التوجهات والخيارات الكبرى للتهيئة واختزال دور هذه الوثائق في الترخيص ثم صعوبة الحفاظ على الرصيد العقاري اللازم لمختلف التجهيزات والمرافق؛
- غياب تصور واضح لدى الجماعات الترابية حول تهيئة مراكز الجماعات، بمأأن هذه الأخيرة هي نتاج التدخل المباشر للدولة بعد الاستقلال في إطار خلق كيانات ترابية مبتورة (مراكز جماعات بدون وظيفة ولا تصور)، ويزيد من تعقيد الوضعية التضارب الصارخ أحيانا بين تصورات ومصالح الفاعلينفي التخطيط الحضري خاصة الوكالة الحضرية والمنتخبين وممثلي المصالح الخارجية والساكنة والجماعة السلالية من جهة أخرى؛
- محدودية آليات الاستشارة المحلية وضعف إشراك جمعيات المجتمع المدني، واعتماد آليات متجاوزة فيالقوانين الجارية. فالإشهار في مرحلة البحث العلني مثلا مرتبط بنشر الإعلانات الخاصة به بمقر السلطة المحلية المعنية بالأمر[15]، في حين أن الثورة التكنولوجية الحالية ووسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يتم استعمالها حاليا في هذا الإطار. ينضاف لذلك ضعف القوة الاقتراحية للمواطنين خلال مرحلة البحث العلني والجماعات الترابية في مرحلة دراسة وثائق التعمير في دورات مجالسها في إعداد هذه

[14]عبد المجيد هلال (2016)"المصطلحات المرتبطة بالتجديد الحضري مقاربة منهجية"، ضمن التجديد الحضري بالأنسجة العمرانية القديمة، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو الدورة السابعة والعشرون، ابريل 2016 صص 11-28.

[15]المادة 3 من الظهير الشريف رقم 63-60-1 بشان توسيع نطاق العمارات القروية.

الوثائق، واقتصار الملاحظات المقدمة على حذف أو تقليص المرافق العمومية والطرق المبرمجة فوق عقارات او بنايات خاصة (68%)، هذا إلى جانب ضعف مشاركة النساء في تقديم الملاحظات.

جدول رقم 01: توزيع ملاحظات العموم حسب طبيعة الموضوع

الوثيقة	حذف أو تقليص المرافق	حذف أو تقليص الطرق والممرات	تغيير ضابطة التهيئة	اقتراح وبرمجة مرافق عمومية	فتح مناطق سكنية	ملاحظات عامة	المجموع
المجموع	31	180	60	05	23	13	312
النسبة المائوية	10	58	19	2	7	4	100

المصدر: جرد لسجلات البحث العمومي لتصميم تهيئة قصر ايت بن حدو وتصاميم تنمية التكتلات العمرانية القروية لألنيف واولاد يحي لكرار وحصيا

- اقتراح تخصيص مناطق عمرانية في تصاميم التهيئة لتنطيق التعمير المتعلق بالعالم القروي الواردة في المرسوم رقم 2.92.832 بتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، ولاسيما المادة 34 منه والقاضية بشروط أو معايير مساحة الأرض المزمع إقامة المبنى فيها أن تساوي أو تفوق هكتارا واحدا وألا تزيد المساحة القابلة للبناء على نسبة 50/1 من مجموعة مساحة الأرض بحيث لا تتعدى في أي حال من الأحوال 800 متر مربع بالإضافة على ألا يزيد الحد الأقصى لعلو المبنى على 8,5 أمتار، مما ينم عن قصور في التخطيط وعدم الأخذ بعين الاعتبار صعوبات تفعيل هذه القوانين بالنظر لصعوبة توفير المساحة الدنيا الضرورية اعتبار لكون ذوي الحقوق يستفيدون في الغالب من مساحة لا تتعدى 300 متر مربع؛
- اقتراح خلق مركزيات جديدة في المراكز القروية والحضرية من طرف وثائق التعمير دون توفير شروط جاذبيتها وتأهيلها، مقابل تهميش المركزيات الأصلية القائمة حول القصور العتيقة، وبالتالي تهميش التراث المعماري ومعه أشكال التنظيم التقليدي المرتبطة به وتشجيع انتقال الساكنة نحو المراكز والتخلي عن السكن بالقصور وبالتالي تسريع وتيرة تدهورها.

المشاكل التقنية وإكراهات التفعيل:

- مشكل الحد الأدنى المفروض للبناء في المجالات الفلاحية حسب الدوريات المنظمة للبناء في العالم القروي، والمحدد في التوفر على 2500 متر مربع كحد أدنى، في حين أن المناطق الفلاحية التي تمارس فيها الزراعة المعاشية في المجالات الواحية تتميز بالتجزيء

وصغر مساحة غالبتها بفعل التقسيم المتوالي وارتفاع عدد الورثة، ثم طبيعة المنطقة المتميزة بضعف مساحة المناطق الصالحة للزراعة؛

- الاشكاليات التي يطرحها تطبيق المادة 19 من قانون التعمير المتعلقة بتصميم التهيئة والفجوة المتروكة للمضاربين وللمجموعات العقارية لتحويل طبيعة الأراضي الخاضعة لتصميم التهيئة من مناطق تراثية أو زراعية أو طبيعية إلى مناطق سكنية واستخدام عبارة "إذا اقتضى الحال ذلك" يمنح مسطرة الاستثناء القابلية للتنفيذ[16]، مما يجعل المجالات الفلاحية المعاشية بالواحات والقصور التراثية وبالنظر لهشاشتها معرضة للتدهوروالتغيير؛
- صعوبةإعادة البناء الفردي داخل القصور بسبب فرض لجان التعمير لمعايير البناء الجديد (مواد البناءوالعلوومعامل استعمال الأرض...) في حين يجب الاحتفاظ بالطابع المعماري والحضري للقصور وهو ما يصطدم بمقتضيات القوانين المعمول بها في التعمير، ثم غياب مقتضيات واضحة تتعلق بإعادة البناء داخل القصر باستثناء ضرورة اعتماد التراث المحلي كمرجع.
- ربط عمليات الترخيص للبناء في المناطق المفتوحة للتعمير كمناطق سكنية بمسألة توفير التجهيزات الأساسية وبكونها غير مؤهولة (des zones non engagées) مما يشكل عائقا للبناء أمام المستفيدين من ذوي الحقوق في الدواوير والقصور خاصة مع النمو الديمغرافي وتنامي عدد الأسر النووية، ويزيد من تعقيد هذه الوضعية ضعفتأطير وتنظيم الوداديات السكنية لذوي الحقوق مما يساهم في انتشار وتنامي تجزئات غير قانونية تجعل الفاعلين خاصة الجماعات الترابية أمامالأمر الواقع فيما يتعلق بضرورة ربطها بالتجهيزات الأساسية (الطرق وشبكة الماء الشروب والكهرباء وشبكة التطهير السائل ..).
- ضعف تنفيذ مقتضيات الدراسات المرجعية المتعلقة بالمواثيق الهندسية والمعمارية والمشهدية، والنموذج بإقليم تنغير حيث أن القرار العاملي لم يعتمد في تحديد صباغة الأبواب والنوافذ باللون الأخضر بمجموع الجماعات التابعة للنفوذ الترابي للإقليم على الميثاق ومقتضيات ضابطة التهيئة لوثائق التعمير المعدة من طرف الوكالة الحضرية والتي تقترحألوان أخرى تتلاءم مع خصوصيات التراث المعماري المحلي (لون التراب ocre) بدرجاته المختلفة

[16] أبا صدقي (2013) "إشكالية التدبير التقني والقانوني للتراث المعماري بمنطقة محمية المحيط الحيوي لواحات الجنوب المغربي نموذج القصور" ضمن التراث المعماري بالمغرب، 2013 ، منشورات المعهد الملكي للثقافة الامازيغية سلسلة دراسات وأبحاث رقم 37 صص 195-227.

صورة 01: نموذجلالأبواب المصبوغة باللون الأخضر

المصدر: تصوير الباحث مارس 2021.

صورة 02: نموذج الألوان المقترحة في الميثاق

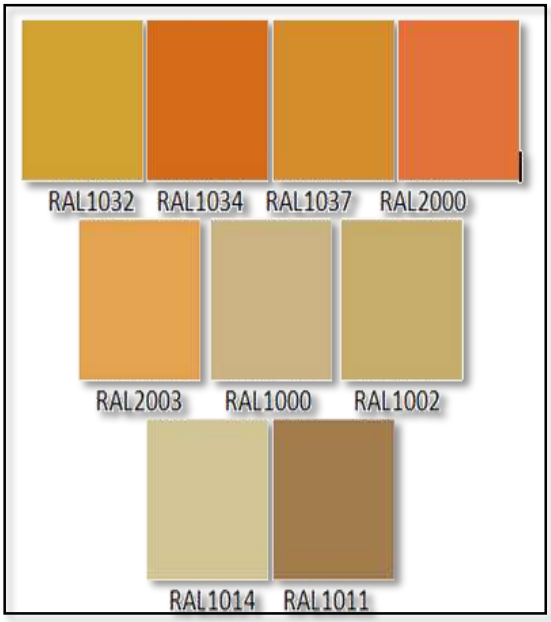

المصدر: ميثاق الهندسة المعمارية لورزازات (الوكالة الحضرية لورزازات 2021)

- السماح بالبناء في حالة غياب وثيقة للتعمير بالاعتماد على نظام البناء بالمجال القروي الذي يحدد شرط توفر مساحة هكتار واحد وبناء 2%، ومنع البناء بحجة شرط التهيئة الشمولية Aménagement global في حالة التغطية بوثيقة للتعمير رغم قرب هذه المناطق من الدواوير القائمة.
- إكراهات تقنية تتعلق بمشكل غياب حدود النفوذ الدقيق بين الجماعات الترابية، وهو ما يساهم في بعض الحالات في تعثر تقدم إعداد وثائق التعمير نظرا لغياب التحديد الرسمي لنفوذ الجماعات الترابية والتداخل المجالي لبعض القصور الدواوير بين الجماعات، ومما يزيد من تعقيد الوضعية الربط الخاطئ لبعض المنتخبين ورؤساء الجماعات بين التخطيط الحضري ووثيقة التعمير بالحدود الترابية رغم غياب هذا الارتباط.

ولتوضيح الاشكاليات المتعلقة بوثائق التعمير بالمراكز الحضرية الصغرى بالواحات، قمنا بتحليل لوثائق التعمير بمركز تارميكت الواقع على هوامش مدينة ورزازات، أولها تصميم التنطيق سنة 1990 والذي لم يستكمل مساطر المصادقة عليه. وقد وجه هذا الأخير طاقة استيعابية وصلت إلى 34425 نسمة على مساحة 238.10 هكتار، وعلى أساس هذا التصميم تم إنجاز تصاميم لإعادة الهيكلة شكلت أساس الاشتغال في ميدان التدبير الحضري إلى حدود إنجاز تصميم التهيئة.

كما تمت تغطية مركز تارميكت بالمخطط المديري للتهيئة الحضرية لورزازات الكبرى منذ سنة 2001 على مساحة تصل إلى 25.000 هكتار[17]. ومن أهم مقتضيات هذه الوثيقة التوجيهية، ضرورة الحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية خاصة المجال الواحي وحقينة سد المنصور الذهبي، كما يتهيكل هذا المخطط حول توجهات أساسية وهي:

- تحقيق التوازن في توزيع الساكنة والتجهيزات بين مدينة ورزازات ومركز تارميكت الهامشي.
- إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز؛
- الحفاظ على الموارد وإعادة الاعتبار للقصور العتيقة، وحماية وتثمين الموروث البيئي الذي يتكون أساسا من ضفاف سد المنصور الذهبي والمجال الفلاحي.

واقترح التصميم لتحقيق تلك الأهداف عدة شروط تظهر بأنها صعبة التنفيذ وغير قابلة للإنجاز في ظل الظروف الراهنة وفي هذا الإطار يمكن من خلال قراءة مضامين هذا المخطط، إبداء الملاحظات التالية:

- رغم إدماج المخطط لهذه المنطقة الهامشية للمدينة في مجال التهيئة وإعطاءها الأهمية على مستوى فتح مناطق للتعمير خاصة مشروع القطب الحضري وبرمجة العديد من المرافق المهيكلة كملحقة الكلية، في محاولة لتحقيق التوازن بين مدينة ورزازات وهامشها، لكن لم تتم الإشارة إلى انجاز دراسات ميدانية لما سمي بالضفة الجنوبية لواد ورزازات ولا على مشاريع واضحة لمعالجة قضاياها، وهو ما يشير إلى الاهتمام بالوظيفة السكنية للضاحية وتكريس وظيفتها كمنامة كبرى وخزان للاجئين والباحثين عن عمل وعن سكن بثمن أقل لكن في ظل ضعف الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية.
- ضعف استحضار البعد الاجتماعي في اختيارات فتح المناطق الجديدة للتعمير، والذي يلعب دورا أساسيا في نشأة المجال والمجتمع الواحيين واستمرارهما ولا يزال دوره مهما في استقرار الساكنة بقصورها، ففي حالة منعهم من البناء قرب قصورهم من المحتمل أن يهاجروا إلى المدن الكبرى وبالتالي تهديد استمرار هذا المجال وخلخلة التوازن المجالي في توزيع الساكنة؛
- التوجه نحو نمو الأنشطة غير الفلاحية في المركز عبر تخصيص مساحات مهمة لاحتضان الأنشطة الصناعية والحرفية والسياحية دون إشارة لضرورة الحفاظ على هوية الواحة من خلال تثمين الإنتاج الفلاحي، دون دراسة مدققة لإمكانية نجاح هذا التوجه فباستثناء بعض الأنشطة السياحية التي شيدت فوق الأراضي الفلاحية في خرق واضح لقوانين التعمير فالأنشطة الصناعية والمنطقة الحرفية لم تجد طريقها إلى الوجود لحد الآن.

إلا ان تقييما لمستوى تفعيل مقتضيات هذه الوثيقة بمركز تارميكت يظل ضعيفا بعد مرور أكثر من 20 سنة من المصادقة عليه، فباستثناء الشروع في إنجاز القطب الحضري ومشاريع سكنية أخرى، فباقي التوجهات لم تفعل، خاصة المناطق الإدارية والخضراء والمناطق الممنوعة البناء والطرق المبرمجة التي اكتسحها التعمير، كما شيدت الكلية بمدينة ورزازات عوض مركز تارميكت.

[17]يشمل مجموع تراب بلدية ورزازات (حوالي 5000 هكتار) وجزء كبير من تراب جماعة تارميكت، خصوصا منها المنطقة التي اكتسحها التعمير في الضفة اليمنى للواد، ومنطقة حقينة سد المنصور الذهبي والأراضي الزراعية على طول واد ورزازات وجزء من الجماعة القروية لإدلسان، نظرا للترابط القائم بين هذه المكونات المجالية اقتصاديا واجتماعيا ومجاليا.

خريطة رقم1: توجهات المخطط المديري للتهيئة الحضرية لورزازات الكبرى

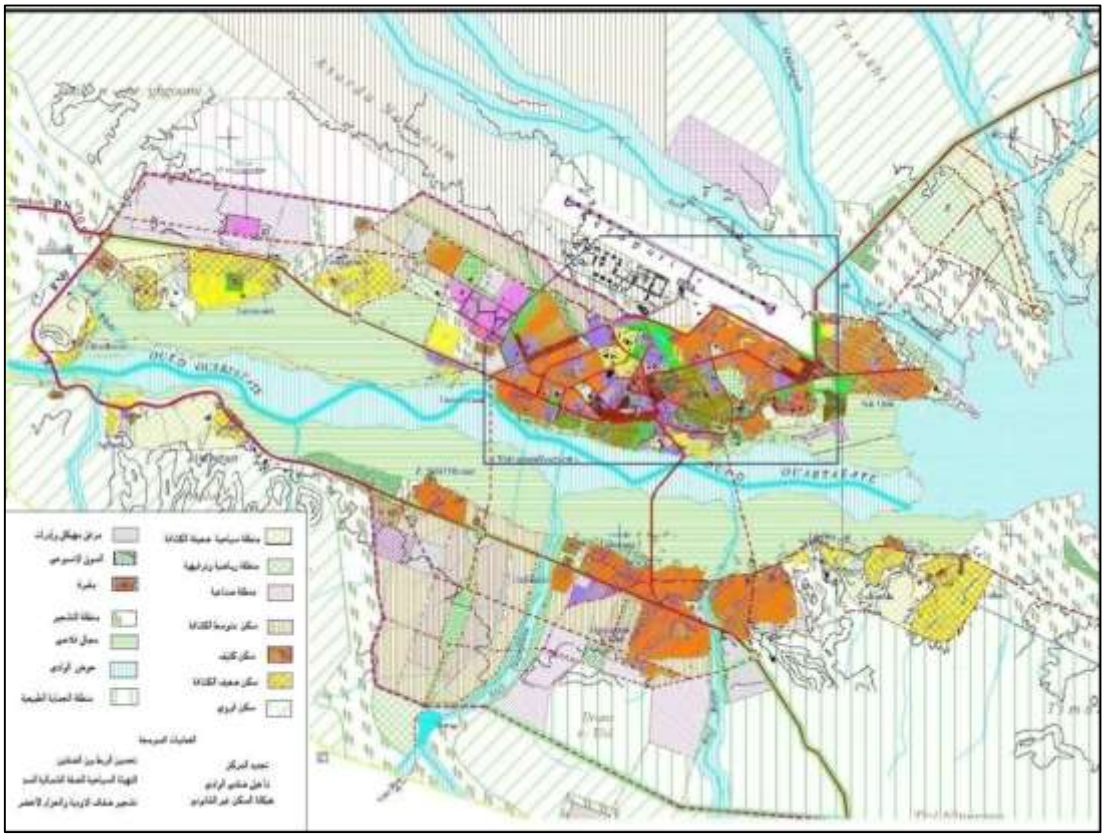

المصدر: الوكالة الحضرية لورزازات–زاكورة تنغير.

ومن العراقيل المسببة لضعف إنجاز المرافق المبرمجة في تصميم تهيئة مركز تارميكت لسنة 2004، اعتماد البرمجة على الإسقاطات الديمغرافية الزائدة واختلافها من وثيقة إلى أخرى، حيث قدر المخطط المديري للتهيئة الحضرية عدد ساكنة مركز تارميكت سنة 2020 بـ 54000 نسمة، وقدرها تصميم التهيئة بـ 44961 نسمة فقط، وهو ما يؤثر على برمجة التجهيزات والمرافق العمومية زيادة على غياب معايير موحدة على الصعيد الوطني[18]. كما أن تلك البرمجة لا تبنى على معايير دقيقة وواقعية مما ينتج عنه المبالغة في البرمجة للحاجيات وفي ظرفية اقتصادية غير إيجابية أساسها ضعف الإمكانيات المالية للجماعات.

كما يرتبط ضعف تفعيل مقتضيات وثائق التعمير بضعف تعبئة المصالح المكلفة للموارد الخاصة لإنجاز المرافق والتزام كل قطاع حكومي ببرنامجه، دون الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات وثائق التعمير، ففي قطاع التعليم بتارميكت مثلا برمجت 17 مؤسسة لم ينجز منها سوى 6، كما برمج مستوصفين لم ينجز أي منهما، وهو ما يطرح السؤال حول جدوى التخطيط في غياب إرادة فعلية لتطبيقه وعدم رصد إمكانيات مالية مخصصة للتنفيذ.

وقد جاء تصميم التهيئة سنة 2014 لتأطير الدينامية التي يعرفها مركز تارميكت واعتمد في محاوره التنموية انطلاقا من توجهات المخطط المديري، على أسس إعادة تأهيل الأنوية القديمة وتحقيق التوازن بين الضفة الشمالية والجنوبية لواد ورزازات، ثم حماية البيئة

[18] رغم إنجاز مديرية التعمير (2004) لدراسة هادفة للخروج بنظام خاص بهذه المرافق.

عبر تنمية مركز تارميكت كوسيلة للحد من التوسع الخطي لورزازات الكبرى، وفتح مجال للتعميرر يتراوح بين 800 و900 متر مربع ممتدة بين زاوية سيدي عثمان وتاجدة ويتكون من ثلاث مكونات صغرى تفصلها أودية تزكي ليلان، وأسيف اسرير وتحيط بالأحياء التي سيتم إعادة هيكلتها. كما اقترح التصميم تعزيز دور مركز تارميكت المتكون من دواوير تابونت وتكمي الجديد وتاجدة كقطب تجاري وخدماتي وإداري من الدرجة الثانية مع توجيه التعمير نحو الجنوب الغربي بسكن كثيف وتخصيص الجزء الجنوبي لمنطقة الأنشطة الصناعية وأخرى للأنشطة الحرفية، وتخصيص منطقة بزاوية سيدي عثمان لاحتضان السكن بفعل توفره على مجال مهم للتعمير.

خريطة رقم 02: مقتضيات تصميم التهيئة لمركز تارميكت

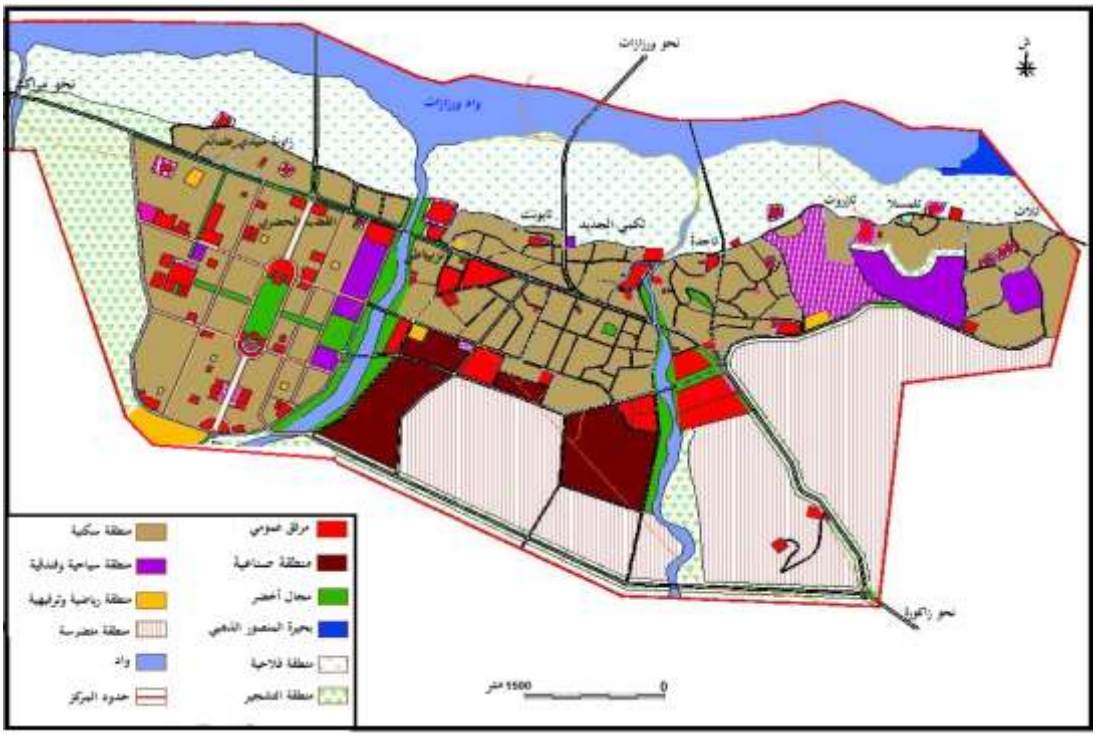

المصدر: تصميم التهيئة لمركز تارميكت (2014).

وقد حاول تصميم التهيئة أخذ السكن العشوائي بعين الاعتبار بعد فرض الأمر الواقع، حيث تم تغيير بعض المجالات المخصصة للإدارات بتاجدة في المخطط المديري لمناطق سكنية. مع اقتراح إعادة الهيكلة بعين المكان، إلا ان هذا التغيير ساهم في تزايد السكن العشوائي في محاولة من الساكنة لفرض الأمر الواقع والاستفادة من هذه الليونة في التعامل من طرف السلطات والإدارة العمومية خاصة وفي غياب جرد دقيق للبنايات العشوائية.

وقد تطرق تصميم التهيئة لمركز تارميكت إلى إعادة هيكلة[19] 10 أحياء عشوائية وناقصة التجهيز، ويتعلق الأمر بتابونت وتكمي الجديد وتاجدةوتيفلتوت وأغان، تغرامت، زاوية سيدي عثمان، تازروت، تالمسلا، وتالات. ويميزها توسع عمراني حديث عشوائي على مساحة تقارب 405 هكتار ولا يحترم شروط التعمير القانوني ودون تخطيط واضح للطرق وأهم التجهيزات الأساسية كالصرف

[19] يعتبر تحديد القطاعات الواجب هيكلتها وتحديدها من أهداف المخطط المديري وتصميم التهيئة كما جاء في المواد 4 فقرة 4 و19 فقرة 11 من قانون التعمير 12-90.

الصحي والإنارة العمومية وذلك في محاولة لإضفاء المشروعية على هذا السكن والتجمعات التي تحتضنه، حيث اكتفى التصميم بالإشارة إلى إعادة الهيكلة التي تعتبر فعليا عملية للتجديد الحضري في تصاميم التهيئة والمخطط المديري للتهيئة الحضرية[20]، ومن أهم أهداف هذه التصاميم تحسين المشهد العمراني بالأحياء العشوائية والحد من ظاهرة البناء غير القانوني، ثم مساعدة الجماعة الترابية والوداديات السكنية وتأطيرها لخلق تجزئات منظمة تستوفي الشروط القانونية وتسهيل إدماجها في محيطها المجالي. ومن مقتضيات هذه التصاميم الاحتفاظ بالطرق والمحاور المهيكلة الموجودة داخل الأحياء ثم استغلال البقع الأرضية غير المبنية في برمجة إنجاز بعض مرافق القرب (مسجد، حمام، فران، ساحة ..) إضافة لبعض القوانين المنظمة لاستعمال الأرض (المساحة الدنيا للبقع، العلو...)، إلا أن الإشكال الذي يظل مطروحا هو عدم الإلزامية القانونية لهذه التصاميم، فبعد المصادقة عليها من طرف المجلس الجماعي بتاريخ 13 يناير 2015 في دورته الاستثنائية يبقى الالتزام بمقتضيات مطروحا، نظرا لضعف النتائج المحققة.

خاتمة

نستنتج مما سبق ضعف تفعيل مقتضيات وثائق التعمير ومحدوديتها في تنظيم المجال خاصة بالواحات، وهو ما يرتبط بدوره بالإشكالات المعقدة والمتعلقة بالتخطيط والتدبير الحضريين وعجز الفاعلين عن تأطير مسلسل النمو الحضري بتصاميم مرنة وفاعلة بشكل عقلاني ومستدام في الدينامية العمرانية من جهة،وبتعقد الظاهرة الحضرية والخصوصيات السوسومجالية والثقافية بالمراكز والجماعات الواقعة بمجالات الواحات المغربية من جهة ثانية، وهو ما يفرض مراجعة شاملة للتصور العام القانوني والإجرائي المتعلق بهذه الوثائق واستشراف التحولات التي تعرفها هذه المجالات وفق مقاربة ترابية متجددة ومندمجة،وفي هذا الإطار نقترح:

- إنجاز مراجعة شاملة لمنظومة التخطيط الحضري خاصة بمجال الواحات بالنظر لخصوصية منظومتها الحضرية واستمرار أهمية الطابع القروي على مجالاتها الترابية؛
- تفعيل أكثر لمبدأ الليونة والسلاسة في تطبيق القوانين المتعلقة بالتعمير واقتراح وثائق تعمير جديدة ومبتكرة أكثر ليونة وقابلية للتحيتين بشكل منتظم وسلس، مع العمل على تحسين مقاربة تبيسط مساطر دراسة الملفات المتعلقة بإنجاز مشاريع البناء بالعالم القروي وذلك ضمانا لليونة من جهة والحد من انتشار السكن العشوائي وغير القانوني من جهة ثانية.
- اعتماد مبادئ وتقنيات التعمير العتيق المرتبط بالقصور والقصبات وما تمثله من تراث لامادي كمرجعية في التخطيط الحضري الحديث وتبني أسس العمارة المستدامة التي كانت تميزها.
- أخذ الخصوصيات الجهوية والمحلية بعين الاعتبار وذلك في إطار الجهوية المتقدمة واللاتركيز الاداري واستحضار التوجهات الكبرى للتخطيط الحضري في التصميم الجهوي لإعداد التراب بدرعة تافيلالت بالموازاة مع تعزيز لا مركزية القرار الاداري في مراحل إعداد هذه الوثائق خاصة المخطط المديري للتهيئة العمرانية وتصميم التهيئة؛

[20] لم يعرف القانون عمليتي الهيكلة والتجديد بشكل واضح وربما في ذلك إحالة لقانون 90-25 الذي ينظم عملية إعادة الهيكلة.

- تحيين الظهير الشريف رقم 63-60-1 بشان توسيع نطاق العمارات القروية واستصدار قانون جديد يؤخذ بعين الاعتبارات التحولات المجالية والاجتماعية التي عرفتها المجالات القروية والواحات مع استحضار الخصوصيات الجهوية على مستوى التعمير وإمكانيات تبني قوانين جهوية سلسة خاصة في هذا الإطار خاصة ما يتعلق بالهوية الحضرية الواحية والخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية

ببليوغرافيا بالعربية:

أبا صدقي (2013) "إشكالية التدبير التقني والقانوني للتراث المعماري بمنطقة محمية المحيط الحيوي لواحات الجنوب المغربي نموذج القصور" ضمن التراث المعماري بالمغرب، صص 195-227، منشورات المعهد الملكي للثقافة الامازيغية سلسلة دراسات وأبحاث رقم 37، 2013.

ابن عمر محمد (2005). "العقار وهيكلة المجال الحضري بواحات تافيلالت: حالات مدن الرشيدية-أرفود-والريصاني. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس.

احمد مالكي (2008) "التدخل العمومي في ميدان التعمير"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة.

أقيوح الحسين (2005). "النظام الحضري وتنظيم المجال بمنطقة درعة" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، 406ص.

ساليمي نورالدين (2017)،"التمدين وآثاره على الموارد المائية والمجال الفلاحي بواحة سكورة" ضمن "الأمن المائي وتدبير الموارد المائية بالواحات المغربية"صص235-257، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي.

ساليمي نورالدين (2021)"التراث المعماري الواحي بين إشكالية التدهور ورهان التثمين، حالة قصر ايت بن حدو بإقليم ورزازات" ضمن مجلة التخطيط العمراني والمجالي، المجلد الثاني، العدد السابع، صص 42-54/مارس 2021، المركز الديمقراطي العربي، برلين –ألمانيا.

عبد المجيد هلال (2016) "المصطلحات المرتبطة بالتجديد الحضري مقاربة منهجية"، ضمن التجديد الحضري بالأنسجة العمرانية القديمة، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو الدورة السابعة والعشرون، ابريل 2016 صص 11-28.

قسطاني بن محمد (2005). "الواحات المغربية قبل الاستعمار غريس نموذجا". منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، سلسلة الدراسات والأطروحات رقم 3، 276ص.

المولودي محمد (2004). "الثنائية الحضرية أرفود –الريصاني، البنيات والوظائف وتنظيم المجال الجهوي بتافيلالت". أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس.

ببليوغرافيا بالفرنسية:

Ben Tahar M. (1982) « L'organisation traditionnelle de l'espace » in BESM n°141/142-1982.

Bounar A (1993), «L'urbanisation dans un milieu d'Oasis présaharienne (la vallée de Draa et le Pays de Ouarzazate)» Thèse de Doctorat, Université de Poitiers.428p.
Ben Attou M, Aziki S (2014) «Modèle urbain oasien et stratégie touristique marocaine: quel lien? cas du Draa et de Tafilalet» Colloque International "Tourisme oasien : formes, acteurs et enjeux". Université Ibn Zohr, Agadir (Maroc), Faculté Polydisciplinaire d'Ouarzazate.octobre 2008, Ouarzazate, Maroc. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00793122.
Oudada M. (2008) « Le pays du Bani désenclavement et développement dans le Sud du Maroc » Publication de l'Université de Provence-France. 260p.

تقييم وضعية التجهيزات والخدمات الصحية بحوض أوريكا في جبال الأطلس الكبير الغربي (المغرب).

Statusassessment of health equipment and services in Ourika Basin, Western High Atlas Mountains (Morocco).

عبد الكريم أوكيناز.

طالب باحث بسلك الدكتوراه

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.

الملخص

تعد التجهيزات والخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة إلخ) وسيلة من الوسائل التي تضفي قيمة مضافة على مجال معين، فهي تحسن إطار العيش وتساهم في تثبيت الساكنة به، وتحد من آثار الهجرة بالمجال الحضري (دور الصفيح، البطالة، الجريمة إلخ.) من جهة، والاستغلال المعقلن للموارد الطبيعية والبشرية من جهة أخرى. فالعرض المقدم من هذه التجهيزات والخدمات الاجتماعيةوخاصة التعليم والصحة كان دائما مؤشرا مهما لتقييم جودة إطار العيش بالنسبة للساكنة، وقياس تطور المجتمع في مجال معين، بل أنها من العناصر الأساسية المستعملة في قياس مستوى التنمية البشرية.

تهدف هذه الورقة البحثيةإلى الوقوف على واقع التجهيزات والخدمات الصحية في حوض أوريكا كما وكيفا، تبعا لنمو السكان في مختلف الجيومنظومات، خصوصا في ظل الدينامية السوسيومجالية التي شهدها الحوض في العقود الأخيرة، ومقارنة الولوج لهذه التجهيزات والخدمات الصحية مع المعايير والمعدلاتالوطنية، لإقليمية والجهوية، وتسليط الضوء على مختلف المشاكل التي لا زال يعاني منها هذا القطاع بالحوض.

وقد اعتمدنا في هذه الورقة على استمارة ميدانية تركيبية من منظور الدراسة النسقية الشمولية، مخصصة للتجهيزات والبنيات التحتية بالتجمعات السكنية، عملنا من خلالها على جرد مختلف التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية (الصحة، التعليم، الكهرباء، الماء الشروب والتطهير بنوعيه) لـ 51 من الدواوير المكونة لمجال الدراسة (تقريبا نصف العدد الإجمالي لمجموع الدواوير). تحليل المعطيات المحصل عليها من الميدان تم من خلال رسوم بيانية وخرائط توضح وضعية التجهيزات والخدمات الصحية بجماعات و ج م الحوض.

وتوصلنا إلى أن الخدمات الصحية بالحوض جد ضعيفة، وتحتاج إلى دعم أكبر وإعادة النظر فيها من حيث جودة الخدمات وفعاليتها. فتحسين التأطير الصحي لا يتأتى بإنشاء المراكز الصحية فقط، وإنما بتجهيزها بالمعدات الضرورية، وأساسا بالموارد البشرية الكافية. وذلك لن يتم إلا بفك العزلة عن المناطق القروية، التي توجد بها هذه المراكز، لتسهيل ولوجية الأطر الصحية إليها، وبتدعيم

العرض الصحي وجودة الخدمات في المراكز القروية أو الحضرية القريبة، والاستثمار بشكل خاص في تحسين إمكانية الوصول إلى هذه الرعاية الصحية، من قبل ساكنة المجالات القروية، كما هو الحال بالنسبة لعالية الحوض من خلال تحسين جودة الطرق، وإنشاء وحدات رعاية صحية متنقلة، من شأنها الوصول إلى المناطق الصعبة الولوج.

الكلمات المفاتيح: حوض أوريكا، جيومنظومات، تجهيزات، خدمات صحية، ولوجية، رعاية الصحية.

Abstract:

Equipment and social services (education, health, etc.) are one of the means that add value to a particular field, as they improve the lifestyle and contribute to stabilizing the population in, on one hand, they reduce the effects of migration in the urban area (shanty houses, unemployment, crime, etc, and the rational exploitation of natural and human resources on the other hand. The offer of these facilities and social services, especially education and health, has always been an important indicator for evaluating the quality of way of living for the population, and for measuring the development of society in a particular field. Rather, it is one of the basic elements used in measuring the level of human development.

This article aims to identify the reality of equipment and health services in the Ourika Basin, quantitatively and qualitatively, and according to population growth in different geosystems, especially in light of the socio-spatial dynamic that the basin has witnessed in recent decades, and to compare access to this health facilities and services with national standards and with provincial and regional rates, as well as shedding light on the various problems that this sector still faces.

Our approach in this research paper, we have relied on synthetic field questionnaires from the perspective of a holistic systemic study, dedicated to equipment and infrastructure in residential communities, through which we worked on an inventory of various basic equipment and infrastructure (health, education, electricity, drinking water, and both types of sanitation liquid and solid) for 51 of the villages under study (almost half of the total number of villages). The analysis of the data obtained from the field was carried out through graphs and maps showing the status of health equipment and services in communesand geosystems of the Ourika basin.

We concluded that the health services in the basin are extremely weak, and they need profound support and reconsideration in terms of the quality and effectiveness of services. Improving health supervision is not achieved only by establishing health centers, but also by providing them with the necessary equipment, and mainly with adequate human resources. This can be happened by removing the isolation from the rural areas, in which these centers are located; in order to facilitate the accessibility of health staff to these health centers, by strengthening and supporting the health supply and quality of services in the nearby rural or urban centers, and investing particularly in improving the accessibility of this health care, By the residents of the rural areas, as is the case for the upper place in Ourika basin, through

improving the quality of roads, and establishing mobile health care units, that will reach the hard-to-reach areas.

Keywords: Ourika basin, geosystems, Equipment, health services, accessibility, health care.

مقدمة

تشـــير العديد من التقارير الصـــادرة عن مختلف المنظمات والبرامج التنموية غير الحكومية الدولية إلى العلاقة القوية بين الصـــحـــة والـتـنـمـيـة، وربـطـت تحـقـيـق تـنـمـيـة مـنـســـجـمـة بضـــرورة تـطـويـر وتحســـين الخـدمـات الصـــحـية(PNUD, 2003, p8 ;OMS, 2003, p10)، فالإعلان العالمي لحقوق الانســان يعطي لكل شــخص الحق في مستوى من عيش كاف لضمان الصحة والرفاه لنفسه ولأسرته، وخصوصا ما يتعلق بذلك من تغذية وكساء وسكن وعلاجات طبية، وكذا ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، ص17).

أضحت القضايا المتعلقة بالتوزيع المجالي للتجهيزات والخدمات الاجتماعية المختلفة، وخاصة الصحية منها، تحظى باهتمام العديد من الباحثين والفاعلين بهدف الارتقاء بمســـتوى هذه الخدمات محليا، إقليميا وجهويا، وضـــمان توزيع عقلاني عادل للعلاجات الصحية الأساسية وشبكات المستشفيات والمختبرات والمعدات والموارد البشرية الطبية.إلا أنه، وبالرغم من المجهودات المبذولة في هذا الاتجاه، يبقى الولوج إلى الخدمات الصـحية العمومية محدودا ومتفاوتا مجاليا، خصـوصـا بالمجالات الريفية، وهو ما ينعكس سلبا على مستوى التنمية البشرية بالبلاد ككل، على اعتبار أن المؤشرات الاجتماعية، ومن بينها النظام الصحي، لا يفي بالحاجيات الضرورية في ظل النواقص المسجلة على عدة مستويات.

1. تقديم إشكال ومنهاج البحث

تشكل مؤسسات الرعاية الصحية الأساسية القاعدة الإجرائية لكل تدخل صحي. فالخدمات الصحية العامة في المغرب تتم وفق فئتين من شبكات التجهيزات : شبكة الرعاية الصحية الأساسية، والتي تتكون بالعالم القروي من مراكز صحية قروية مستوى 2[21]، ومراكز صحية مستوى 1[22]، ومستوصفات قروية[23]، بالإضافة إلى شبكة المستشفيات، التي تقدم خدماتها

21- المركز الصحي الجماعي مع وحدة الولادة (*CSR2*) : بالإضافة إلى وظائف المركز الصحي الجماعي، فإنه يؤدي وظيفة التوليد والتي تتطلب وجود قابلة وتوفر 4 إلى 8 أسرة في المؤسسة.

22- المركز الصحي الجماعي (*CSR1*) : يعد أول مؤسسة صحية طبية بالمجال القروي، بالإضافة إلى العلاجات الأساسية وخدمات حماية صحة الأم والطفل، فإنه يقدم الاستشارات الطبية المخصصة للطبيب، ويشرف على المستوصفات الملحقة به.

23- المستوصف الريفي (*DR*) : هو أصغر مؤسسة رعاية صحية أساسية. إنها الوحدة لتلقي العلاجات الأولية غير الطبية. هذه الوحدة من المفروض أن تقدم العلاجات الصحية الأساسية كالتلقيح والاستشارة والإسعافات الأولية الطبية وشبه الطبية، مع زيارات متقطعة للأطباء.

للمجالين القروي والحضري على حد سواء. غير أنه وبالرغم من أن هذهالشبكة (مؤسسات الرعاية الصحية الأساسية) قد شهدت في السنوات الأخيرة تحسنا ملموسا من حيث العدد، إلا أنهالا زالت تعاني من العديد من الاختلالات المجالية والاجتماعية (تباين في الولوج لهذه الشبكة، نقص في التنسيق والتواصل مع القطاع الاستشفائي، غياب الخريطة الصحية، وقلة مواردها البشرية والمالية، وتدبير غير ناجع وجد ممركز، واختلالات على مستوى نظام الإخلاء الصحي)، خصوصا في المناطق القروية الجبلية، وحوض أوريكا من ضمنها، حيث تتفاقم حدة ضعف الولوجية، خصوصا مع ضعف وسائل النقل المتوفرة والفاقة التي تعرفها فئات عريضة من ساكنة هذه المناطق.

سنحاول في هذه المقالة تسليط الضوء على وضعية هذا القطاع الحيوي بالحوض، سواء من حيثطبيعة التوزيع الجغرافي لمؤسساته أومدى جودة الخدمات الصحية المقدمة، من خلال عدد من المؤشرات والمعايير (عدد الأطباء والممرضين، عدد الأسر ونصيب كل نسمة منها، سهولة الولوجية لها)، والوقوف على أهم العوامل التي تحول دون الولوج الجيد لها باعتبارها (التجهيزات والخدمات الصحية) من المستلزمات الأساسية لأي مجتمع وتمثل أحد معايير قياس تطوره.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على استمارة ميدانية تركيبية من منظور الدراسة النسقية الشمولية، مخصصة للتجهيزات والبنيات التحتية بالتجمعات السكنية، عملنا من خلالها على جرد مختلف التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية (الصحة، التعليم، الكهرباء، الماء الشروب والتطهير بنوعيه) لـ 51 من الدواوير المكونة لمجال الدراسة (تقريبا نصف العدد الإجمالي لمجموع الدواوير).

تمت الاستعانة في إنجاز هذه الاستمارة على مختلف التقنيات الحديثة كاللوح الإلكتروني لتعبئة الاستمارة، وبعض البرمجيات المحمولة بالهاتف كالنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) لتحديد مواقع مختلف التجهيزات التي تم جردها في الاستمارة، وبرمجيات أخرى لقياس وتقدير الارتفاع والمسافة والمسارات التي تم المرور منها.

وقد تمت المعالجة الإحصائية لقاعدة المعطيات بواسطة برنامج الإكسيل، (الجداول المحورية Tableauxcroisés dynamiques)، التي مكنتنا من اختيار أفضل التوليفات بين مختلف العناصر والمكونات والمتغيرات.

تحليل المعطيات يتأتى من خلال مجموعة من الرسوم البيانية والخرائط التي توضح الجماعات والج م التي تعرف حالة العجز أو التوازن أو الفائض على مستوى التجهيزات والخدمات الصحية.

2. توطين حوض أوريكا وتقديم جيومنظوماته.

يقع الحوض النهري لأوريكا في ش غ الأطلس الكبير، بين °31 و °31 '30 شمالا، و °7 '34و °7 '52 غربا. ويحده ج عالية الأحواض النهرية لكل من وادي سوس ودرعة، وغ حوضي واد غيغاية وإسيل، ومن ش حوضي الزات وكانجي، ويمتد شمالا ضمن سهل الحوز (الشكل 1).

يتكون حوض أوريكا من 4 وحدات تضاريسية تتدرج من ش إلى ج : سهل الحوز ومنطقة الدير والمنطقة الهضبية وأخيرا السلسلة المركزية. ويضم 6 أحواض فرعية رئيسية، كما يعتبر من أهم روافد واد تانسيفت.

وتبلغ المساحة الإجمالية لهذا الحوض 653 كلم^2، 90% منها تنتمي إداريا لجهة مراكش-آسفي (إقليم الحوز)، فيما تتوزع 10% الباقية بين جهتي درعة تافيلالت (إقليم ورززات)، وجهة سوس ماسة (إقليم تارودانت)، ويتكون من جماعات أوكايمدن وستي فاطمة وأوريكا أغمات وتمازوزت، كما يشمل بعض الأجزاء الصغيرة من جماعات توبقال وتديلي وأسني.

تصل ساكنة الحوض، حسب إحصاء 2014، إلى أزيد من 66351 ن(HCP, 2014). ويعتبر من بين أهم المناطق الجبلية الحساسة على مستوى جهة مراكش آسفي، لكونه يشكل خزانا مائيا مهما، غير أنه يعد مجال تدهور متعدد الأسباب (انجراف التربة، اجتثاث الغابة، الكوارث الطبيعية، الفقر، الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية، ضعف التجهيزات إلخ.). وهو ما يهدد دوره الحيوي، باعتباره مصدر الموارد المائية والنباتية وعنصر التوازن في النظام البيئي للمنطقة. هذا التدهور تتفاعل فيه العوامل الطبيعية من صعوبة التضاريس والمناخ غير المستقر من جهة، والاستغلال والتدبير غير المعقلنين للوسط، من جهة ثانية.

تطبيق المنهاج النسقي بحوض واد أوريكا سمح لنا بتقسيم هذا المجال إلى مجموعة من الوحدات الجغرافية المتجانسة(5 جيومنظومات Géosystèmes)، بناء على تركيب مجموعة من المعايير، منها ما هو طبيعي (الوحدات التضاريسية، المميزات الجيولوجية، التطور الجيومرفلوجي، التشكيلات الترابية والنباتية، المناخ)، أو التأنسن (المعطيات السوسيوديمغرافية وأشكال الاستغلال الرعيوزراعي والتوفر على التجهيزات) (الشكل 1).

الشكل 1 موقع وموضع حوض أوريكا.

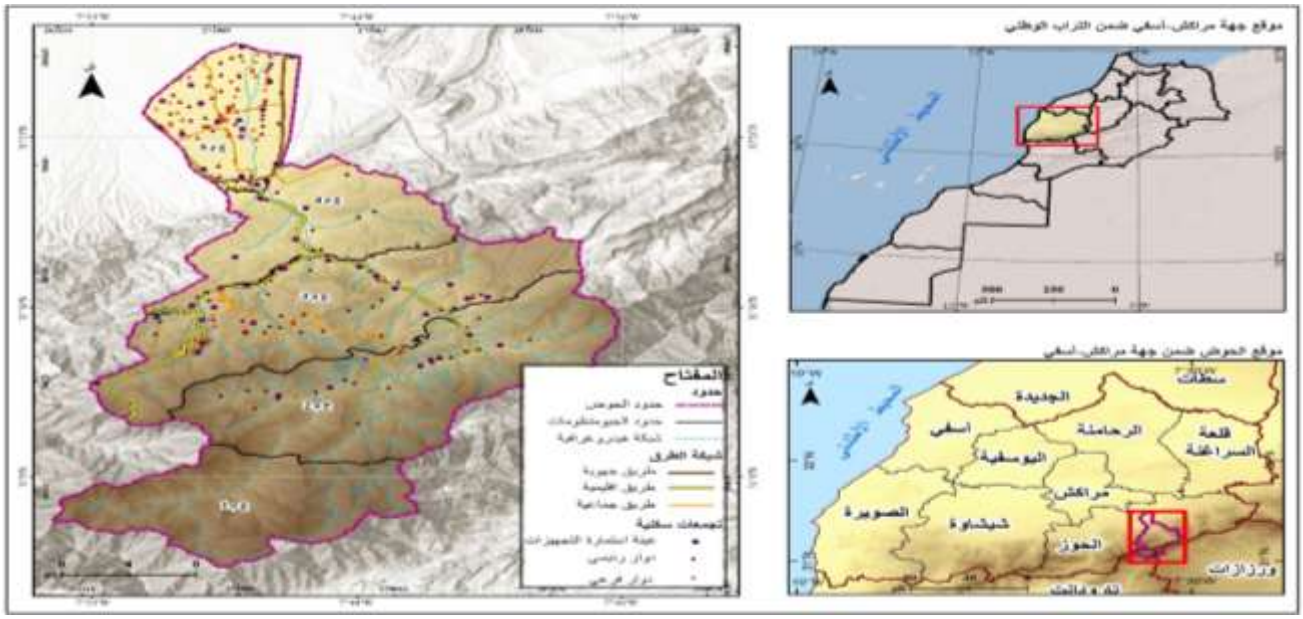

المصدر: إنجاز أوكيناز بالاعتماد على أطلس التقطيع الجهوي، 2011.

تتخذ الوحدات الجيومنظومية الخمس اتجاه شـ ش شـ –غ ج غ، تتتابع على شكل درج من ش إلى ج كالآتي:

- **الوحدة الجيومنظومية 5 (السهل)** : يشكل الجزء الجنوبي من سهل الحوز الأوسط سافلة حوض واد أوريكا، فهي عبارة عن مخروط انصباب متوجه إلى الشمال، طوله تقريبا 14 كلم وعرض قاعدته 12 كلم،تشرف عليه مجموعة من التلال التي لا يتعدى ارتفاعاتها (1150م) من الجهة الجنوبية(خريطة أوكايمدن– توبقال الطوبوغرافية 1 : 100000)، ساكنتها تتجاوز 34899ن بكثافة سكانية تصل 477 ن/كلم^2(HCP, 2014).
- **الوحدة الجيومنظومية 4 (مقدمة الجبل)** : تتميز بارتفاعات منخفضة نسبيا (أقل من 2000م)، يتعلق الأمر بالتلال التي تشرف على مخروط انصباب أوريكا من الجنوب، تضرس هذه الوحدة وتوفرها على مجالات غابوية قلل من الاستقرار البشري بها، إذ لا يتجاوز عدد الساكنة 5836ن، بكثافة تقل عن 61ن/كلم^2(HCP, 2014).
- **الوحدة الجيومنظومية 3 (الهضاب العليا)** : هي عبارة عن هضبةمجزأة فيالمركز (الياغوروتمنكار)، وشبه مسطحة، يحدها من ش انكسار تشكي، أما من ج فيحدها انكسار ميلدسن(BIRON, 1982 ; p49).ويمكن التمييز في هذه الوحدة بينهضبة الياغور التي تقع في الجهة الشرقية من الحوض، تصل ارتفاعاتها إلى 2730م،ومنطقة الهضاب العليا التي تمتد بشكل طولي منالشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي، بارتفاعات تتراوح بين 2000 و 2200م.

  تصل ساكنة هذه الوحدة إلى 18733ن، بكثافة تتجاوز 105 ن/كلم^2(HCP, 2014)، مشكلة بذلك ثاني أهم ج م من حيث الاستقرار البشري بالحوض.
- **الوحدة الجيومنظومية 2 (الجبال العليا)** : وهي سلاسل جبلية يغلب عليها اتجاه ج غ– ش شـ ، يمكن أن تصل فيها الارتفاعات إلى 3868م، كما هو الحال في أعراف برج–ن– أفرا (خريطة أوكايمدن– توبقال الطوبوغرافية 1 : 100000)، لا يتجاوز عدد سكانها 6883ن، بكثافة تقل عن 37ن /كلم^2(HCP, 2014).
- **الوحدة الجيومنظومية 1 (الباردة)** : تقع هذه الوحدة في أقصى الجنوب الغربي للحوض، تتوفر على أعلى قمة بحوض أوريكا (جبل إفروان 4001م)(خريطةجبل توبقال الطوبوغرافية

1 : 50000)، تعتبر هذه الوحدة الأكثر تضرسا وقساوة للظروف المناخية وبالتالي فهي شبه فارغة من السكان (إلا من بعض العزبان التي ينتقل لها الرعاة في فصل الصيف).

3. مفهوم وتصنيف التجهيزات

سنحاول في هذه النقطة تقديم بعض التعاريف الخاصة بالتجهيزات والخدمات الاجتماعية عموماومن ضمنها تلك التي تقدم الخدمات الصحية، إذ تتعدد وتتنوع التعريفات التي تمنح لها، كل حسب زاوية تخصصه، فهي موضوع اهتمام مجموعة من التخصصات كالتدبير والتعمير والقانون والجغرافيا. فاستقراء مختلف الدراسات والكتابات التي حاولت تحديد مفهوم التجهيزات، يبرز وجود كم هائل من التعاريف التي تتميز تارة بالتشابه وتارة أخرى بالتباين.

يعرف قاموس هاشيت مفهوم التجهيزات الجماعية بأنها مجموعالإنشاءات والشبكات والمباني التي تضمن للسكان والمقاولات الخدمات الجماعية التي يحتاجونها(COLLECTIF, 2008) . التعريف نفسه أورده بروني وآخرون عندما عرفوا التجهيزات بأنها المنشآت التي تستخدم لإنتاج وتبادل وضمان سلاسة سير الحياة الاجتماعية(BRUNET & al, 1992, p198) .

ويميز قاموس التهيئة والتعمير بين التجهيزات كبنية تحتية (الطرق وباقي الشبكات) والتجهيزات كبنية فوقية (Superstructure) (الإدارية، التعليمية والصحية والثقافية والرياضية)(MERLIN & CHOAY, 1988, in DGUA, 2005, p16).

ويعتبر هانسن أن التجهيزات الجماعية تشكل العناصر الرئيسية في هيكلة وتنظيم الوسط الاجتماعي، وأنها تشمل النقاط والمجالات المبنية وغير المبنية وشبكات النقاط المهيأة، لتقديم خدمة للسكان الذين يرتادونها(HENSEN, 1975 in DGUA, 2005, p16) .

تتعدد الدراسات التي تهتم بتصنيف ومعايرة التجهيزات، فهناك من يميز بين التجهيزات الجماعية العمومية التي تقدم خدمات أو أمتعة للمواطنين تحت رعاية المؤسسات العمومية الوصية، بدون مقابل . تدخل ضمنها التجهيزات الإدارية والتعليمية والصحية والدينية وتجهيزات الشبيبة والرياضة . وتجهيزات مخوصصة تقدم خدماتها للمواطنين، من خلال مجموعة من الوكلاء الخواص، يتم دعمهم أو على الأقل تشجيعهم من طرف الدولة (المناطق الصناعية والسياحية والتعاونيات إلخ.)، وأخيرا الأنشطة والخدمات

العصرية اليومية، التي تقدم خدماتها للعموم من طرف مؤسسات خاصة، يكون تمويلها وتدبيرها مستقل عن الدولة (الأبناك ووكالات التأمين والهاتف والمهن الحرة)([24]NABIL, 2006, p5-4).

ونجد أن الدراسة المنجزة سنة 2005 من طرف الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالسكنى والتعمير، أوردت تصنيفا آخر ينبني على عنصر الاستقطاب، تفصل فيه بينالتجهيزات القائمة على المساواة أو تجهيزات القرب (Equipements égalitaires ou de proximité)، (تجهيزات التعليم والصحة والشباب والرياضة والعبادة إلخ.)، والتي تشكل معظم التجهيزات المنتجة، وتجهيزات مهيكلة، متخصصة أو ذات مستوى عالي (مستشفى، جامعة، مركب رياضي إلخ.) وكل التجهيزات الكبرى، التي تؤطر إداريا من طرف الإقليم أو الجهة.

هناك تصنيف آخر ينبني على كون الاستقطاب مطابقا لنوع المجال وتواتر الاستخدام (الجدول 1).

تختلف المعايير الدولية في تحديد وتوحيد الوحدة المرجعية لمعايرة التجهيزات، ولتسهيل المقارنة تم تحديد الحصة أو النسبة لـ 10000 ن(PNUD, 1973, in NABIL, 2006, p5-5) ، فتحديد النسب يسهل عمليات التوحيد والمعايرة (Normalisation).(NABIL, 2006, p5-6).

تتفق معظم الدول على استعمال قاعدة معيارية تتحدد بها معايير التنفيذ (Critères d'insertion) تتمثل في التوطين، والولوجية، ومساحة القطعة وعتبة الساكنة المستفيدة. والمغرب من بين الدول التي تشتغل وفق هذا النظام، وإن كان، على أرض الواقع، يكتفي بتطبيق معياري مساحة القطعة وعتبة الساكنة المستفيدة، في حين أن المعيارين الآخرين (التوطين والولوجية) يبقيان حبيسان في الوثائق، أو أنه يطبق من طرف بعض المؤسسات دون أخرى(DGUA, 2005, p99).

تعتبر معايير التنفيذ هذه مؤشرات لقياس تطور حالة التجهيزات العمومية وتقليص التفاوتات، من خلال توفير الاستثمارات المناسبة أو وضع أنظمة بديلة،أو لتدبير حالة العجز في مجال معين.

- **التوطين**:للمحاور الطرقية دخل في تنفيذ وتوطين مشاريع التجهيزات، إذ أن تموقع معظم هذه التجهيزات يرتبط بالتسلسل الهرمي للطرق والخدمة المراد تقديمها، وأن يكون قريبا من شبكة النقل المشترك. بعض الممارسات الدولية تحدد بعد المسافة من موقف الحافلة إلى المركز الصحي في 5 دقائق، وتدعو إلى أخذها بعين الاعتبار أثناء تنفيذ تجهيزات شبكة النقل العمومي.

[24]رقمت هذه الأطروحة حسب الصفحات المكونة لكل جزء منها، (p5-4) تعني الصفحة الرابعة من الجزء الخامس.

لتجميع مجموعة من التجهيزات في قطب واحد جدوى كبيرة (مركز صحي، الإعدادية، الثانوية، مقر الجماعة، القيادة، دار الطالب إلخ.)، لا سيما في المجال القروي، وإن كان هذا التجميع في بعض الحالات يعيق مردوديتها ويجعلها قاصرة على تأدية كل مهامها.

▪**الولوجية** :تختلف مكونات المسافة والوقت، فهي ذات وضعية غير موحدة وتتطلب مرونة في ارتباطها بمجموعة من تقلبات الأعداد المرتبطة بمجموعة من الاعتبارات العامة والخاصة (الديموغرافية، استقلالية فئات الساكنة المعنية إلخ.). وقد تم تحديد مسافة ووقت الولوج للتجهيزات حسب ثلاث فئات هي : خدمة القرب (Desserte de proximité) أو خدمة الحي Desserte proche (quartier) أو خدمة واسعة Desserte large (arrondissement) (الجدول 2).

الجدول 2مجالات الخدمة المقدمة والولوجية حسب نوع التجهيز.

خدمة القرب (وحدة الحي)	خدمة قريبة (حي)	خدمة واسعة (مقاطعة)
0,75-1,5كلم/ 10 -20د	2,25كلم/ 30د	>25كلم/ 30د
مساحة خضراء صغيرة مسجد الحي فرن، حمام مخفر شرطة للقرب مدرسة ابتدائية	اعدادية ثانوية مركز صحي دار الشاب نادي نسوي مسجد الجمعة ملعب رياضي	مركز شرطة المنطقة

المصدر :(DGUA, 2005).

▪**مساحة القطعة** :تم تقليص مساحة القطع الأرضية المخصصة للتجهيزات بما فيها الصحية، وتعويضها بالزيادة في عدد المستويات (المرور إلى المستوى الثاني بالنسبة للابتدائي والثالث للثانوي والمستوى الأول للمراكز الصحية الحضرية)، المساحة المخصصة للحدائق العامة هي 6 هـ لكل 20000 شخص، بمعدل 3م^2 للفرد، أما التجهيزات التجارية (الأفران والحمامات) فيمكن بناء كل منها على مساحة تقدر بـ 100م^2 للأول و 200 م^2 للثاني، ويمكن أن تختلف هذه المساحة صعودًا حسب المنطقة التي تتواجد فيها، وكذا حسب ربحيتها (الجدول 3).

الجدول 3معايير تنفيذ التجهيزات الجماعية.

المعايير/ تجهيزات	المسافة أو وقت الخدمة		عتبة البرمجة القصوى	الحد الأدنى من السطح ($م^2$)	عدد المستويات
	(كلم)	(دقيقة)	(نسمة)		
مدرسة ابتدائية	1,5	20	8000	4000	أرضي+2
إعدادية	2,25	30	16000	9000	أرضي+3
ثانوية	2,25	30	32000	10000	أرضي+3
مركز صحي حضري	2	30	30000	500	أرضي+1
دار الشاب	2,25-1,5	30 - 20	20000	600	أرضي+2
نادي نسوي	2,25-1,5	30 - 20	20000	600	أرضي+2
مسجد الحي	30,	5	متغير	200	أرضي
مسجد الجمعة	0,6	10	متغير	-	أرضي
مخفر شرطة محلي	1,5	20	متغير	100	أرضي
فرن	0,75	10	1000	100	أرضي
حمام	0,75	10	1000	200	أرضي
سوق مغطى	2,25<	30 <	مرتبط بحجم السكان	متغير	-
سوق في الهواء الطلق	2,25 <	30 <	مرتبط بحجم السكان	متغير	-
مركز شرطة المقاطعة	2,25 <	30 <	مرتبط بحجم السكان	1000	-
ملعب رياضي	1,5-0,5	20 - 10	20000	2000	أرضي+2
حديقة عامة كبيرة	0,7>	10 >	متغير	6 ن	
حديقة عامة صغيرة	0,7 0,–3	10	1000	450	
دار الخدمة العامة	2,25-1,5	30 - 20	مقاطعة	600	أرضي+1

المصدر : (DGUA, 2005, p103).

■**عتبة الساكنة** :يعتمد في تحديد عتبة السكان إما على مجموع عددهم بالمنطقة المراد تزويدها بالتجهيز، أو بجزء منهم. فمثلا لإنشاء مؤسسات تعليمية، تحدد العتبة بالاعتماد على عدد الساكنة البالغة سن التمدرس عند مستوى معين في المنطقة المراد تزويدها بهذه الخدمة. أما بالنسبة للتجهيزات الصحية فتحدد من خلال نسبة سكان الحي بمستوى معيشي متمايز، شائع ومتوسط.

وإذا كانت عتبة السكان المقترحة لإنجاز تجهيزات الشبابوالنساء حددت في عتبة 20000 نسمة، فإنها تبقى غير محددة بالنسبة لتجهيزات التأطير الإداري (مقر الجماعة والقيادة، ومركز الشرطة).

4. النتائج والمناقشة

سنحاول عرض ومناقشة نتائج هذا البحث من خلال التركيز على 3 نقط رئيسية هي : التفاوتات المسجلة على مستوى الولوجية لخدمات الرعاية الصحية بالحوض والموارد البشرية باعتبارها مدخلا أساسيا ومهما في تحسين جودة الخدمات الصحية الأساسية المقدمة للساكنة، ومساهمة التجهيزات الصحية الخاصة في تحسين العرض الصحي بهذا المجال الجبلي.

1.4 تفاوتات كبيرة في الولوجية لخدمات الرعاية الصحية بحوض أوريكا

تعرف شبكة العلاجات الصحية الأساسية بحوض أوريكا تباينا مجاليا مهما ما بين عاليتهاالجبليةوسافلته السهلية. ويتحدد الولوج إلىالتجهيزات والخدمات الصحية الأساسية حسب عوامل عديدة ذات طبيعة مختلفة، كالمسافة، والجغرافيا، والتربية، والمستوى الاقتصادي-الاجتماعي والثقافي، والنوع، ومكان الإقامة. وهو مشروط على الخصوص بالتغطية الصحية(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، ص47).

1.1.4 توزيع شبكة الرعاية الصحية بالحوض

شرعت الدولة في تجهيز حوض أوريكا بالمؤسسات الصحية ابتداء من ستينات القرن الماضي، وبالضبط في سنة 1965، حيث تم إنشاء المركزين الصحيين القرويين لأغمات وأوريكا، وكلها توجد بالج م 5. وظلت عالية الحوض مهمشة صحيا إلى غاية 1997، حيث شهدت إنشاء مستوصف قروي بأنامر أيت أوشك (الج م 3)، وإضافة مركز صحي قروي بجماعة تامزوزت (الج م 5)، ليتم سنة 2003 تأسيس المركز الصحي القروي لتخفيست بجماعة أوكايمدن (الج م 3). ويبقى آخر مستوصف قروي بحوض أوريكا هو الذي تم إنشاؤه سنة 2008 بإمي ن-تدارت بالج م 2 (الجدول 4 والشكل 2).

حاليا يتوفر حوض أوريكا، الذي يسكنه أزيد من 66351 ن على بنية صحية مكونة من 9 مؤسسات صحية (مركز صحي قروي مستوى 2، و 4 مراكز صحية مستوى 1، و 3 مستوصفات قروية)، أي بمعدل مؤسسة رعاية صحية أساسية واحدة / 8293 ن، مقابل 6663 ن/ مؤسسة رعاية صحية قروية للإقليم و 7849للجهة(موقع الخريطة الصحية الخاصة بالإقليم والجهة، معطيات 2019)،وعلى هذا الأساس، تبقى الخدمات الصحية المقدمة بالحوض ضعيفة بالمقارنة مع نظيرتها على المستويين الإقليمي والجهوي.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات، تستفيد ساكنة الحوض من خدمات المستشفى الإقليمي العام[25]، والمستشفى الجامعي محمد VI بمدينة مراكش.

25- المستشفى الإقليمي العام (HGP) لتحناوت بسعة 66 سريرا تشتغل منها فقط 48 سريرا في سنة 2019، يستقبل كافة ساكنة الإقليم. ويضم وحدة استشفاء متعددة الأغراض وجهاز لإجراء الفحوصات بالإشعاعية ومختبر تحليلات. يوفر الرعاية الصحية الأساسية، وخدمات حماية

الجدول 1المؤسسات الصحية بالحوض حسب الج م.

الج م	الجماعة	اسم المؤسسة	نوع المؤسسة	سنة التأسيس	عدد الأطباء	عدد الممرضين	المجموع	عدد الساكنة
5	أوريكا	أوريكا	مركز صحي قروي م 2 (دار الولادة)	1965	1	**4**	**5**	4899
5	تمزوزت	تمزوزت	مركز صحي قروي م 1	1997	1	**2**	**3**	
5	أغمات	أغمات	مركز صحي قروي م 1	1965	2	**3**	**5**	
4	ستي فاطمة	أحمد الشفقاوي	مركز صحي قروي م 1	-	1	**3**	**4**	5836
3	أوكايمدن	تخفيست	مركز صحي قروي م 1	2003	0	**1**	**1**	18733
3	ستي فاطمة	تمنكار	مستوصف قروي	-	0	**1**	**1**	
3	ستي فاطمة	أنامر	مستوصف قروي	1997	0	**1**	**1**	
2	ستي فاطمة	أسكاور	مستوصف قروي	1997	0	**1**	**1**	6883
2	ستي فاطمة	ايمي ن تدارت	مستوصف قروي	2008	0	**1**	**1**	
الحوض				-	5	**16**	**42**	56351

المصدر : تركيب معطيات المندوبية الإقليمية للصحة بالحوز، 2018.

م = مستوى

هذا الضعف يتجلى كذلك في نوعية وأهمية مؤسسات الرعاية الصحية الأساسية للحوض، فهذا الأخير مثلا يتوفر على مركز صحي قروي مستوى 2 (دار الولادة)[26] واحد من أصل 9 مراكز موجودة بالإقليم و 16على مستوى الجهة.

فأهم المؤسسات الصحية الأساسية توجد بسافلة الحوض (الج م 5)، حيث تتركز 3 مراكز صحية قروية، واحد منها به دار للولادة، فيما لا تتوفر باقي الج م (4 و 3 و 2) إلا على مركزين صحيين من مستوى 1، والباقي عبارة عن مستوصفات قروية (3 مستوصفات) (الجدول 4).

صحة الأم والطفل، والولادة، والاستشارات الطبية، واستشفاء الحالات الخفيفة أو تحت الملاحظة، وكذلك الجراحة البسيطة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم الاستشارات والرعاية في الأمراض الجلدية، والطب النفسي، وطب العيون، والعناية المركزة (موقع الخريطة الصحية الخاصة بإقليم الحوز http ://cartesanitaire.sante.gov.ma/fd?p_iddel=41).

26- يعتبر المركز الصحي القروي مستوى 2 المؤسسة الصحية العمومية التي تقدم أحسن خدمات للرعاية الصحية في المجال القروي.

الشكل 2 توطين المؤسسات الصحية بحوض أوريكا.

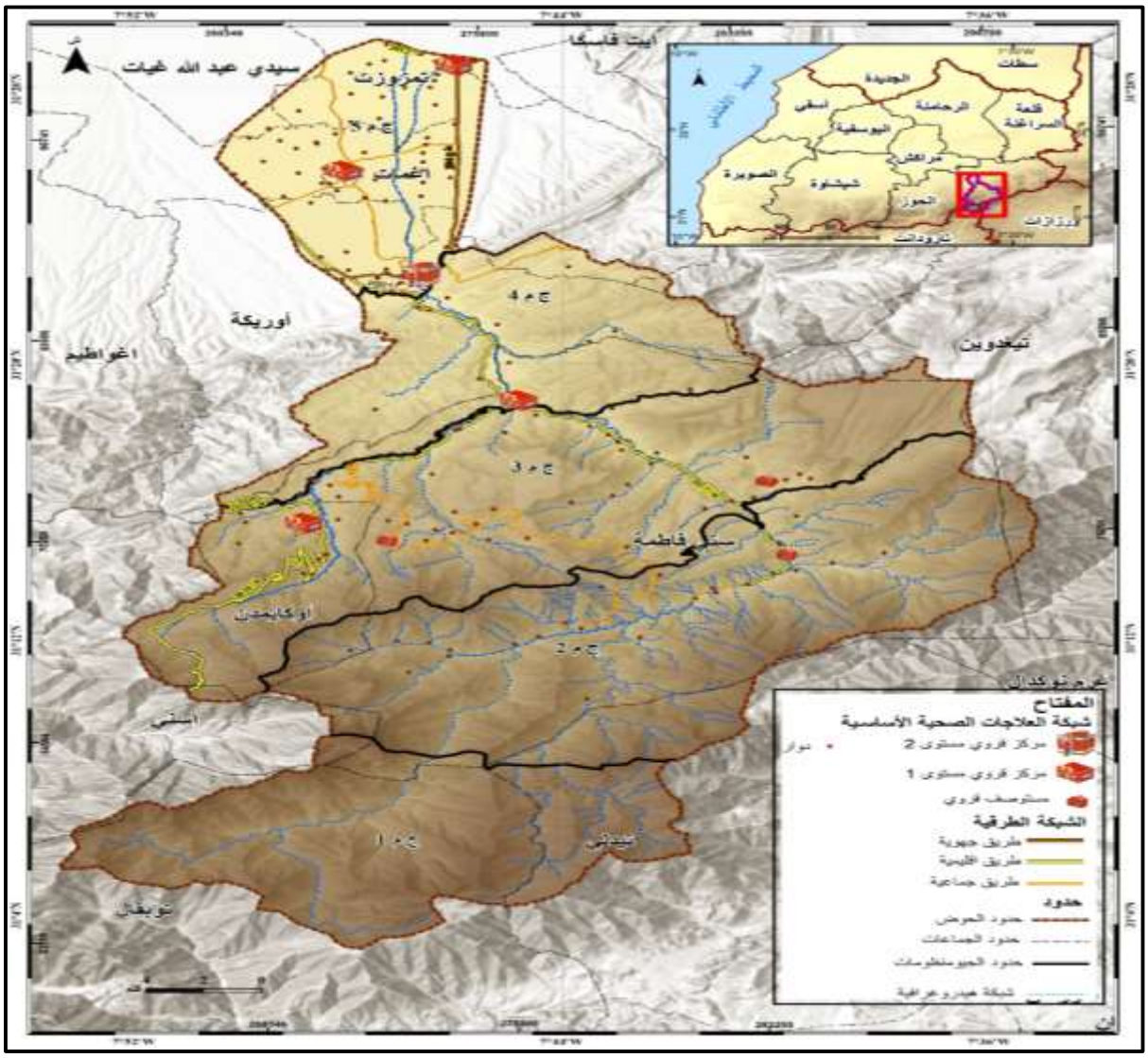

المصدر : معطيات المديرية الإقليمية للتعليم بالحوز، المندوبية الإقليمية للصحة بالحوز، العمل الميداني 2017-2018.

تفتقر معظم هذه المؤسسات الصحية للتجهيزات الضرورية لتقديم خدمات طبية في المستوى المطلوب. فقلة الوسائل والمعدات، المستعملة في الفحص والكشف والعلاج، من الإكراهات التي تزيد من ضعف التأطير الطبي وتدني الخدمات الصحية المقدمة للساكنة. فمثلا الأسرّة المتوفرة بكافة المؤسسات الصحية بالحوض (لأكثر من 66351 ن) لا يتعدى عددها سريرين، توجد بالمركز الصحي القروي مستوى 2 بالج م 5، حيث تتوفر معدات أخرى لها علاقة بالتوليد، كجهاز التصوير بالصدى الصوتي (Echographe)، وجهاز شفط الجنين (Ventouse obstricale)، وجهاز التعقيم (Autoclave)، أما باقي المراكز الصحية، مستوى 1، والمستوصفات القروية فتقتصر خدماتها على الاستشارات الطبية العامة والتلقيح والعلاجات الأولية.

2.1.4 قرب التجهيزات الصحية من الساكنة

تعتبر الولوجية بمثابة محدد صحي مهم ومؤثر في جودة الخدمات الصحية في مجال معين، وتتخذ عدة أبعاد، منها ما هو جغرافي كالمسافة والوقت، ومنها ما هو مؤسساتي كالتراتبية الإدارية، ومنها ما هو ثقافي ونفسي ولغوي ومالي، أي تكاليف العلاج والأداء(أنفلوس، 2007 مذكور عند هلال وأنفلوس، 2017، ص118).

تتوزع التجهيزات الصحية بشكل متباين بمختلف الجيومنظومات. ولتقدير مستوى ولوجية الدواوير لمختلف المؤسسات الصحية، تم الأخذ بعين الاعتبار عنصرين اثنين هما : بعد المؤسسة عن الدوار ومدة الوصول إليها في استمارة التجهيزات، غير أن الطول النسبي لهذا المقال جعلنا نكتفي بتحليل عنصر المسافة فقط، والشكل الآتي يلخص النتائج المحصل عليها.

الشكل 3 مسافة الوصول إلى المؤسسات الصحية بحوض أوريكا.

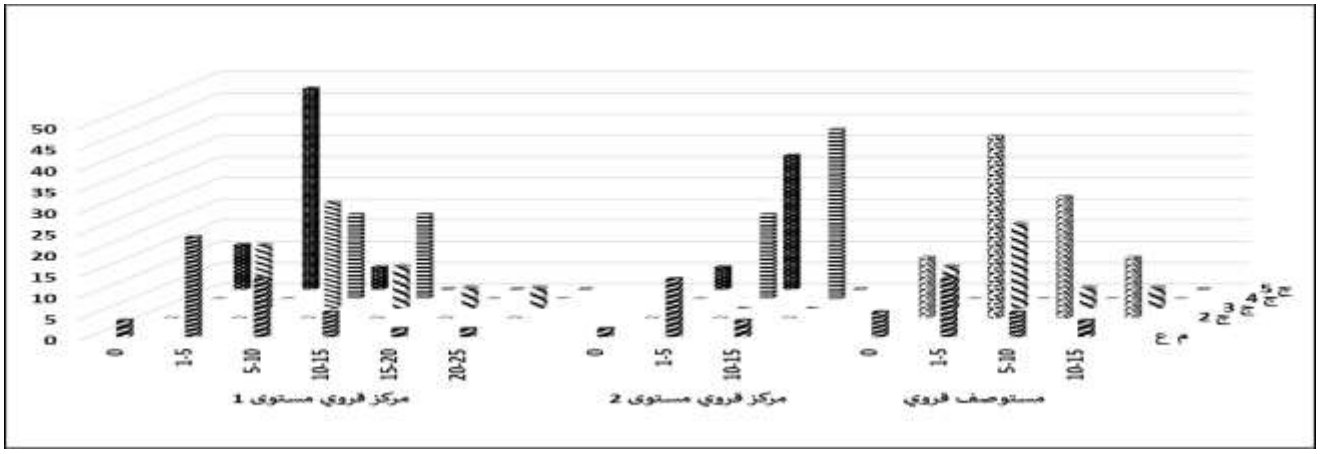

المصدر : أوكيناز، استمارة التجهيزات (2017-2018).

تعتبر المستوصفات القروية أقل هذه المؤسسات الصحية القروية تجهيزا، فهي تتموقع في أكثر المجالات تضرسا، تخصص في غالب الأحيان للإسعافات الأولية وحملات التلقيح. على مستوى الحوض، تتركز أساسا بالج م 3 و 2، إذ تبعد بأقل من 5 كلم عن 43% بالج م 2، وعن 20% من الج م 3. فيما تتجاوز نسبة الدواوير التي تبعد عنها بمسافة تتراوح بين 5 و 15 كلم 43% بالج م 2 و 10% بالج م 3.

أما المراكز القروية من مستوى 1 فهي أكثر عددا وانتشارا بمختلف الجيومنظومات (باستثناء الج م 2، التي لا تتوفر على أية مؤسسة من هذا الصنف). وبالتالي، فحوالي 37% من الدواوير بالحوض تبعد عن المركز الصحي القروي مستوى 1 بأقل من 10 كلم، وأعلى نسبة دواوير سجلت بالج م 5 بـ 53%، وأدناها بالج م 4 بـ 20%. بينما لا تتعدى نسبة الدواوير التي يبعد عنها هذا التجهيز بمسافة تتراوح بين 10 و 25 كلم حوالي 10%، خصوصا بالج م 4 و 3 بـ 20% من الدواويرفي كل منها.

فساكنة دواوير الج م 5 و 4 وحدها من تعطي أولوية للخدمات الصحية بالمركز الصحي القروي مستوى 2، على اعتبار قربها منه (إذ يبعد بأقل من 5 كلم عن 32% من دواوير الج م 5 و 20% من دواوير الج م 4، فيما يبعد بمسافة تتراوح بين 10 و 15 كلم عن 40% من دواوير الج م نفسها (الشكل 3).

كثيرا ما لا تقتنع ساكنة الحوض بالخدمات الصحية المقدمة في المؤسسات على مستوى الحوض، خصوصا في حالات الولادة والحالات المرضية التي تتطلب إجراء فحوصات بالأشعة والتحاليل المخبرية، وهو ما يقتضي من الساكنة التوجه إلى المستشفى الجامعي محمد السادس بمراكش، أو المستشفى الإقليمي العام بتحناوت لتلبية حاجياتها الصحية.

الشكل 4 بعد المستشفى الإقليمي عن الدواوير بحوض أوريكا.

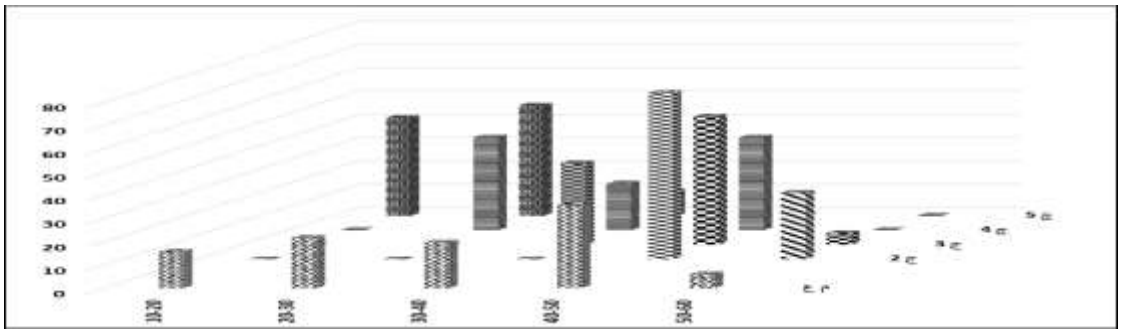

المصدر : أوكيناز، استمارة التجهيزات (2017-2018).

يبعد المستشفى الإقليمي العام (تحناوت) بحوالي 40 كلم عن 57% من دواوير حوض أوريكا (مسجلة أعلى نسبة لها 100% بالج م 5 وأدناها 35% بالج م 3). بينما تصل نسبة الدواوير التي يكون بعدها عن المستشفى الإقليمي ما بين 40و 60 كلم أكثر من 41%، مسجلة أعلى نسبة لها 100% بالج م 2 وأدناها 40% بالج م 4.

2.4 خصاص كبير في الأطر الصحية

تعتبر الموارد البشرية مدخلا أساسيا ومهما في تحسين جودة الخدمات الصحية الأساسية المقدمة للساكنة. فعندما يتعلق الأمر بتقديم الخدمات الصحية الأساسية، فإن الموارد البشرية أهم من المعدات والتجهيزات، وبالتالي فقلة هذه الموارد تعني تدني جودة الخدمات الصحية المقدمة.

على مستوى الحوض يظل معدل عدد الساكنة للإطار الطبي الواحد مرتفعة جدا، عن مثيلاتها على المستوى الإقليمي والجهوي، إذ يصل لـ 13270 ن/ طبيب، و 829 ن/ ممرض، (مقابل طبيب واحد/ 5030 ن، وممرض واحد / 2305 ن على مستوى الإقليم، وحوالي 1580 ن/ طبيب، و 1159 ن/ ممرض جهويا) (موقع الخريطة الصحية الخاصة بالإقليم والجهة، معطيات 2019، معطيات المندوبية الإقليمية للصحة بالحوز سنة 2019)، هذه الأرقام تتوزع بشكل جد متفاوت ما بين مختلف الجيومنظومات تبعا لنصيب كل منها من الساكنة والمؤسسات الصحية (الجدول 5).

هناك نقص كبير في الأطر البشرية العاملة بقطاع الصحة من أطباء وممرضين. فنسبة الدواوير التي توجد بها مؤسسات صحية تتوفر على طبيب واحد تصل حوالي 6% من دواوير الحوض، فيما ينفرد المركز الصحي القروي لأغمات بالج م 5 بطبيبين، أما الدواوير التي بها مؤسسات صحية لا تتوفر على طبيب فتمثل حوالي 4% وتتمركز أساسا بالج م 3 و 4 (الشكل 5 والجدول 5).

الشكل 5 الأطر الطبية وعدد استقبالاتهم بحوض أوريكا.

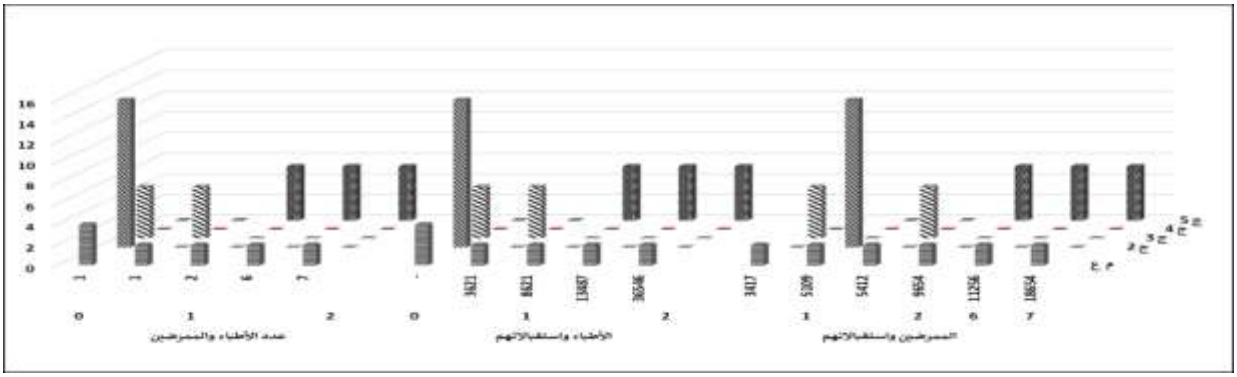

المصدر : أوكيناز، استمارة التجهيزات (2017-2018).

وعلى مستوى أطر التمريض، فباستثناء الج م 5 التي تتوفر مؤسساتها الصحية على عدد ممرضين يتراوح ما بين 2 و 7، فإن باقي الجيومنظومات تقتصر مؤسساتها الصحية على ممرض واحد فقط، بل إن البعض منها يزوره الممرض في أيام معينة (اليوم الذي يكون فيه السوق المحلي مثلا)، للقيام بتلقيحات وتقديم بعض العلاجات الأولية.

الجدول 5الأطر الطبية وعدد استقبالاتهم بحوض أوريكا حسب المؤسسات.

الج م	اسم المؤسسة	عدد الاطباء لكل مؤسسة	عدد الممرضين	استقبالات الأطباء (ن/س)	استقبالات الممرضين (ن/س)
ج 5	المركز الصحي تامزوزت	1	2	13487	9654
ج 5	المركز الصحي أغمات	2	7	36546	18654
ج 5	دار الأمومة أوريكا	1	6	8621	11256
ج 3	المستوصف القروي أنامر	0	1	-	3417
ج 3	المركز الصحي تخفيست	1	1	3621	5412
ج 2	المستوصف القروي أسكاور	0	1	-	5109

المصدر : أوكيناز، استمارة التجهيزات (2017-2018).

يظهر من الجدول 5 أن هناك نقصا كبيرا على مستوى الأطر العاملة بالقطاع الصحي بالحوض، ما ينعكس على عدد الاستقبالات السنوية المرتفع للمرضى، سواء من قبل الأطباء أو الممرضين، والتي تبلغ أقصاها بالج م 5. الشيء الذي يؤثر سلبا على جودة الخدمات الصحية المقدمة للساكنة. فالعجز الحاصل في عدد الأطر الطبية يؤدي في بعض الحالات إلى إغلاق بعض هذه المؤسسات إما بصفة مستمرة، أو لعدد محدد من الأيام، حيث يتردد الطبيب أو الممرض على أكثر من مؤسسة صحية.

تعاني مجموعة من الدواوير من صعوبة الحصول على الرعاية الصحية الأساسية (مجموعة دواوير أيت أوشك ومجموعة دواوير تمنكار، مجموعة دواوير أيت بزكمي، وأماسين)، نظرا لأن معظمها معزولة وبها أعلى معدلات الفقر. وعلى الرغم من أن بعض هذه المجالات (مجموعة دواوير أيت أوشك ومجموعة دواوير تمنكار) قد استفادت من برمجة مؤسسات لتقديم الخدمات الصحية الأساسية على علاتها، فإن معظم هذه التجهيزات تواجهها مشكلة استمرارية الرعاية الصحية بها. بالإضافة إلى رفض العديد من الأطر الطبية التعينات التي تتم بالعالم القروي، وخصوصا في مناطق معزولة أو ذات ولوجية صعبة مثل هاته، لصعوبة استقرار عائلاتهم بصفة مستمرة بهذه المجالات، بسبب انعدام أبسط شروط العيش (التجهيزات والمرافق، خدمات تجارية، ترفيهية، تعليمية إلخ.)، أو على الأقل سهولة الولوجية في حالة السكن في المدينة والانتقال للعمل في هذه المراكز والمستوصفات.

وتزيد منافسة القطاع الخاص على استقطاب الأطر الطبية من تأزيم وضعية المجالات القروية، والتحفيزات المالية التي أصبح يقدمها القطاع الخاص للأطر الطبية والشبه طبية خصوصا وأنها بالمجالات الحضرية. وحتى في الحالات التي يتم فيها القبول بالعمل في مثل هذه المناطق، فكثيرا ما يلجأ هؤلاء الأطر إلى تقديم إجازات مرضية لتبرير تغيبهم المستمر عن هذه المؤسسات.

3.4 العيادات الطبية الخاصة والصيدليات والحمامات ضعيفة الحضور

لا تزال التجهيزات الصحية الخاصة ضعيفة الحضور على مستوى الحوض، إذ يقتصر تواجد العيادات الطبية الخاصة على كل من مركزي أغمات (عيادة واحدة) والعكرب (3 عيادات) واثنين أوريكا (عيادة واحدة) وكلها تتواجد بالج م 5.

الشكل 2 التجهيزات الصحية الخصوصية بحوض أوريكا.

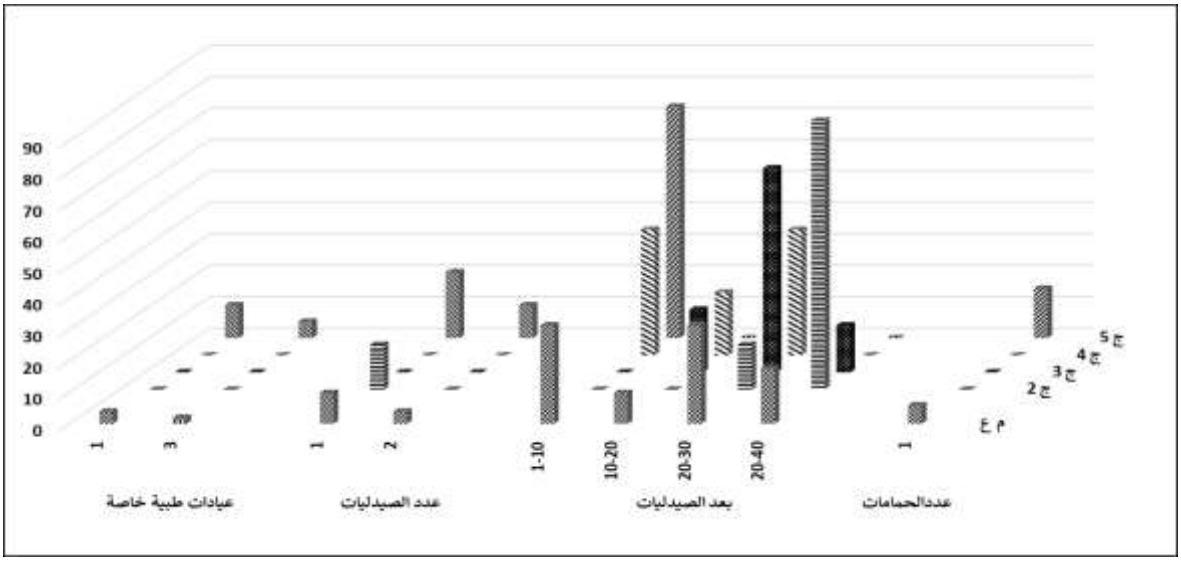

المصدر: أوكيناز، استمارة التجهيزات (2017-2018).

الصيدليات هي الأخرى قليلة الحضور بالحوض، لا تتجاوز نسبة الدواوير التي توجد بها صيدليات نسبة 10%على مستوى الحوض. ونجد صيدلية واحدة لكل من مركز جماعة تمازوزت، وأخليج، وألكجي وتمسكرين وكلها بالج م 5، وصيدلية واحدة بإمي ن-تدارت بالج م 2، فيما نجد صيدليتين بالحاجب وصيدليتين بمركز أغمات.

تبعد هذه الصيدليات عن باقي الدواوير بالحوض بمسافات متباينة تتراوح بين 1 و 40 كلم. إذ تتجاوز نسبة الدواوير التي تبعد عنها أقرب صيدلية بمسافة تقل عن 20 كلم حوالي 41%، تتركز معظمها بالج م 5 و 4. فيما تعتبر نسبة الدواوير التي تبعد عنها أقرب صيدلية بمسافة تتراوح بين 20 و 40 كلم هي المهيمنة على مستوى الحوض بأكثر من 49%، وتتركز أساسا بالج م 3 و 2، ومن جانب آخر فالحوض لا يتوفر إلا على حمام واحد يتواجد بالقرب من دوار الحاجب بالج م 5.

يحدث تحسن المستوى الصحي العام تأثيرا ايجابيا على نوعية حياة الأفراد والمجتمع ككل، فالقطاع الصحي يؤثر ويتأثر بقطاعات أخرى متداخلة معها، خصوصا تلك التي لها علاقة بالمؤشرات والأوضاع السوسيو-اقتصادية لساكنة الحوض كالتعليم والشغل والنقل والتغذية والبيئة إلخ.

خاتمة

حاولنا في هذه الورقة البحثية تشخيص وضعية التجهيزات والخدمات الصحية بحوض أوريكا، واتضح أن هذا الأخير يعاني من اختلالات وفوارق مجالية مهمة في الخدمات الصحية سواء تعلق الأمر بالتجهيزات الصحية، والمعدات اللوجيستيكية التي تتوفر عليها، أو بالموارد البشرية الطبية وشبه الطبية، وضعف توزيعها. وهناك تباينات عميقة في الولوجية للخدمات الصحية، حيث تجد أغلبية ساكنة الحوض صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية، خصوصا تلك المتخصصة، والتي يتطلب الحصول عليها الانتقال إلى مدينتي تحناوت أو مراكش. وتزيد الأوضاع السوسيو-اقتصادية للساكنة وضعف الشبكة الطريقية، وما يرافقها من نقص في وسائل النقل من صعوبة الولوج لهذه الخدمات، خصوصا بالنسبة لساكنة الج م 4 و 3 و 2، في حين تعاني المؤسسات الصحية بالج م 5 من الضغط المتزايد على العلاجات الصحية بدرجة تفوق إمكانياتها بكثير، وهو ما يؤثر على جودة الخدمات الصحية المقدمة.

حاليا مستوى الخدمات الصحية بالحوض جد ضعيفة، وتحتاج إلى دعم أكبر وإعادة النظر فيها من حيث جودة الخدمات وفعاليتها. فالخريطة الحالية لتنظيم شبكة مؤسسات الخدمات الصحية الأساسية قد استنفدت دورها، ذلك أن منطق التدخل المبني على تغطية صحية تتأسس على احداث شبكة مؤسسات للخدمات الصحية الأساسية في مختلف الجماعات القروية تقريبا، دون الأخذ في الاعتبار نقص الموارد البشرية والمالية إلخ.، قد أدى إلى الوضعية الحالية، التي شهدت إغلاق العديد من المراكز الصحية، كما أن العديد من المؤسسات يقل زوارها. ثم إن محددات الصحة (الولوج إلى الماء الشروب، التطهير السائل وتصفية المياه، التربية الصحية والتربية الشاملة والولوجية، إلخ) تبقى ضعيفة وينبغي تعزيزها من خلال استهداف المناطق الأكثر احتياجا والساكنة الفقيرة أو الهشة في المقام الأول. فتحسين التأطير الصحي لا يتأتى بإنشاء المراكز الصحية فقط، وإنما بتجهيزها بالمعدات الضرورية، وأساسا بالموارد البشرية الكافية. وذلك لن يتم إلا بفك العزلة عن المناطق القروية، التي توجد بها هذه المراكز، لتسهيل ولوجية الأطر الصحية إليها، وبتدعيم العرض الصحي وجودة الخدمات في المراكز القروية أو الحضرية القريبة (مركز العكرب، مركز أغمات، تحناوت، أيت أورير)، والاستثمار بشكل خاص في تحسين إمكانية الوصول إلى هذه الرعاية الصحية، من قبل ساكنة المجالات القروية، كما هو الحال بالنسبة لعالية الحوض من خلال تحسين جودة الطرق، وإنشاء وحدات رعاية صحية متنقلة، من شأنها الوصول إلى المناطق الصعبة الولوج.

قائمة المراجع

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2013) : الخدمات الصحية الأساسية : نحو ولوج منصف ومعمم، إحالة رقم 2013/4PDF، تقرير،المغرب، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مطبعة سيباما، 121 ص. http://www.cese.ma/media/2020/10/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC-%D9%85%D9%86%D8%B5%D9%81-%D9%88%D9%85%D8%B9%D9%85%D9%91%D9%85.pdf، زيارة الموقع يوم [2020/08/25].

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2017) : تنمية العالم القروي : التحديات والآفاق، إحالة ذاتية رقم 2017/29، تقرير، المغرب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، Station&Media Group، ص 108. PDF ، عبر الأثير، https://www.cese.ma/media/2020/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D9%8A.pdf، زيارة الموقع يوم [2020/08/25].
- هلال عبد المجيد، أنفلوس محمد.، الديناميات المجالية والتفاوتات في ولوجية خدمات الرعاية الصحية بالمغرب، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 18، مارس 2017، المغرب، صص 115-131، PDF، عبر الأثير https://revues.imist.ma/index.php/EGSM/article/view/8436، [زيارة الموقع يوم 2020/08/25].

- BIRON, P-E., (1982). Le Permo-Trias de la région de l'Ourika (Haut-Atlas de Marrakech, Maroc : lithostratigraphie, sédimentologie, tectonique et minéralisation. *Thèse de Doctorat en Géologie appliquée*, Univ. Scientifique et Médicale de Grenoble, Grenoble, France, 106 p., PDF, [en ligne], https://hal.archives-ouvertes.fr/file/index/2.pdf, [Consulté le : 30/12/2014].
- BRUNET, R. FERRAS, R. THERY, H., (1992). Les mots de la géographie. Dictionnaire critique. Ouvrage, RECLUS-La Documentation française, France, 470 p., Scanné,
- COLLECTIF., (2008). Dictionnaire Hachette 2009. Ouvrage, France, 1812 p., Scanné
- DGUA., (2005). Etudes relatives aux normes urbaines des équipements collectifs, rapport final. Rapport, Maroc, 111 p., PDF, [en ligne], http://www.muat.gov.ma/sites/default/files/Documentation/18.pdf, [Consulté le : 07/02/2019].
- HCP., (2014). Recensement général de la population et l'habitat. Statistiques, Direction de la Statistique, Maroc, Word, [en ligne], www.hcp.ma/RGPH-2014_r230.html., [Consulté le : 15/09/2020].
- MERLIN, P & CHOAY, F., (1988). Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement. Ouvrage, PUF, France, 880 p.978-2-13-063068-5, Scanné,

- MINISTERE DE L'AGRICULTURE & DE LA MISE EN VALEUR AGRICOLE., (1994) : Carte du Maroc (jebel Toubkal), Maroc, Ministère de de l'agriculture et de la mise en valeur agricole, Feuille NH-29-XXIII-1 a.
- MINISTERE DE L'AGRICULTURE & DE REFORME AGRAIRE., (1972). Carte Oukaimden Toubkal 1: 100000. Carte topographique, Maroc, Ministère de de l'agriculture et réforme Agraire, Feuille NH-29-XXIII-1.
- NABIL, L., (2006). Le Rif nord-ouest et les politiques de l'Etat en matière d'aménagement du territoire. Thèse de Doctorat d'Etat, Univ. Abdelmalek Saadi, FLSH, Tétouan, Maroc, 1034 p. Scanné, [Scanné].
- ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE (OMS)., (2003). Investir dans la santé. Résumé des conclusions de la Commission Macroéconomie et Santé. Rapport, ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS), Suisse, 32 p.9242562416, PDF, [en ligne], http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/42740/9242562416_fre.pdf?sequence=1&isAllowed=y, [Consulté le : 15/09/2020].
- PROGRAMME DES NATIONS UNIS POUR LE DEVELOPPEMENT(PNUD)., (2003). Rapport sur le Développement Humain, Les Objectifs du Millénaire pour le développement : Un pacte entre les pays pour vaincre la pauvreté humaine. Rapport, Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), France, 376 p.2-7178-4700-6, PDF, [en ligne], http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr03_fr_complete1.pdf, [Consulté le : 15/09/2020].

- **لائحة المختزلات**

- **بالعربية**

الرمز	معناه
ج م	جيومنظومة(فرد ومثنى وجمع)
ش	شمال
شـ	شرق
غ	غرب
ج	جنوب
ن	نسمة

- **بالفرنسية**

Abréviation, sigle	Signification
DGUA	Direction Générale de l'Urbanisme et de l'Architecture.
GPS	Global Positioning System.
HCP	Haut-Commissariat au Plan.

علامة المدينة كنهج جديد لتخطيط وحوكمة المدن في ظل العولمة وتحديات التنمية المستدامة

دراسة تجربة مدينة دبي

The city brand as a new approach to city planning and governance in the context of globalization and the challenges of sustainable development.

Study the experience of Dubai

د.حصيد صباح

أستاذة محاضرة جامعة سطيف

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سطيف، الجزائر.

sabehhacid@yahoo.com

الملخص:

برزت مؤخرا ظاهرة جديدة في إدارة وتخطيط المدن تحت مسمى علامة المدينة، وهي ظاهرة حديثة تجسد مفهوم غامض ومعقد نظرا لتداخل التخصصات العلمية والخلفيات الفكرية التي حاولت تفسيره،حيث أن أول من اهتم بعلامة المدينة هم باحثي التخطيط الحضري والعمران والجغرافيا، وقد يرجع هذا إلى أن علامة المدينة جسدت ظاهرة حضرية بالأساس،كما نجد فيما بعد أيضا وعلى سبيل المثال وليس الحصر باحثين من : التسويق، إدارة الأعمال، الإقتصاد، التجارة، السياحة علم الاجتماع كلهم حاولوا التدخل لتفسير هذه الظاهرة والتي كان السبب الأساسي في ظهورها زيادة حدة المنافسة بين المدن ، وأيضا تنامي حاجة المدن الاتصالية وزيادة الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يفرضها عليها التحضر المستمر.

الانتشار السريع لهذه الظاهرة بين عدة مدن عبر العالم أفرز عن ظهور نمط حوكماتي وتسويقي جديد للمدن والذي حسب الدراسة التي قمنا بها يرجع إلى تأثير علامة المدينة بمختلف خططها الحضرية وبرامجها التسويقية على التنمية المستدامة للمدن، وبذلك جسدت نهج جديديناسب وضعيتها الراهنة.

سندرس في هذه الورقة هذا النهج بمختلف مضامينه كما سنعرض تجربة تطبيقه من طرف مدينة عربية هي مدينة دبي والتي اعتمدت في بنائها لعلامة مدينتها على خطط عمرانية وحضرية كبيرة أثرت كثيرا على هوية ووجهة المدينة كمدينة عالمية.

- **الكلمات المفتاحية:** علامة المدينة، التنمية المستدامة، الحوكمة، تسويق المدن، المدينة.

Abstract :

Recently, a new phenomenon has emerged in city management and planning under the name of the city brand. It is a modern phenomenon that embodies an ambiguous and complex concept due to the overlap of scientific disciplines and intellectual backgrounds that tried to explain it, the first to be interested in the city brand are the researchers of urbanism and geography, and this may be due to the fact that the city brand essentially embodied an urban phenomenon, we also find later, for example, but not limited to, researchers from: marketing, business administration, economics, commerce, tourism and sociology All of them tried to explain this phenomenon, the main reason for its emergence was the increase in competition between cities, and also the growing need for communication cities and the increase in the economic, social and environmental stakes imposed on them by continuous urbanization.

The rapid spread of this phenomenon among several cities across the world has resulted in the emergence of a new governance and marketing mode for cities, which according to the study we conducted is due to the impact of the city brand with its various urban plans and marketing programs on the sustainable development of cities, thus embodying a new approach appropriate to its current situation.

In this paper, we will study this approach with its various contents, as we will present the experience of its application by the city of Dubai, which in its construction of the city brand relied on large urban plans that greatly affected the identity and destination of the city as a global city.

• **Key words** : city brand, sustainable development, governance, city marketing, city.

مقدمة:

علامة المدينة هي ظاهرة حديثة انتشرت مؤخرا بين المدن في محيط أصبح في غاية العولمة حيث ومع تنامي مفهومي الحوكمة والتنمية المستدامة، بات ازدياد الاهتمام الدولي والحكومي واضحا في البحث عن موارد ومناهج إستراتيجية جديدة للتنمية المحليةتراعي فيها الحوكمة التشاركية للأقاليم وتواجه بها الرهانات البيئية والاجتماعية المفروضة عليا، هذا وقد ساهم ارتفاع المنافسة العالمية بين المدنفي تنامي حاجة المدن الاتصالية وزيادة الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يفرضها عليها أيضا التحضر المستمر.

كل هذه الظروف دفعت المدن إلى اللجوء أكثر إلى أساليب وأدوات التسويق الإقليمي –سعيا منها إلى إيجاد نمط تسييري جديد يناسب وضعيتها الراهنة– وهذا ما يدل عليه الانتشار السريع لظاهرة علامة المدينة،وفي الأصل التسويق الإقليمي لا يعنى فقط بالمدن بل بمختلف المستويات والوحدات الإقليمية الأُخرى كالدول والمقاطعات، التكتلات، أقطاب الإمتياز بالإضافة إلى مختلف التقسيمات الإدارية الإقليمية الأخرى، إهتمام الباحثين بتسويق المدن قد يرجع إلى إعتبار المدينة أهم وحدة إقليمية نظراً كونها تجسد تمركز كبير حول حيز اقليمي صغير للسكان وللعديد من القضايا والوضائف اللاإقتصادية، الحضرية، المالية، البيئية، الإنسانية، الإجتماعية والثقافية، وتشهد تطور وإزدهار كبير كانا أيضاً محل بحث لباحثين

من تخصصات مختلفة؛ جزء من هذا البحث وجهه الإنتشار السريع لظاهرة علامة المدينة بين المدن من مختلف أنحاء العالم حيث أفرز عن ظهور وهيمنة مصطلح جديد على كتابات الباحثين هو" **علامة المدينة (city brand)**"، فقد لوحظ أن مدن كثيرة عبر العالم خاصة في الدول المتقدمة قامت بخلق علامة مدينة لمواجهة الرهانات المفروضة عليها، أول علامة مدينة كانت علامة I love NY لمدينة نيويورك ثم تبعتها علامات لعدة مدن أخرى مثل: «I amsterdam,» لمدينة أمستردام، «Lond–on» لمدينة لندن، «Madrid about you» لمدينة مدريد، « ONLYLYON » لمدينة ليون ...الخ.

إن اتخاذ هذه المدن لنهج علامة المدينة كنمط حوكماتي تسييري وتسويقيجديد لها ساهم وبشكل كبير في تقدمها وتطورها سواء محليا أو دوليا وبفضله باتت تتميز بادراك دولي كبير لها، ما رفع من مرئيتها وجاذبيتها، كما ساعدها عل مواجهة عديد الرهانات الحضرية المفروضة عليها.

وعليه فإن إشكالية هذه الورقة البحثية تمحورت حول **ماهية علامة المدينة وما هي أهم عوامل بروز هذه الظاهرة كنمط حوكماتي وتسييري جديد للمدن** ؟كما حاولت هذه الورقة التطرق إلى استراتيجيات بناء علامة مدينة مع عرض ومناقشة مثال بارز لعلامة مدينة دبي العربية.

عموما تم تقسيم هذا البحث الى النقاط التالية:

- علامة المدينة ونشأتها؛
- أهم العوامل المساعدة على ظهور علامة المدينة كنمط تسييري وحوكماتي جديد للمدن؛
- استراتيجيات بناء علامة مدينة؛
- دراسة حالة مدينة دبي.

I. علامة المدينة ونشأتها:

علامة المدينة كظاهرة جديدة وبهذا المصطلح ليست لديها تعريف محدد والسبب يعود من جهة إلى حداثة الظاهرة وعدم نضجها كمفهوم أو كممارسة ومن جهة أخرى إلى تعدد الميادين التي تمس سواء علامة المدينة كظاهرة أو المدينة في حد ذاتها فكلاهما مفهومان يدخل في بنائهما عديد الميادين والحقول البحثية، وعليه سنحاول مناقشة تعريف علامة المدينة من خلال التطرق إلى موجز مختصر لبداية إنتشار

ممارسات علامة المدينة عبر مدن مختلفة كانت سباقة في تبني هذا النهج وأيضا من خلال مساهمات مختلفة لعدة باحثين وإطارت حاولوا تقديم تفسير وتحليل لهذه الظاهرة.

من خلال تقصينا لتاريخ وقصة نشأة علامة المدينة لبعض المدن عبر العالم وجدنا أن علامة المدينة كانت عبارة عن ظاهرة ترويجية للمدن ووسيلة لتحريك عجلة النمو الإقتصادي والسياحي خاصة، لذا تسابقت المدن مع حدة المنافسة العالمية على تصميم علامات لها، و اعتبر الشعار « **I Love NY** » أول علامة مدينة حيث وفي سنة 1976 عرفت مدينة نيويورك عجزا ماليا كبيرا إلى درجة أنها إقتربت من الإفلاس، مسؤولي المدينة فكروا في النهوض بالقطاع السياحي في محاولة لإنعاش الإقتصاد، بميزانية قدرت بـ 400.000 دولار أنفقت كلها على دراسات سوقية مختلفة لتقرر الحكومة أن تكل ترويج المدينة إلى الوكالة الإشهارية«Well, Rich andGreene» ، وإلى مصمم الرسوم البيانية Milton Glaser،وفي النهاية وفي سنة 1977 تمإطلاق حملة إشهارية كبيرة للمدينة تحت شعار «**I Love New York**» وقد أعتبر هذا الشعار علامة المدينة الأولى رغم أنه كان مستوحى من الشعار "**Virginia is for lovers**" والذي هو الأخير أستعمل أيضا منذ سنة 1969 للترويج لمدينة فرجينيا، ولكن وحتى الآن علامة المدينة " **I Love NY**" هي العلامة الأكثر شهرة في العالم، تجربتها باتت المثال الأكثر ذكرا وإدراجا في دراسات وكتابات الباحثين، النتائج المذهلة لعلامة المدينة «**I Love NY**» حفزت مسيري الأقاليم والمدن الكبرى عبر العالم على اتباع نفس نهجها، حيث إختارت أمستردام علامة المدينة «**I amsterdam**»سنة 2000، وصممت لندن الشعار «**Lond–on**»، في حين روجت مدريد مدينتها عن طريق «**Madridaboutyou**»، أما عاصمة الإغريق ليون فدخلت في هذه اللعبة عن طريق الشعار «**ONLYLYON**»سنة 2007، في حين أطلقت مولبرن «**It'sMe!bourne**» و يوتردام تحولت إلى علامة مسجلة«**You®otterdam**» . وإختارت برلين 2008«**Be Berlin**».

هنا وإن بدت علامة المدينة كلعبة بحروف انجلو سكسونية إلا أنها كانت تلبي حاجة المدن في الإتصال بأسواقها المستهدفة، وعلامة المدينة في السنوات الأخيرة – بداية الألفية الثالثة – عبر ممارسات المدن تطورت من مجرد شعارات ترويجية إلى إستراتيجيات علامة فعلية ثم إلى نهج حوكماتي وتسويقي إستراتيجي للمدن، الشكل رقم01يعرض أمثلة لتصاميم علامة المدينة لبعض المدن:

الشكل رقم01: أمثلة مختلفة لعلامات بعض المدن.

I amsterdam.	TOTALLY LONDON www.visitlondon.com
COPENHAGEN	I ♥ NY
MADRID about you	HONG KONG 香港
LONDON DC	sei stadt sei wandel sei berlin
be Berlin	VILLE DE LUXEMBOURG multiplicity
Angeles City I like it	ONLYLYON

المصدر: من إعداد الباحثة بلاعتماد على المواقع المختلفة لمدن هذه العلامات.

II. علامة المدينة؛ أهم العوامل المساعدة على ظهورها كنمط تسييري وحوكماتي جديد للمدن:

هناك عدة عوامل وتغيرات على المستوى العالمي أثرت في بعضها البعض ودفعت إلى تطور ممارسات التسويق الإقليمي وظهور علامة المدينة كنمط تسييري جديد: العولمة، أهمية القطاع السياحي، الحوكمة، التطور التكنولوجي، تطور مفهوم وطبيعة المدن، وتسويق المدن الذي بدوره كان أحد مخرجات تطور المدن.

1- **العولمة:**عولمة العالم الآن هي: " سوق إقليمي أين تتنافس دولة مع دولة ومنطقة مع منطقة ومدينة مع مدينة حول حصصها من الإهتمام ولفت الإنتباه العالمي، السمعة، الإنفاق، السير الحسن the goodwill والثقة، لذلك فمن المنطقي جدا أن تنظر الأقاليم في كيفية إزدهارها في شتى مجالات السوق الإقليمية"، فالعولمة ساهمت في زيادة حركية مختلف الأسواق عبر العالم بفضل التطور التكنولوجي الكبير لتكنولوجيا الإعلام والإتصال، مما زاد حدة المنافسة بين الدول

على هذه الأسواق، هذه المنافسة لم تبقى فقط بين الدول بل إنتقلت إلى المدن فيما بينها وحتى في ما بين المدن والدول بفضل تأثيرات العولمة على أنماط حركية العلاقات المحلية والعالمية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم02: أنماط حركية العلاقات المحلية والعالمية في ظل العولمة.

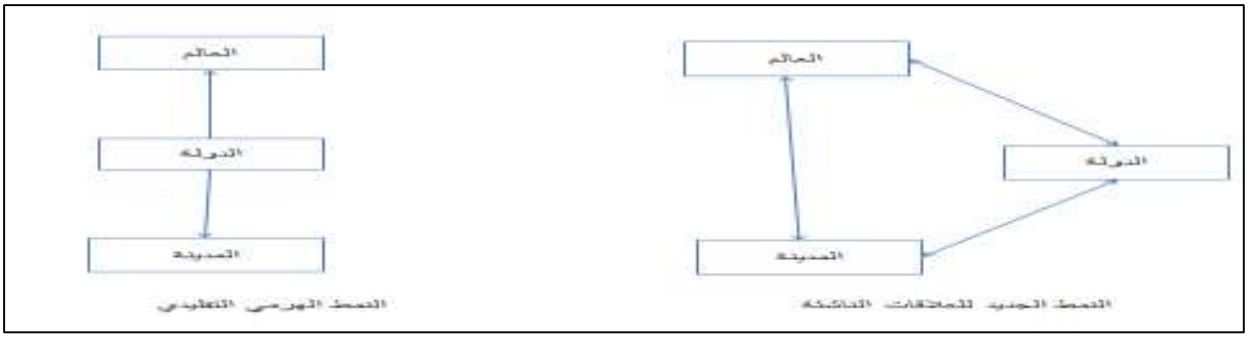

Source:Helmut K Anheier,Yudhishthir Raj Isar:Cultures And Globalization Cities, Cultural Policy And Governance, © 2012, Version HTML.P2.

من الشكل يتضح لنا أن المدن أيضا باتت تتمتع باستقلاليتها في التعامل، فهي لم تعد مرتبطة بدولها بشكل كبير، وهذا ما يتيح لها فرصة التعامل مع العالم الخارجي بشكل مباشر، وعليه فالمدينة أيضا بات من الواجب عليها خلق مزايا تنافسية تجعلها محل إختيار مختلف الأسواق العالمية في إطار النمط الجديد للعلاقات الناشئة التي فرضت تنظيم اقتصادي جديد وجعلت قضية تدويل المدن أمر ضروري لضمان تنمية وتطوير أقاليمها، وقد بدأت قضية تدويل المدينة تطرح كتحدي بشكل بارز مع بداية السبعينات والثمانينات وصحبتها تحولات مؤسساتية، هيكلية، وإقتصادية كبيرة على المستوى العالمي.

العولمة جعلت من المدينة محل إختيار كل من السكان، الشركات، رجال الأعمال، السياح، منظمي الفعاليات وغيرهم من الأسواق المتحركة المحتملة، وحتى تكون المدينة جيدة ومختارة يجب أن تكون مؤشرات جاذبية المدن وعلى جميع المستويات مرتفعة وهذا حسب التموقع الذي ترغب المدينة في بنائه، وبطريقة بسيطة على المدينة أن تتوفر فيها عدة شروط نذكر من بينهامثلا:

- ✓ الأمن والإستقرار؛
- ✓ توفر فرص عمل جذابة؛

- ✓ عدم غلاء تكلفة المعيشة مقارنة بالأجور؛
- ✓ الحرية وغياب التمييز العنصري؛
- ✓ مناخ جوي ملائم؛
- ✓ توفر وسائل النقل العام ومستوى معين من التطور التكنولوجي للإتصال؛
- ✓ مؤشرات الصحة العامة جيدة؛
- ✓ توفر السكن وبأسعار معقولة؛
- ✓ توفر المدارس والمعاهد ودور الثقافة وأماكن الترفيه.

هذه الشروط هي ذاتها تقريبا عند كل الأنواع السوقية المحتملة الأخرى مع بعض الإختلافات التي ترجع إلى طبيعة السوق والهدف من إختيار المدينة، فبالنسبة للشركات ورجال الأعمال مثلا نجد من بين شروطهم أيضاً:

- ✓ توفر المواد الأولية والعمالة المنخفضة التكلفة؛
- ✓ توفر أسواق التوزيع وإرتفاع القدرة الشرائية؛
- ✓ حداثة البنى التحتية ومناخ استثمار مواتي؛
- ✓ مكانة بارزة للمدينة في السوق الدولي.

أما عن منظمي الفعاليات العالمية فهم يراعون أيضاً توفر البنى التحتية الملائمة من دور العرض ومراكز المؤتمرات والملاعب مثلا.

كل هذه الشروط وأخبار أحوال المدن تتناقل لدى الجمهور المستهدف عن طريق الكلمة المنقولة، العلاقات العامة، ومختلف الأساليب التسويقية، وعليه أن تصنع المدينة علامة لها أمر جد إيجابي لتسوق من خلالها وترفع من نسبة وعي وإدراك الجمهور المستهدف عبر العالم لمزاياها التنافسية، وببساطة يمكننا القول أن العولمة هي من تقود وتوجه النهج الجديد لتسيير المدن والمتمثل في علامة المدينة في ظل تحول سلسلة الأسواق الإقليمية إلى سوق ومجتمع عالمي واحد أصبحت فيه هذه الأسواق لا تعنى فقط بتسويق المنتجات والأموال بل أيضا بتسويق الأفكار والثقافة والسمعة والعمل على زيادة التأثير ولفت الإنتباه مع غرس الثقة بين مختلف الفاعلين لأن هذه الأخيرة باتت أساس التعاملات ومنه فعلامة المدينة أو علامة الإقليم بشكل عام جاءت لترسخ مبدأ الثقة وأثر البلد المنشأ.

2- **أهمية قطاع السياحة:** عرف الطلب السياحي مع العولمة تحولات كبيرة مع إنخفاض تكاليف السفر الدولي وزيادة القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة عبر العالم فالسياح الأن بات لديهم إستعداد أكبر للتنقل وإكتشاف أصالة الوجهات السياحة كما صار لديهم خيارات أوسع من الوجهات، وبغض النظر عن العوائق السياحية المختلفة – بعد المسافة، مشاكل التأشيرة، المشاكل الصحية، المشاكل الجيوسياسية كالإرهاب والأزمات السياسية– فآفاق التنمية السياحية لا حدود لها والمنافسة بين المدن ستترفع حدتها أكثر فأكثر، ومنه على المدن أن تبذل جهود أكثر للرفع من مرئيتها ووضوح مقاصدها السياحية لدى الجمهور العام، وحتى لا تقع المدن أيضا في خطر تكافؤ الوجهات السياحية عليها تبني نهج إستراتيجي واضح ومميز لها، وهنا تبرز علامة المدينة كحل تسويقي إستراتيجي للرفع من وضوح ومرئية المدن وبناء مكانة ذهنية مميزة للمدينة لدى جمهورها المستهدف.

3- **تطور المدن:** علامة المدينة وتسويق المدن بصفة عامة يعبران عن جانب من جوانب تطور المدن، العولمة، التطور التكنولوجي، أهمية السياحة، زيادة حدة المنافسة بين المدن كلهم فرضوا على المدن تبني عدة برامج إقتصادية للتنمية لمواجهة التطور الإقتصادي في المناطق الحضرية، فهيئات التنمية المحلية للمدن لم يعد لها خيار في خلق محيط ذو جودة عالية للسكان والسكان المحتملين، فهي الآن تهتم ببناء مدارس جيدة ومراكز صحة مؤهلة، كما تهتم بخدمات الرعاية النهارية من أجل تحسين جودة الحياة، في حين تهتم هيئات التنمية العمرانية والحضرية بتحسين جودة المناطق الحضرية والعمران من حيث التصميم، المساحات الخضراء، تحسين العوامل الإيكولوجية، تخطيط الشوارع، التخلص من التلوث البيئي وتلوث الهواء، كل هذا من أجل أن ترفع المدن من جاذبيتها أكثر فأكثر وتضع لنفسها مكانة بين أهم الوجهات العالمية سواءً للعيش أو العمل أو الإستثمار أو الدراسة أو السياحة، وإثر هذا أيضا فقد عرفت المدن عدة تطورات وعلى مختلف الجوانب نذكرها بإيجاز في ما يلي:

- **الجانب الحضري:** عرفت المدن تجديد وتحضر سريع مكثف وحديث، " **نحن في الواقع نشهد عملية التحضر الأسرع والأوسع في التاريخ** "كل المدن الآن تعمل بإبداع لتجديد بيئتها الحضرية لبناء وجه جديد وعصري لها، ليس هذا فقط فالمدن الناجحة تعمل أيضا على تشكيل طبقة مجتمعية عالية التأهيل

فحسب Jensen 2005 لقد تغيرت المجتمعات في العقود الثلاث الأخيرة على نحو لم يسبق قبل ومنه فالتطور والتجديد الحضري رافقه أيضا تطور على المستوي الإجتماعي.

- **الجانب الثقافي:**مع تطور المجتمعات الحضرية زاد الإهتمام بالقيم غير المادية، حيث باتت الثقافة والفنون مؤشرا هاما على نجاح المدن التي هي مطالبة الآن بإعادة بناء تصور لبيئتها بشكل تصبح فيه الثقافة واحدا من أكثر العوامل ذات القيمة المضافة العالية، هذا ويعد إستعمال الثقافة والفنون أحد أدوات التجديد الحضري في المدن، فالمتاحف، المسرح، الفرق الرياضية العريقة والفنون الراقية، الموسيقى وغيرها باتت من أكثر السبل لترويج المدينة العصرية وبناء هويتها، لتصبح الثقافة إستراتيجية هامة من استراتيجات المدن وتصبح المدن تفكر أيضا في تخطيط الثقافة كما في التخطيط الحضري وتهتم بتطوير الإنتاج الثقافي المحلي لدوره الكبير في الرفع من تنافسيتها.

وقد ساهمت العولمة في تثمين الثقافات المتعددة وتشكيل مجتمعات عصرية لمرحلة مابعد الحداثة تعتمد على التنوع والإختلاف المبنيان على الحوكمة الليبرالية الحديثة والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال، لتصبح الثقافة سلاحاً أساسياً لعصرنة المدن، وتصبح المدن أحد أهم الفاعلين في بناء الثقافة العالمية.

هذا ولايكون تناقل الثقافة من الإتجاهين من العالم الداخلي وإلى العالم الخارجي إلا عن طريق بناء هوية ثقافية، تنظيم الفعاليات، والترويج للثقافة وكلها أحد مظاهر علامة المدينة.

- **الجانب الفضائي:** من مدخل كلاسيكي للدراسات الحضرية فضاء المدينة عبارة عن تمركز محوري والمدينة عبارة عن حاوية ينظر إليها كوحدة أساسية متكاملة و وحدوية تحوي مجموعة من الأشياء المادية التي يمكن إدارتها باستعمال متغيرات مادية ومكانية محلية، هذا المفهوم يعود إلى بداية القرن العشرين مع ظهور" مدرسة شيكاغو القديمة للعمران "،ومن هذا المنطلق كانت النزعة المركزية تسيطر على مفهوم فضاء المدينة ليعبر عن حيز محدود ومعزول يمتاز باقتصاد وحدوي، إلا أن إستمرار تحضر المدن وظهور المدن العالمية دفع الباحثين لإنشاء معرفة جديدة حول المدن ووصف نموذج آخر للمدينة من أجل فهم وتعداد وظائف المدن ومختلف الفضاءات التي تشهد تغيرات هيكلية كبيرة في ظل العولمة، وكردة فعل لكل هذا أُنشأت مدرسة شيكاغو الجديدة سنة 2001 وتم إستبدال النهج العقلاني المركزي للمدينة بالنهج العلاقاتي، لتصبح المدن عبارة عن وحدات إجتماعية وشبكات ديناميكية

بدلا من وحدات مركزية جغرافية، ويتطور مفهوم فضاء المدينة ويخرج عن فكرة الحيز المحدود لتتطور معه المدن بفضل شبكة العلاقات التي أفرزتها العولمة والتي باتت ترسم حدود جديدة لفضاءات المدن.

وحسب باحثي الجغرافيا الحضرية فنحن نشهد الآن عهد القيادة القطبية (Metropolitanage) لننتقل من التنافس بين المدن إلى التنافس بين القيادات القطبية أو إن صح التعبير بين المدن المتروبول والتي عددها في تزايد ملحوظ، فقد أفرزت التغيرات الإقتصادية وتأثيرات العولمة ظهور تكتلات إقليمية جديدة، فالمناطق الآن تتجه نحو التكتل أكثر فأكثر، كما تبلورت المدن ليزداد عدد المدن العالمية الكبرى Mega City، فبعد لندن ونيويورك ظهرت مدن أخرى لتصبح مدن عالمية أيضا كشنقهاي، سنغفورة وسيدني والتي بات لها أدوار عالمية مهمة لتحذوا حذوها مدن أخرى كالقاهرة، مكسيكو، مومباي، ممن إستفادت من تأثير كبير من الناحية الثقافية من مختلف الفرص التي تمنحها العولمة لتصبح فاعلية هذه المدن أحسن من فاعلية الدول التي هي فيها والأكثر أنها باتت تبدوا أكثر كفاءة تسييرية من حكوماتها الوطنية والتي تشهد عجز حقيقي، كما أصبحوا فاعلين أساسيين في الثقافة العالمية ولربما لهذا السبب كان الإهتمام الحالي بالمدن أكثر منه بالدول، وليس فقط في الثقافة العالمية بل في مختلف المجالات، فالمدن الآن تتجه نحو تقديم خدمات أكثر خارج إقليمها فهي مثلا تعرض خدمات التعليم العالي والتكوين لمختلف الطلبة عبر العالم كما تعرض خدمات مالية وإستشارية لمختلف المؤسسات أيضا عبر العالم لتزداد حركة الأسواق والأفراد من وإلى المدينة، وفوق هذا المدينة كنمط حياة وكشكل حضري إنتقلت خارج إقليمها، ليون الآن تعمل على بناء شارع ليون بدبي في إتفاق شراكة " العمران الجديد " بينهما، مدينة سطيف إستقبلت وفد من ليون للإستفادة من التجربة الحضرية لمدينة ليون سنة 2014 في إيطار مشروع توأمة بين مدينتي سطيف وليون، وهنا تخرج فكرة المدينة من حدودها الإقليمية لنواجه مفهوم جديد هو "**فك الإرتباط مع الإقليم بالنسبة للمدن**"(Deterritorialization of cities) لنرجع إلى مفهوم المدينة لـDeleuze وGuattariوحسبهما أيضا فإن المدينة تعتبر قطبية في شبكة أفقية من المدن تسمح بوضع مقارنات للمدن بين بعضها البعض، وهي تحدد بمدخلاتها ومخرجاتها، والحركة والتبادلات داخل هذه الشبكة، فالمدينة لا يمكن أن تتواجد دون وجود حركة من داخلها وإلى خارجها والعكس.

التحركات والتحولات الأولية التي صاحبت ظاهرة "فك الإرتباط مع الإقليم بالنسبة للمدن" تجسدت في: نشوء قوى تتجاوز الحدود الوطنية كالإتحاد الاوربي مثلا، زيادة التدفقات العابرة للحدود الوطنية والبحث

عن نظام دولي وإطار عالمي جديد، في نفس الوقت تبدأ حركة لإعادة أقلمة فضاء التدخل العمومي للإيجاد مستويات جديدة لتدخل السياسة العمومية وإعادة تعريف وتحديد إقليم العمل العمومي، هذه المستويات الجديدة لا تتوافق إطلاقا مع التقسيمات الإدارية للإقليم من طرف الهيئات المنتخبة بل تندرج ضمن أشكال فضائية جديدة أو صيغ جديدة للتنظيم الإقليمي كتلك المشكلة حول أحواض الحياة، فمثلا وفي ظل التحولات الإقليمية على المستوى الأوربي "حاول المشرع الفرنسي من خلال قانون 1992/02/06 إنشاء ووضع هيكلة جديدة ومتكاملة للإقليم (تجمعات، مدن تجمعات البلديات)، لكن هذه الهيكلة لم تلقى نجاحا كبيرا ليحاول المشرع الفرنسي من جديد دعم التفاعل بين الجماعات المحليةلإدارة المشاريع من خلال قانون 1999/07/12من خلال تقسيم هيكلي جديد يعتمد على الكثافة السكانية للتجمعات الحضرية في محاولة لخلق مستويات إدارية محليةتتجاوب مع التطورات الحضرية للمجتمعات الفرنسية في السياق الواسع للتحول الأوربي".

العولمة و زيادة حدة المنافسة على جميع المستويات فرضتا تشكل فضاءات وتكتلات إقليمية جديدةكانت أبرزها ظهور القيادات القطبية the metropolises، مما ألزم الحكومات على صياغة تنظيم إقليمي جديد للتدخل العمومي، لتحاول بعد ذلك بعض الدول مواجهة هذه التغيرات ودعم التحول الإقليمي في حيزها من خلال وضع تشريعات وتقسيمات هيكلية جديدة، ويبقى أن أكثر العوامل المؤثرة في صياغة الفضاءات الإقليمية الجديدة هي التطورات الإقتصادية والإجتماعية وزيادة حركة التدفقات العالمية، فالمدن تسعى إلى التكتل أكثر فأكثر وإلى زيادة التفاعل بين ضواحيها من أجل رفع جاذبيتها وتنافسيتها وهذا ما أدى إلى تشكل المدن الكبرى والقيادات القطبية.

وهنا نجد مفهوم علامة المدينة يعرض عدة فرص وإحتمالات للتسيير الإستراتيجي للمدن، فحسب ملاحظتنا المدن المركزية الآن تتكتل مع ضواحيها والمناطق الجغرافية القريبة منها وحتى تلك البعيدة لتشكل أقطاب قيادية تسير تحت منهج واحد لعلامة المدينة مثل حالة المتروبول ليون، وفوق هذا مدينة ليون مثلا في إسترتيجية علامتها "**ONLYLYON**" قامت بإعتماد سياسة إتصال ممثلة في هيئة من سفراء العلامة "**ONLYLYON**"، هذه الهيئة مهمتها التأثير في الجمهور المستهدف للعلامة "**ONLYLYON**" من خارج المدينة ومحاولة جذبه، هذه الهيئة تتمتع بخاصية عدم إرتباطها الجغرافي بالمدينة فهي تنشط في الغالب خارج المدينة وهي بذلك تتيح فكرة خروج المدينة عن حدودها الإقليمية –"فك الإرتباط مع الإقليم

بالنسبة للمدن" – وبقاءها في نفس الوقت عبارة عن حيز جغرافي وهذا ليس بالتناقض لأن علامة المدينة تجعل المدينة عبارة عن: فكرة، مجموعة من القيم، مشروع، نمط حياة، بالإمكان تناقلها جميعا خارج المدينة كما بالإمكان تجسيدها أيضا في أماكن أخرى كمشروع خلق شارع ليون بدبي مثلا.

وهنا علامة المدينة في ظل "فك الإرتباط مع الإقليم بالنسبة للمدن" تسمح بتصدير فكرة المدينة حتى يمكنها الإنخراط في شبكة التدفقات العالمية ما يسمح بنشوء المدن المتشابهة أو المدن التوأم، وحسب وجهة نظرنا فإن هذا قد لا يتحقق إلا في إطار العصرنة المفرطة لأن تصدير فكرة المدينة إلى خارج إقليمها قد يسمح بتحقيق مكانة كبيرة للمدن في الأسواق العالمية وتحقيق موارد مالية أيضا وتشكيل شبكة واسعة من العلاقات الخارجية للمدينة، وهذا لا يكون في مدة وجيزة بل يتطلب أيضا حقبة زمنية لا بأس بها، لأن مشروع علامة المدينة وبناء المدينة في حد ذاتها يتطلب مدة زمنية طويلة، إلا أنه بعدها ربما في آجال أطول أو ربما أقل قد نواجه مشاكل تتعلق بالهوية والخصوصية واللتان تعتبران من تفكير مستدام أهم العناصر الأساسية التي على علامة المدينة المحافظة عليهما في ظل استمرار فكرة تصدير المدن التي قد تأدي إلى تشابه المدن في المستقبل.

لتواجه المدن كل هذه التغيرات عليها بناء ورفع الوعي والإدراك العالمي لها مع مراعاة ما يجري محليا والإهتمام بأولويات التنمية المحلية بما يتناسب وخصوصية وموارد المدينة، ومنه فتسيير المدن في هذه الحالة عليه أن يراعي في نفس الوقت الإتجاهين المحلي والعالمي معاً، والأكثر من ذلك أن يشارك في التسيير و في تحريك كل الفاعلين في المدينة من أصحاب المصلحة.

من ناحية الإقليمية، الإقتصاد العالمي اليوم عبارة عن نظام شبكي، هذا النظام الشبكي تشكله المدن، لذا فأهمية المدينة تترتبط بأهمية موقعها في شبكة الإقتصاد العالمي، وجاذبيتها مربوطة أيضا بمدى انخراطها في دوائر التبادل والحركة العالمية، وكي تضمن المدينة رفاهيتها المحلية عليها الإهتمام بالتوجه العالمي بدرجة كبيرة وهذا يتطلب قدر كبير من المرئية والوضوح، فالمشهد العالمي للمدينة يجب يكون واضحة المعالم وحتى على المستوى المحلي يجب على كل الأطراف الفاعلين في المدينة التمتع بقدر عال من المرئية والوضوح من أجل ضمان التنمية والإبتكار، وهذا لا يكون إلا بإعتماد إستراتيجية تسويقية وإتصالية ناجعة بين كل الأطراف الفاعلين، فتنافسية المدن في الإقتصاد العالمي الحالي وغير

الرسمي حسب Borjaو Castellsلم تعد تقترن بإنخفاض التكاليف بل بالإنتاجية والتي هي الأخيرة ترتبط بالتواصل والإبتكار ومرونة المدينة.

4- تطور الحوكمة:شهدت الحوكمة تطورا كبيرا نلخصه فيما يلي:

1.4- **من حوكمةالمؤسساتإلى حوكمة الأقاليم:** باتت إشكالية الحوكمة تطرح اليوم بشكل قوي في الأقاليم نظرا للتحولات الكبرى التي تمر بها الأقاليم الأمر الذي يستدعى إعادة النظر في شكل حكوماتها ،وحسب André Torreفإن هذا الطرح راجع إلى ثلاث تحولات أساسية كبرى تجسدت في:

- ✓ التعقد المتزايد وغير المتجانس لمختلف الفاعلين في التنمية المحلية وتنوع أصحاب المصلحة (السلطات العمومية، السكان، السياح، مقدمي السلع والخدمات...)؛
- ✓ زيادة رغبة السكان القوية في المشاركة في عمليات إتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع الإقليم؛
- ✓ تعدد مستويات الحوكمة الإقليمة وتشابكها.

ويبقى أن مفهوم الحوكمة ليس بالحديث وببساطة الحوكمة تعني " **عملية إتخاذ القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرار أو عدم تنفيذه، ويمكن أن تستعمل الحوكمة في سياقات مختلفة كحوكمة الشركات، الحوكمة الدولية، الحوكمة الوطنية والحوكمة المحلية** "[27]، ومع تطور مفهوم وآليات الحوكمة ظهر مفهوم الحكم الراشد والذي يرتكز على عدة مبادئ أساسية هي : (المشاركة، العدل، اللامركزية، الرؤية الإستراتيجية وإستقلالية الجهاز القضائي، الإستجابة الفعالة والكفاءة، سيادة القانون، المساءلة والمحاسبة، المساواة، والشفافية).

الحوكمة في نسختها اللإقليمية أو كما يطلق عليها أيضا الحوكمة المحلية عرفت في برنامج المرصد لشبكات تهيئة الإقليمي الأوربي «**ESPON**» بـ : " **عملية التنظيم والتنسيق بين الجهات الفاعلة لتطوير رأس مال الإقليم**[28]**وتحسين التماسك اللإقليمي بين مختلف المستويات**"، ومن نفس وجهة النظر تؤكد الحوكمة الإقليمة على أهمية التنسيق الجيد بين كل المستويات اللإقليمية – تنسيق عمودي – وبين كل القطاعات – تنسيق أفقي–، من أجل تثمين موارد الإقليم وضمان حسن تسييرها.

بدايات التفكير في حوكمة الأقاليم مثلت تاريخا من البحث عن أنماط جديدة لتنظيم الإدارة الإقليمية[29]، وقد كان الهدف أن تتناسب هذه الأنماط التسييرية الجديدة مع تحركات التنمية المحلية وتحولات الهيكلة السياسية والإدارية الجديدة في الدول المتقدمة والتي شهدت فيها المناطق الحضرية كالمدن تطورا كبيرا وعلى جميع المستويات خاصة الفضائية منها – كما سبق الشرح– الأمر الذي جعل من الحوكمة الإقليمة حوكمة منسقة بين كل الفاعلين في نطاق إقليمي ما وليس مجرد حوكمة لوحدات ادارية محلية، وحسب LELOUPو Al" **تواجدت الحوكمة الإقليمية في خضم سياق تاريخي للمشاركة المتزايدة للفاعلين المحلين سواء من القطاع الخاص أو العام أو حتى الجمعيات والمنظمات في ديناميكيات التنمية، كلٌ حسب إمكانياته الخاصة**"[30]. ومنه جاءت الحوكمة الحضرية لتأكد على مشاركة شبكة واسعة من الفاعلين وأصحاب المصلحة من المواطنين وسلطات الدولة والحكومات الإقليمة وحتى المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التعليم والتكوين ووسائط الإعلام وغيرهم من أصحاب المصلحة في تسيير الإقليم مع ضمان التنسيق الجيد بينهم جميعا.

2.4– **الحوكمة في ظل الرقمية والإنتقال إلى الإقتصاد التعاونيأو التشاركي:** في الوقت الذي شهد ويشهد فيه الإقتصاد العالمي عدة أزمات مالية كبرى، ظهر الإقتصاد التعاوني كحل واعد بفضل الأدوات الرقمية التي سهلت عمليات التبادل وحفزت خلق المبادرات الإبتكارية وأعادت تقسيم سوق السلع والخدمات، حيث أن الصفة الأساسية التي ميزت الإقتصاد الرقمي هو أن نمط الإستهلاك والإنتاج الذي يفضل فيه **الإستعمال** أكثر من **الملكية**، الأدوات الرقمية ومن خلال شبكات التواصل الإجتماعي (فيس بوك، تويتر، يوتيوب ...الخ) تسمح بتقاسم وتوزيع وفرات الطلب والعرض في الأسواق مما يشجع على تشكيل مقاولة إجتماعية وعلى التعامل الند للند، ففي ظل محدودية الميزانيات صار المستهلك يفكر ويبحث كثيرا في مختلف البدائل قبل فعل الشراء، وكأمثلة بسيطة لمظاهر الإقتصاد التعاوني نجد: مشاركة السيارة في السفر، تقاسم العمل، التمويل المشترك، الإيواء المشترك...إلخ)[31]، هذه المظاهر تسمح بتحقيق حياة جماعية حسنة، ليشمل التقاسم والتشارك مستويات أخرى فالجماعات الإقليمية هي الأخرى كانت مدعوة أيضا في ظل الإقتصاد الرقمي إلى إتباع حوكمة مشتركة عبر شبكة الأنترنات من أجل أن تدعم المبادرات

الإبتكارية في إقليمها وترافقها لتنتقل من دور الداعم الساكن للمبادرات إلى دور المرافق والمحرك الرئيسي للمبادرات عبر الأدوات الرقمية وهذا حسب **Aude Raux** يتحقق من خلال أربع مراحل هي:

- **المرحلة الأولى (العمل مع):** يتم في هذه المرحلة خلق نقاط ولوج إلى المدينة عبر مواقع إلكترونية في الشبكة العنكبوتية، هذه المواقع يجب أن توفر تغطية واسعة للمدينة بمختلف إمكاناتها ومواردها ووظائفها وهيئاتها.

- **المرحلة ثانية (الرغبة في العمل):** هنا يتم طرح صفقات ومشاريع للإنجاز عبر النقاط التي تم خلقها من أجل تشجيع كل الفاعلين على المشاركة ودعم الإبتكار.

- **المرحلة الثالثة (إظهار المشاريع بالصفحة للمعاينة):**كل مشروع يجب أن ينشر بمجلة تشاركية بالموقع وحتى الخبرات والتجارب تكون موزعة ومشتركة بين الجميع من أجل تقييمها وتثمينها.

- **المرحلة الرابعة (التعلم الذاتي والممارسات التعاونية):** هنا يتم توفير فضاء تعاوني لإنشاء المعرفة والتعلم ودعم الإبتكار، هذا الفضاء يسمح للفاعلين بوضع تجاربهم ومعارفهم وتقاسمها كما يسمح لهم بالبحث عن معارف مختلفة وتطوير تكوينهم من خلال مختلف الملفات المدرجة بالموقع.

ويظهر أن الهدف الرئيسي من كل هذا هو **رقمنة المدينة** ورقمنة التعامل بين مختلف الفاعلين وجمعم في فضاء رقمي تفاعلي واحد من أجل دعم الحوكمة التشاركية للمدينة، فالرقمنة تسمح بمشاركة كل الفاعلين في التسيير، وتسمح بتوفير شفافية كبيرة وتحد من عدم المساواة وتعزز كل من الإندماج والإجتماع، كما تطور إستخدامات عديدة من خلال وضع سياسة عامة رقمية.

تطور الحوكمة الإقليمية و رقمنة المدن مع ضرورة الإتصال والتواصل بين كل الفاعلين هو من ساعد على ظهور علامة المدينة كنمط تسييري جديد للمدن، فالنهج التسويقي لعلامة المدينة يعتمد أيضا على شبكة واسعة من الإتصالات الرقمية والتي تطورت بفضل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإنتشار أفكار الإقتصاد التعاوني التي شجعت الجمهور العام على إستعمال الأنترنات والشبكات الرقمية لإقتناص الفرص السوقية وغيرها.

5-تسويق المدن: زيادة حدة المنافسة بين المدن أدت إلى تطور ممارسات تسويق المدن بينها، باحثو الجغرافيا والتخطيط الحضري للمدن هم أول من إهتم بتسويق المدن،لذلك فقد إحتل تسويق المدن مكانة بارزة في أدبيات التنمية الحضريةفحسب Michail Kavaratzisيرجع السياق الذي تبنى

فيه مسيروا المدن التسويق إلى تطور مفهوم " **المدينة المقاولة /** Entrepreneurial City" أو "مقاولاتية المدينة"، حيث جعلت المقاولاتية المدن تسير بطريقة أكثر جدية وفعالية وتوجهت الممارسات التسيرية لحكومتها المحلية أكثر فأكثر نحو المخاطرة التجارية، الإبتكار، الترويج، التحفيز وتحقيق الربح فكان تسويق المدن نتيجة منطقية للحوكمة المقاولاتية لبعض المدن وبدوره أصبح وسيلة مساعدة جدا على حوكمة المدنوتطورها ليصبح عبارة عن مهنة جديدة ووظيفة إستشارية جديدة لعديد من الوكالات ومكاتب الدراسات التي تخصصت فيه وباتت تعرض خدماتها للعديد من المدن عبر العالم .

ومن كل هذا إنبثقت أكثر التعاريف تداولالتسويق المدن فكان يمثل : " **الترويج لمدينة ما أو لمنطقة ما داخلها لتشجيعبعض النشاطات للتموطن فيها،يتم إستخدامه لتغيير التصورات الخارجية للمدينة بغية تشجيع السياحة وجذب الهجرة إلى الداخل للمقيمين، أو تمكين نقل الأعمال التجارية... سمة بارزة لتسويق المدينة تكمن في تطوير المباني والمعالم التاريخية الرمزية، أو المراكز الرئيسية والهياكل الجديدة**"

هنا تسويق المدن يعمل على إبراز و رفع جاذبية المدن للجماهير المستهدفة من خلال الترويج لتحقيق أهداف معينة كبناء صورة ذهنية جيدة للمدينة، دعم السياحة والإستثمار وجذب رؤوس الأموال والأفراد، فتسويق المدن يهدف إلى تحويل المدينة إلى علامة وإدارتها من خلال مجموعة من القيم التي تحاول رسمها في ذهن الجمهور المستهدف لتمييز المدينة عن غيرها من المدن.

وقد عرفته الجمعية الأمريكية للتسويق أيضا بـ:" **الإستخدام المنسق لأدوات التسويق والذي يعتمد على فلسفة التوجه نحو مشاركة العميل من أجل خلق التواصل بينهم وتقديم وتبادل العروض الحضريةالتي لها قيمة مضافة لعملاء المدينة والتجمع المحلي للمدينة ككل**"هذا التعريف ركز على مشاركة العملاء للجهاز التسييري العمومي في العرض الإقليمي وإستخدام التسويق كأسلوب إتصالي بينهم يضمن عملية التبادل والمشاركة، بتعبير آخر يمكننا أن ندرج هذا التعريف لتسويق المدينة ضمن التعاريف التي تنص على إدماج أصحاب المصلحة في تسويق المدينة والتي إستمدت أفكارها من: نظرية أصحاب

المصلحة كمدخل مفاهيمي لتفسير ظاهرة المدينة كمنظمة معقدة تشكل المدينة من خلال شبكة من العلاقات بين مختلف الفاعلين والهياكل.[32]

يتم التركيز في تسويق المدن على الوظائف الإقتصادية والإجتماعية في الفضاء المعني مقارنة بمختلف الأهداف المسطرة، وتبرز فيه أهمية إستراتيجية علامة المدينة في ترويج صورة الإقليم من خلال إدارة معاني ورموز المدينة[33]،ويهدف تسويق المدن إلى تحويل المدينة إلى علامة وإدارتها من خلال مجموعة من القيم التي تحاول رسمها في ذهن الجمهور المستهدف.

في الأخير؛ تسويق المدن كمفهوم حتى وإن إستمد آلياته وبعض أدواته من التسويق كميدان بحث يختلف عن مفهوم التسويق فطبيعته لاتستمد فقط من التسويق بل من خلفيات علمية وفكرية مختلفة (التنمية والتخطيط الحضري،العمران، الجغرافيا، الجغرافيا السياسية،السياحة، السيمولوجيا، اللإقتصاد، الثقافة،الإجتماع، التاريخ ...الخ) وبذلك فهو يعبر عن فلسفة جديدة في تنمية المدن، ويتمثلأحد أهم العناصر الأساسية لهذا النوع الجديد من التسويق في تحديد مجالات العمل الرئيسية في الفضاء من خلالتبني مخطط تسويقي إستراتيجي شامل يضمن مشاركة كل الفاعلين، ويعتمد على الترويج والإتصال بشكل كبير لتأتي علامة المدينة كأحد أهم مخرجات تسويق المدن.

III. استراتيجيات بناء علامة المدينة:

أسفرت دراسة حالة مشتركة لمجموعة من الباحثين حول إستراتيجيات علامة المدينة عن وجود ثلاثة مجالات إستراتيجية رئيسية يعمل من خلالها الفاعلون على خلق علامات جديدة لمدنهم، وهي إما تعتمد على الجانب المادي للمدينة كالبنى التحتية والمحيط أو الجانب اللامادي كالهوية وشعار المدينة مثلا، عموما هذه المجالات تتلخص في:[34]

1) بناء علامة مدينة من خلال البناء الأيقوني، الفعاليات، المشاريع الرائدة...الخ؛
2) بناء علامة مدينة من خلال التخطيط الإستراتيجي الحضري: التطور والتنمية الحضرية، الدعائم المؤسساتية والبنى التحتية؛

3) بناء علامة مدينة من خلال إستخدام الوسائل الترويجية: الإعلان، الدعاية، الشعارات، الرموز...الخ.

ويمكننا شرح هذه المجالات كالتالي: الطريقة الأولى مفادها تسويق المدينة من خلال الأبنية الملفتة للإنتباه بتصاميمها الإبتكارية والمميزة كالأبراج العالية، الملاعب الكبرى والمسارح أو من خلال الفعاليات والمهرجانات والتي قد تكون محلية، وطنية أو دولية، فهناك مثلا العديد من الأبنية الشهيرة التي موضعت بعض المدن ضمن الخريطة الذهنية للجمهور العام بأي شكل من الأشكال، هذه الأبنية قد تكون عصرية حديثة **كبرج العرب** مثلا في دبي، أو عريقة تاريخية **كبرج إيفل** بفرنسا، أو **كأهرامات الجيزة** بمصر، نفس الشيء بالنسبة للفعاليات والمهرجانات والتي قد تكون دورية منتظمةكمهرجان التسوق بدبي، الموضة بباريس أو إستثنائية، وحتى الفعاليات المحلية لا تقل أهمية عن تلك الدولية كمهرجان التراشق بالطماطم مثلا بقرية بيونول Bunolبفالنسيا بإسبانيا.

أما الفئة الثانية فيقصد بها التغيرات الهيكلية التي تكون على مستوى التخطيط الحضري للمدينة والتي من شأنها أن تغير ليس فقط الوجه العام للمدينة بل حتى طبيعة المدينة، من مدينة صناعية مثلا إلى مدينة ثقافية علمية من خلال إنجاز مشاريع حضرية معينة تهتم بالطابع الثقافي والعلمي كالأقطاب الجامعية والمدارس الفنية وغيرها.

بالنسبة للفئة الثالثة فهي تقترح الأسلوب الإتصالي من خلال العناصر الترويجية المختلفة (الشعارات، الدعاية، الإعلان...) لإدارة صورة وسمعة المدينة، وهذا من أجل دعم، تغير أو توجيه رأي الجمهور العام حول مدينة ما، ونقل صورة معينة عنها، وهي ذات الأسلوب الذي طبق لأول مرة لبناء علامة «**I love NY**».

هذه الفئات الثلاث قد تستعمل هكذا فرادى، كما يمكن الجمع فيما بينها لبناء علامة مدينة حسب حاجة المدينة وأهدافها وامكاناتها

IV. تجربة علامة دبي، نحو بناء هوية جديدةدون شعار (من صحراء إلى مدينة عالمية)

تم إختيار هذه الحالة نظرا لفعاليتها في تحول صحراء إمارة دبي إلى مدينة عالمية بفترة وصفها الملاحظون والباحثون بالقصيرة، هذا النهج ميزه عدم تصميم علامة موحدة وميزته أيضا المشاريع الحضرية الكبرى والأيقونية.

1) لمحة عن إمارة دبي: مدينة أو بالأحرى إمارة دبي هي إحدي إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة وثاني أكبر إمارة في الإتحاد بعدإمارة أبوظبيحيث تبلغ مساحتها 4,114كم^{2}وهو ما يعادل 5% تقريبا من مساحة الإمارات، يبلغ عدد سكانها2,262,000 كأكبر إمارة تعداداً للسكان في الإتحاد الإماراتي، وتعتبر العاصمة الاقتصاديةللإمارات العربية المتحدة،.[35]

نالت تجربة علامة دبي إهتماما كبيرا من قبل الباحثين في تسويق المدن حيث صنفهاكل من روبرت قوفر Robert Goversو فرانك جو Frank Go في كتاب لهما حول علامة الأقاليم 2008 بالحالة السيناتور« Signature Case Dubai » وهذا حسب رأيهما ليس فقط لأجل امكانية إعتبارها نموذج ناجح لمدينة ظمنت تموقع هام عالميا بل أيضا لأنها تعتبر مثال حي لمدينة شهدت تطورا سريعا في أقل من 50 سنة وواكبت موجات العولمة كما باتت مركز Nodeمهم في شبكة التدفقات العالمية ونجحت في رسم تموقع لها كمدينة سياحية ومركز مال وأعمال بامتياز دون أن تلجأ إلى إستخدام أو تصميم علامة مدينة في شكل شعار أو رموز كما فعلت باقي المدن ومع ذلك فالخطة التسويقية لدبي **والتي إعتمدت على عرض منتجات أكثر من إعتماد خطابات إتصالية إشهارية**جعلت منها علامة دولية قوية.

2) إستراتيجية علامة دبي: تميزت بما يلي:

2.1- تنمية وتطور دبي: يمكننا القول أن نهضة دبي بدأت سنة 1966 حين عمدت قيادة الإمارة إلى إستثمار وإرداتها المالية لدعم التنمية المحلية وركزت على تطوير بنية تحتية متكاملة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وجذب المستثمرينوهذا من خلال إرساء دعائم شبكة إتصالات ومواصلات حديثة، عن طريقتطوير مطار دبي الدوليليستوعب أنواع الطائرات كافة وتوسيع أسطول الخطوط الجوية الإماراتية لربط دبي بكل دول وأهم مدن العالم حتى يتيسر على المستثمرين والسياح السفر بسهولة.بالإضافة إلى بناء أكبر ميناء صناعي ليسهل عمليات نقل البضائع بين الدول وتم إفتتاح مصانع للألمانيوم والمشتقات النفطية.كما إعتمدت إستراتيجية تنمية دبي على إقتصاد المعرفة من خلال الإرتقاء بجميع

قطاعات المعرفة والتنمية البشرية في الإمارة، وفق أرقى المعايير العالمية، وبما يتناسب مع إحتياجات سوق العمل، و تم تبني نهج الحوكمةالإلكترونية والذي هو يقوم على الإستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، من أجل توفير الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين والزوار، وقطاع الأعمال والدوائر الحكومية وموظفيها، عبر قنوات إلكترونية متعددة، بغرض تيسير معاملاتهم وتسهيل حياتهم، وتتجلى الأهمية الإستراتيجية لتجسيد هذا المفهوم، في كونه يرمي إلى ترسيخ مكانة دبي كمركز ريادي في إقتصاد المعرفة. ودعم هذا بانشاءسنة 2009 دائرة تسمى حكومة دبي الإلكترونية، لتدمج ما بين إدارة الخدمات الإلكترونية سابقاً، وإدارة تخطيط الموارد الحكومية، ليعملا معاً على بناء مجتمع المعرفة وقيادة التحول الإلكتروني، هذا و تعتبر النهضة العمرانية والحضرية التي قامت بها دبي والتي جعلت منها مركز عالمي للعصرنة والتطور الحضري أكثر شيء لفت الإنتباه في إستراتيجية تنميتها الاقتصادية.

2.2- نهج علامة دبي: يعتبر حاكم دبي الشيخ محمد آل مكتوم هو الذي حدد وجهة دبي برؤية إستراتيجية مفادها نقل دبي إلى العالمية بجعل دبي وجهة سياحية عالمية بالدرجة الأولى ومركز للمال والأعمال والعصرنة، ومنه فقد تم التركيز في البداية على تسويق دبي من جانب القطاع السياحي سواءا السياحة الاستكشافية أو سياحة الأعمال، وقد عرفت دبي بمدينة المشاريع الكبرى لأنها ومن أجل تجسيد هذه الرؤية قامت ولاتزال بعدة مشاريع ضخمة سواءا من ناحية الحجم أو من ناحية التكاليف المالية، إعتمدت كلها على مبادرات وسياسات محلية إبتكارية لضمان تنافسية دبي على المستوى الدولي (هذه المشاريع الضخمة هي من خلقت علامة دبي القوية بجذبها ولفتها للإنتباه والإهتمام الدولي بشكل كبير). وهنا موجز عن أهم السياسات والأدوات التي إعتمدتها دبي لتحقيق رؤتها الاستراتيجية:

2.2.1- مشاريع حضرية كبرى: لتحقيق الرؤية المنشودة كان لابد من تغيير وجه دبي وإعطاء هوية جديدة لدبي تتناسب ورغبتها في التموقع كمدينة عالمية عصرية، تمثل وجهة سياحية متميزة ومركز مال وأعمال يضاهي نيويورك وطوكيو، وقد

إختارت دبي سياسة بناء مشاريع حضرية إبتكارية ضخمة لضمان تموقع سهل وسريع ضمن خارطة المدن العالمية عن طريق إنشاء معالم حضريةأيقونية متميزة كبرج خليفة مثلا، والذي بات إسمه مقترنا بهذه المدينة وغيره من المشاريع الحضرية التي بالإضافة إلى مساهمتها في إبراز صورة دبي كمنطقة عصرية متميزة جسدت بنية تحتية متكاملة ساهمت في تطوير النشاط الإقتصادي ونشاط الأعمال في دبي، من بين هذه المشاريع نذكر :دبي مارينا، ابراج بحيرة الجميرة، خليج الأعمال، دبي لاند[1] مطار المكتوم الدولي. والتي أدت إلى ارتفاع عدد السياح ليصبحوا بالملايين كل عام، وتمتلك دبي اليوم الكثير، ما يشكل نقاط جذب للسياح والمستثمرين من حول العالم، فهنالك مجموعة لا تضاهى من المشاريع الفندقية والأبراج والمجمعات السكنية، تتميز هذه المشروعات بتصاميم فريدة تعمل على تنفيذها شركات عقارية متطورة، ،(أنظر الصور أسفل).

الشكل رقم03: صور للمشاريع الحضرية بدبي

مدينة محمد بن راشد

برج خليفة

المصدر: Google image

2.2.1- **إستظافة مهرجانات عالمية وتنظيم فعاليات دولية:** الأدات الثانية التي لعبت عليها دبي لتحقيق رأيتها هي إستقطاب البطولات الرياضية العالمية والمهرجانات وتنظيم وخلق فعاليات كمهرجان دبي للتسوق مثلاوقدفازت دبي كأفضل مدينة للمهرجانات

والفعاليات العالمية لعام 2012 للعام الثاني على التوالي، والتي يمنحها الإتحاد الدولي للمهرجانات والفعاليات. وعلى الصعيد الرياضي، تستضيف دبي اليوم أبرز الفعاليات الرياضية والفنية العالمية، كبطولة دبي ديزرت كلاسيك للجولف، بطولة دبي للتنس، للمحترفين، وكأس دبي العالمي للخيول وتشارك في اهم المسابقات الدولية لتنظيم الفعاليات الرياضية العالمية.

بهذه السياسات إستطاعت دبي جذب ملايين السياح سنويا ورجال الأعمال وأيضا اليد العاملة المميزة والمبتكرة لتكون رأس مال بشري ثري كما شكلت مجتمعا متعدد الثقافات وأصبحت المدينة العالمية التي يتعايش وعمل فيها الجميع رغم اختلاف ثقافاتهم.

هذه السياسات والإنجازات كلها وفرت مستويات عالية من الراحة والجودة وجسدت خطة متكاملة (كل مشروع لديه البينية التجتية الخاصة يه والاستثمارات المرافقة له) اعتمدت على تثمين رأس المال البشري والابتكار، وتجدر الإشارة إلا أن كل هذه الاستثمارات كلفت مبالغ مالية ضخمة.

3) **حوكمة علامة مدينة دبي:** علامة دبي كمدينة عالمية هي نتيجة لرؤية فريق صغير من العائلة المالكة يشكلون مجلس الشيوخ أو ما يسمى أيضا بالمكتب التنفيذي بقيادة الشيخ محمد ال مكتوم الذي خطط وأشرف على استراتيجية تنمية دبي وأخذها للعامية.

هناك العديد من الأقسام والمصالح الحكومية التي تشكل الايطار المؤسساتي لتنويع الاقتصاد وهي جميعا تعمل تجسيد رؤية دبي وتوفير الإيطار المناسب للعمل من خلال توفير الإمكانات وتقديم التوجيهات للمستثمرين الخواص ما شجعهم للمشاركة في مشاريع دبي، وقد أنشات دبي العديد من الإدارات والمصالح المتخصصة لتسير هذه الخطة التنموية التي تعمل وتشجع الشراكة مع المستثمرين الخواص (انظر الشكل).

يتولى الشيخ محمد أل مكتوم صاحب رؤية دبي مدينة عالمية الإشراف على هذه المصالح الحكومية والتي تتمثل مسؤولياتها فيما يلي:

- **المصلحة الاقتصادية:** مسؤولة على التخطيط الاقتصادي والتقارير العامة، وأيضا عن تراخيص الأعمال التجارية، حماية حقوق الملكية الصناعية والتجارية، التسجيل ولتنظيم التجاري، تحديد الفرص للمستثمرين، تقديم المساعدات اللازمة لتنفيذ المشاريع، والتخطيط الاستراتيجي للاعمال في دبي.
- **الغرفة الصناعية والتجارية:** مسؤولة عن حماية المصالح الإقتصادية بشكل عام وأيضا تهدف إلى دعم وتشجيع وتطوير فرص الاعمال في دبي، بالإضافة إلى دعم التفاعل والتعاون المحلي والاقليمي والدولي فيما بينهم من أجل خلق إطار عمل شبكي واسع.
- **مصلحة السياحة التجارة والتسويق:** مسؤولة عن صياغة البرنامج الترويجي للسياحة والأعمال بدبي وأيضا تتكلف تقرير وتخطيط تطور القطاع السياحي بالإمارة.هذه المصلحة لها دور كبير في نجاح علامة دبي من خلال عروض وخدمات الاعمال والسياحة التي تقدمها وأيضا من خلال الحملات الاشهارية التي تقوم بها على المستوى الدولي.
- **دبي للتسوق والمهرجانات:** مسؤولة عن خلق وتنظيم المهرجانات بمعايير دولية،
- **مصلحة الطيران المدني:** إدارة مطار دبي الدولي وتوفير كل التسهيلات ووسائل الراحة لزيادة جاذبيته.
- **بلدية دبي:** مسؤولة عن تصميم وبناء بعض البنى التحتية لبلدية دبي وأيضا صيانة المرافق العامة والحظائر العمومية وضمان السير الحسن لوسائل النقل العام وغيرها من الخدمات العمومية للحفاظ على الوجه العام لعلامة دبي.

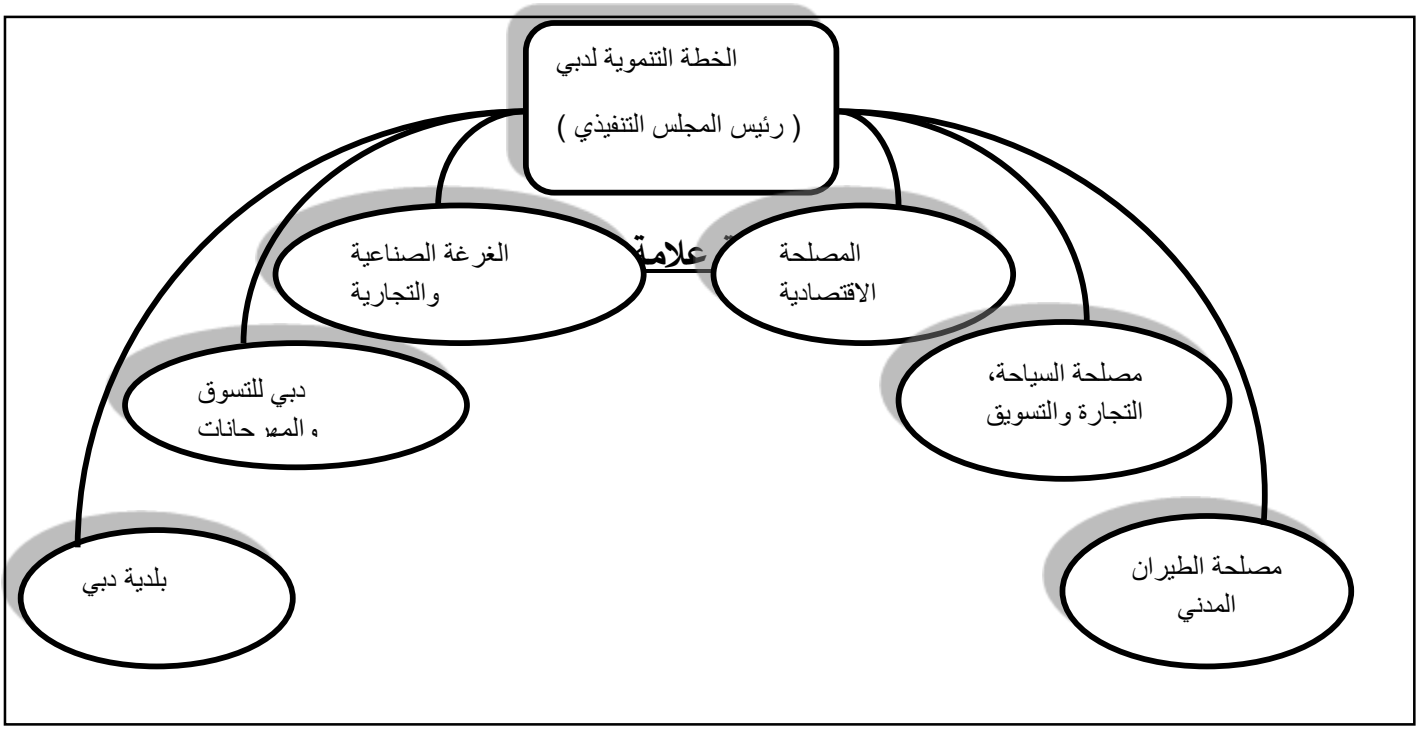

المصدر: من إعداد الباحثة

هذه السياسات وهذا التنظيم الذي يتميز بقصر قناة سلسلة القرارات هما من ساعدا على نجاح دبي كعلامة عالمية لكن السؤال الذي طرحه الملاحظون والباحثون هو: إلى أي مدى يمكن لهذه الصورة الأيقونية أن تواصل في النجاح وتستمر في جذب السياح خاصة مع إرتفاع المنافسة الخارجية من مدن مختلفة فتجربة دبي يمكن محاكاتها بسرعة ان توفرت الإمكانات المالية وبذلك يبرز خطر عرض نفس التجربة في إماكن مختلفة وهنا يطرح سؤال حول مدى إستدامة علامة دبي.

خاتمة:

علامة المدينة مضمون متعدد الأبعاد والميادين وهو يعكس ظاهرة حديثة وغامضة نوعا ما حيث لم ينضج مفهومها بعد سواء عبر المساهمات النظرية أو الممارسات العملية، ورغم هذا فقد جسدت آلية جديدة لحوكمة تخطيط وتسويق المدن وهي تهدف إلى تطوير المدن وضمان تموقع مفيد لها في السوق الدولي .

ساهمت عديد العوامل في ظهور علامة المدينة كنمط تسيير جديد للمدن كالعولمة، تنامي مفاهيم الحوكمة الإقليمية وزيادة أهمية قطاع السياحة، تطور المدن وتطور ممارسات تسويق المدن.

أهمية علامة المدينة التي لا يمكن حصرها في المدن العصرية فقط تتمثل باختصار في تثمين الأقاليم بطريقة متعددة الأبعاد زيادة على أثرها الواضح في رفع جاذبية المدن من خلال تأثيرها في جمهور المدن وأيضا في السياسات الحضرية والتنموية للمدن التي من شأنها أن تساعد المدن على مواجهة الرهانات الحضرية والاقتصادية والبيئية المفروضة عليها.

نجاح استراتيجية علامة المدينة يعتمد كثيرا على ضرورة ادراج كل الفاعلين في إقليم المدينة لتحقيق نفس الأهداف والغايات التنموية المرجوة وبذلك تجسد علامة المدينة خطة حوكماتية تشاركية جديدة تدعم شفافية الأهداف والبرامج التخطيطية للمدينة.

المراجع

-Belkaid Esma & Benhabib Abderrezak : la marque-ville comme moteur de developpementde la ville en tant qu'unite territoriale mecas, faculté des sciences economiques, gestion et sciences commerciales; université de tlemcen ; algérie p 1.

-وكالة إشهارية كبيرة أسست سنة 1960، لمزيد من المعلومات أنظر:
./http://adage.com/article/adage-encyclopedia/wells-rich-greene/98934

- أحد أهم مصممي الرسوم البيانية والغرافيك في الولايات المتحدة الأمريكية، لمزيد من المعلومات أنظر: http://www.miltonglaser.com

- Brand Guidelines 2008, cited in:http://fr.slideshare.net/betolima/i-love-ny-guidelines-2008, seen: 12/03/2013.

- لمزيد من العلومات في الموضوع أنظر الموقع التالي: http://www.virginia.org/virginiaisforlovers

- BéatriceHeraud :I Love My City ; marketing-magazine/article ; n°129 - 01/03/2009, cited in:

.http://www.e-marketing.fr/marketing-magazine/article/i-love-my-city-30732-1.htm, seen: 03/10/2012.

- Simon Aholt Managing Editor: Editorial, Some important distinctions in place branding, Place Branding Vol. 1, 2, 116–121 ©Henry Stewart Publications 1744–0696 (2005), p119 .

- Nathalie Fabry: clusters de tourisme, competitivite des acteurs et attractivite des territoires, revue internationale d'intelligence economique 1 (2009), p56.

- Clark (2002): World Bank urban forum, urban economic development.

- Seppo K Rainisto: success factors of place marketing: a study of place marketing practices innorthern Europe and the United States, opcit, PP26-27.

- Sarah Tayebi, opcit, from Borja& Castells, 1997,p4.

- Sarah Tayebi, opcit;p4.

- Ahmed Boubakr: Diversité culturelle et globalisation au miroire de la ville et de l'ethencité;2008;p1.

- Graham, Stephen & Patsy Healey (1999): “Relational concepts of space and place: issues for planning theory and practice”, European planning studies, 7:5, 623–647.

- Helmut K Anheier,Yudhishthir Raj Isar: Cultures and Globalization Cities, Cultural Policy and Governance,opcit;p6.

- Fabienne Leloup, Laurence Moyart, Bernard Pecqueur : La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale ?p 321 – 332/http://www.cairn.info/article.php?id_article=ges_074_0321, vu le 14/11/2013.

- Jean-PAULPASTOREL : Cités et Reterritorialisation: la france á l'heure des grandes métropoles, P39/ http://www.upf.pf/img/pdf/04-pastorel.pdf, vu le 09/09/2014.

- Sarah Tayebi : How to design the brand of the contemporary city, opcit, p 5, from Borja and Castells 1997.

- Andre Torre : les processus de gouvernance territoriale. L'apport des proximites juin2011, n° 209-210, p1,http://www.andre-torre.com/pdf/pdfpub228n1.pdf, seen : 01/03/2013.

– اقتصادي مختص بالاقتصاد الفضائي والاقتصاد الصناعي، مهتم بالتخطيط الاقليمي والتنمية المستدامة، مدير بحث ب المعهد الوطني الفرنسي للبحوث الزراعية L’INRA.

- Article of united nations economic and social commission for asia and the pacific: what is a good governance ?/http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf, seen : 18/01/2014.

- European spatial programme observatory network(espon).

- رأس المال الإقليمي يتشكل بجمع ستة أشكال من رأس المال هي: الرأس المال الفكري(الموارد المعرفية داخل الإقليم)، الرأس مال الإجتماعي(طبيعة العلاقات بين الجهات الفاعلى في الإقليم)، الرأس مال السياسي(القدرة على توظيف العلاقات بين الفاعلين والقدرى على تحريك الموارد لانجاز المشاريع)، الرأس مال المادي، الرأس مال الثقافي، والرأس مال الجغرافي. Espon, 2007, p.18

- Emmanuelle Bonerandi, frédéricsantamaria: governance in the field of European spatial planning: europeanization at stake. proposals for an analysis in the framework of the european spatial observatory network (espon),2011/http://cybergeo.revues.org/23530,seen :12/02/2013.

- Fabienne Leloup, Laurence Moyart, Bernard Pecqueur : la gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale ?opcit.

- Leloup F.Et Al. (2005), la gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale? Géographie, économie, société, avril, vol. 7, p.321-332.

- Une lecture d'un article de "aude raux ; chercheur en économie sociale et solidaire": Les collectivités territoriales doivent « passer à une gouvernance contributive, publié le 21/01/2014 dans : a la une, france

http://www.lagazettedescommunes.com/217067/les-collectivites-territoriales-doivent-passer-a-une-gouvernance-contributive, vu le 14/10/2014.

- Michail Kavaratzis:from city marketing to city branding an interdisciplinary analysis with reference to amsterdam, budapest and athens,Rijks universiteit groningen, 2008, p31.

- Smyth, H. (1994): Marketing the city:The role of flagship developments in urbanregeneration. Taylor & francis. london,pp2-3.

- Braun, E. (2008). City Marketing: Towards and integrated approach.Rotterdam: Erasmus Research Institute of Management (ERIM), p 43.

- Andersen E., Nielsen S (2009), the city at stake: Stakeholder mapping the city, culture unbound, volume 1, pp 305-329, cited in:http://www.cultureunbound.ep.liu.se/v1/a19/cu09v1a19.seen:25/03/2013.

- Hankinson, G.: Location Branding: A Study of the Branding Practicesof 12 English, opcit, pp 129-130.

- Johan Jansson, Dominic Power And Other: The image of the city – urban branding as constructed capabilities in nordic city regions, distributed by:nordic innovation centre stensberggata 25no-0170 oslo norway, sweden, october 2006, p16.

- https://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%a5%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%a9_%d8%af%d8%a8%d9%8a, seen : 12/08/2015.

- Robert Govers and Frank Go: Place branding glocal, virtual and physical identities, constructed, imagined and experienced, opcit, p 73.

- جريدة الأتحاد: دبي.. منقريةصغيرةمركزهاالشندغةإلىمدينةعالمية، تاريخالنشر: السبت 01 ديسمبر 2012، عرض عبر موقع:

http://www.alittihad.ae/details.php?id=115030&y=2012&article=full, 22/11/2015.

- Robert Govers And Frank Go: Opcit, p 95.

- Robert Govers And Frank Go: Opcit, pp 96-98.

إعادة الاعتبار للتجمعات الريفية من اجل النهوض بالمدينة.

Rehabilitation of rural communities for the advancement of the city.

الباحث: **عودة سعيد**

جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا-باب الزوار.

الملخص

وبالعودة إلى لغة تخصصنا هناك عمليات تنظم الأرياف والمدن ونذكر من بين هذه العمليات عملية التهيئة والتي تتشكل من جزأين حيث نجد تهيئة عمرانية وفي المقابل تهيئة ريفية فوجود هذين الجزأين في عملية التهيئة يعني أن الدولة الجزائرية (المشرع الجزائري) تثبت أنه لا يمكن وجود تجمع عمراني من دون وجود تجمع ريفي، كما تثبت أيضا وجود علاقة تربط بينهما. لكن هذا الإثبات و تواجد تهيئة عمرانية و تهيئة ريفية،لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا طبق على أرض الواقع،لكن و بالملاحظة فقط من خلال الفترات التي مرت و الحاضرة أيضا،أن الاستراتيجيات التي تنتهجها السياسة الجزائرية الخاصة بعمليتي التهيئة و التخطيط تزيد من التركز في المدن و لا تولي أدنى اهتمام بالتجمعات الريفية، حيث أن كل المجهودات المقدمة من طرف هذه السياسات تسعى إلى تحقيق أهداف في التجمعات الريفية لكن دون أدنى مجهود يذكر، إضافة إلى ذلك نجد أنه من ناحية هذين العمليتين النصيب الأكبر دائما موجه للمدن و النصيب الأدنى للأرياف و يمكن ملاحظة ذلك بكل وضوح من خلال البرامج و المشاريع المقامة في المدن مقارنة بالتجمعات الريفية. ومن المفروض أن توجيه برامج للمدن يوازي أيضا توجيه برامج للأرياف ضمن التحكم السليم في عملية التهيئة بجزأيها (عمرانية، ريفية) و يُفعل العلاقة بينهما، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن.

الكلمات الكاشفة: التهيئة، المدينة، الريف، التنمية الريفية.

Abstract

Returning to the language of our specialization, there are operations that organize the countryside and cities, and we mention among these operations

The preparation process, which consists of two parts, where we find an urban setting and in return, a rural setting

The two parts in the initialization process mean that the Algerian state (the Algerian legislator) proves that there can be no assembly

Urban construction without the presence of a rural assembly, as well as the existence of a relationship between them. But this proof exists

Urban and rural development, it cannot be effective unless it is applied on the ground, but only by observation.
The strategies pursued by the Algerian private policy
The process of preparation and planning increases the concentration in the cities and does not pay the slightest attention to the rural areas, as
All the efforts made by these policies seek to achieve goals in the rural communities, but without the slightest effort. In addition, we find that in terms of these two processes, the largest share is always directed to the cities and the lowest share to the countryside, and this can be clearly seen through the programs and projects established in cities compared to rural agglomerations. It is assumed that directing programs for cities parallels directing programs to rural areas within the proper control of the development process in its two parts (urban, rural) and activates the relationship between them, especially in light of the economic crises facing Algeria at the present time.
Key words: preparation, city, countryside, rural development.

- **المقدمة:**

يقال: «لا يوجد خط تقسيم قاطع و محدد بين المجتمعات المحلية الريفية و الحضرية، سواء على أسس مكانية أو على أساس حجم المجتمع، و تخصصه الوظيفي."،[36]ومن هنا يمكن القول أن هناك ترابط وثيق بين المدن و التجمعات الريفية رغم الاختلاف في العلوم التي تدرس كل واحد على حدى و أصل تواجدهما(علم الحضر علم الريف)،إلا أن البحث عن من هو العلم الذي يدرسهما من الأسبق في التواجد علم الحضر أو الريف ليس بالأمر الضروري مقارنة بأهمية دراسة وكيفية تأثير كل عنصر على الآخر. إن الالتفاتة إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين المدن و الأرياف أمر لابد منه خاصة في حالة دراستنا هذه، فإيجاد علاقة واضحة بينهما قد تؤدي إلى فهم الإشكالية أين تكمن بالضبط حيث أن هناك عدة علاقات تربط بين المدن و التجمعات الريفية في جميع المجالات فهناك "العلاقات الإدارية، العلاقات الثقافية، العلاقات السكانية العلاقات الاقتصادية[37]"، وتعتبر هذه الأخيرة من أهم العلاقات بين المدن و الأرياف، إضافة إلى علاقات أخرى كالعلاقات التقنية و الحضارية، إن الإشارة إلى هذه العلاقات بين المدن و الأرياف تسمح لنا بدراسة وضعية و حالة كل عنصر مشكل لهما فأي اختلال في هذه العلاقات يبرر بوجود مشكل لابد من دراسته و تحليله لتفعيل العلاقة بين المدن و الأرياف.

---

[36]- **هناء محمد الجوهري**،علم الاجتماع الحضري، الطبعة الأولى، دار الميسرة،عمان الأردن، 2009،ص45.

[37]- **عبد الله عطوي**،جغرافية المدن الجزء الثاني، الطبعة الأولى،دار النهضة العربية،بيروت، 2002،ص.

الإشكالية:

تعد دراسة توزيع السكان واستقرارهم من أكثر موضوعات السكان التي تتصل بالجغرافيا، لكونها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمكان والانسان، وما يرتبط به من الاستمرارية الدائمة لحركتهم الديمغرافية (الطبيعية والسكانية). لذلك اولينا اهتمامنا بدراسة هذا الموضوع المتمثل إعادة الاعتبار للتجمعات الريفية للنهوض بالمدينة ومعالجة مشكلاته وتحقيق اغراضه. وبذلك يمكن تلخيص إشكالية هذا الموضوع في سؤال رئيسي هو: كيف تأثر المجتمعات الريفية على المدينة؟ والتي تندرج من تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن تلخيصيها كما يلي:

- ما هو المجتمع الريفي وما مفهومه؟
- ما هو مفهوم المدينة والمجتمع الحضري؟
- ماهي العلاقة بين الريف والمدينة والعلاقة بين المجتمع الريفي والحضري؟
- ما هي الاستراتيجيات والأساليب التي يمكن انتهاجها لإعادة الاعتبار للتجمعات الريفية للنهوض بالمدينة؟

الفرضيات:

- تم تحقيق العلاقات التكاملية بين التجمعات الريفية والتجمعات العمرانية وذلك بتفعيل دور ووظيفة كل واحد على حدي جعل كل واحد منهما يلعب دور المؤثر والمتأثر في الوقت نفسه.
- تتوفر جميع المؤهلات الفلاحية التي يمكن استغلالها في التجمعات الريفية وبالتالي تحقيق تنمية محلية شاملة. ومنه الارتقاء بالمدينة.

أهمية الدراسة:

إن الالتفاتة اختيار هذا الموضوع جاءت نتيجة للدور الفعال الذي ومن المفروض إن تلعبه التجمعات الريفية في بلادنا، حيث يكتسي موضوع دراستنا هنا أهمية من الناحية التنموية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تمر بها بلادنا في الوقت الراهن، إضافة إلى الجانب التسيير للمدن الذي يجب إن يدخل التجمعات الريفية في حساباته لتحقيق ما يعرف بالتسيير الفعال.

امفاهيم و عناصر المجالالريفية :

1. تعريف الريف:

عرفه علماء الاجتماع على أنه المجال الذي "يشمل المدن الصغرى والقرى الصغيرة أو المشتلة[38] .»
تعريف الريف حسب القانون 08-16المؤرخ في أول شعبان 1429هـ 3غشت 2008المتضمن التوجيه الفلاحي حيث أطلق عليه مصطلح الفضاء الريفي وهو جزء من الإقليم أقل بناء ويتكون من مساحات مخصصة للنشاط الفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي وكذا المناطق الطبيعية والغابات والقرى.
ومن هذين التعريفين يمكن القول إن الريف هو كل ما يدور حول الزراعة، فهو نظام مستقل ويتميز بكثافة سكانية قليلة، وتكون المسافة بين سكن وآخر كبيرة نوعا ما، أي هي سكن مبعثر، إضافة إلى أن الريف عبارة عن نشاط فلاحي وبه نشاط مميز للحرف اليدوية ويعتمد على المنتجات الزراعية وتبادلها، كما يساهم في المداخيل اليومية للفلاحين (سكان الريف).

2. التجمعات الريفية:

عبارة عن مستوطنات أو تكتلات في مجال أو جزء من الريف، وتتشكل هذه الكتل من سكنات ريفية وتجهيزات تابعة لها،وتكون الصفة الغالبة في التجمعات الريفيةهي أن السكان يكونون متجانسين من حيث الفئة العمرية والطبقية والعادات والتقاليد...إلخ.

3. تعريف المجتمع الريفي:

هو المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في حياتهم اليومية، أو هو " ذلك المجتمع الذي يتكون من تلك المناطق التي ترتفع فيها درجة الألفة والعلاقاتالشخصية غير الرسمية، كما تعد الزراعة هي المهنة الأساسية لسكانه.

4. أنواع التجمعات الريفية:

يوجد للتجمعات الريفية ثلاثة أنواع مختلفة من حيث التوزيع وطريقة الانتشار للمساكن الريفية[39] وهي:

- -**النوع المنتشر** : يكون الانتشار حسب التوزيع الجغرافي للموارد المائية و الوضع الطوبوغرافي.
- **النوع المتجمع:** عبارة عن تجمعات منتظمة أو غير منتظمة، وتمتاز بكونها متقاربة، وسبب وجود هذا النوع يكمن في تواجدها في السهول والأراضي الصالحة للزراعة ومناطق الثروات المتنوعة.

[38]- **عالية حبيب-نجوى عبد الحميد سعد الله**-علياء شكرى-محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي،الطبعة الأولى،دارالميسرة،عمان، ص 78.
[39]-**علي سالم الشواورة**، كتاب التخطيط في العمران الريفي والحضري ص 43، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2012

❖ **النوع المبعثر:** يكون على خلاف النوع المنتشر، فهو ينتشر ويحتل على مساحة واسعة من الأراضي تكون في الغالب غير منتظمة.

5.النشاطات المختلفة في المجال الريفي:

❖ **النشاط الفلاحي:** هو نشاط له علاقة مباشرة بالتربة، أي هو نشاط يقوم به المنتجون ويعيشون منه مباشرة، وتلك باستهلاك المنتجات أو تسويقها ونميز نوعين من الإنتاج الفلاحي هما:

أ. **الإنتاج النباتي:** يعتمد على التربة بالدرجة الأولى ويخضع إلى دور الإنسان في تعدياها وخدمتها دون أن ننسى القوانين البيولوجية التي يخضع لها.

ب. **الإنتاج الحيواني:** تتغذى الحيوانات على المنتجات النباتية، لكن هذا الغذاء أصبح من الصعب الحصول عليه بصفة اصطناعية وبالتالي يتغذى الحيوان تغذية اصطناعية لذلك أصبح من الممكن أن يمارس النشاط الزراعي بالمدن...

❖ **النشاطات غير فلاحية:** تتمثل في الصناعات الحرفية والصناعات الريفية والقطاع الفلاحي الثالث.

II.مفاهيم و عناصر المدينة:

1) هناك تعريفات متعددة للمدينة :

-امتداد القرية على افتراض أن هناك تدرج مستمر بين ما هو ريفي وبين ما هو حضري.

-مجتمع محلي يتميز بمجموعة مركبة من السمات التي يمكن إدراكها.

-عرف وورث المدينة بأنها المركز الذي تم تجانسه، تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهات الأرض، ومنها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس.

-تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة، تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا، وتنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية.

-وهي وحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد كبير من السكان، تتباين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، ويترافق مصطلح المدينة مع مفهوم الحضر والتحضر، حيث أنهم أوجدوا المفهوم بابتعادهمعن الريف، والأعمال الزراعية، وأصبحت المجالات الصناعية رفيق التطور والمدنية.

2) السمات العامة للمدن[40]:

1-المـهنـة : تخصصت في:

-الوظائف الاجتماعية (:دفاع، دين، ثقافة، إدارة، ترفيه).

-الوظائف الاقتصادية (:تجارة، صناعة، إنتاج، خدمات).

وينتتج عن ذلتك أن المدينة تنفستم إلى مواقع ومناطق مميزة، فهنتاك أقسام للسكن، وأقسام للتجارة وأخرى للصناعة، ورابعة للنزهة والترفيه- .

2 المظاهر الثقافية :

تمتاز المدينة بأنها كبيرة ومتنوعة وبها ميادين فسيحة ومعارض، وفي العمارة ترى العمارة الحديثة إلى جوار المبنى القديم، وحي الأغنياء ملاصقا لحي الفقراء، كل هذه الأضداد مجتمعة في المدينة وتختلط فيها الأجناس والثقافات، وهي تسمح وتشجع تأكيد الفروق الفردية باستمرار، وللناس فيها طبائع متباينة بعضها ريفي والآخر مستورد من الخارج.

3-الإنسان الحضري :

مع نمو حجم المدينة يقل معرفة الفرد بالآخرين معرفة شخصية، وبالتالي تصبح العلاقات الاجتماعية سطحية ومؤقتة، ولا يتصف إنسان المدينة بالتنقل، ولا يتف موقفا جامدا إزاء التقاليد

4- .التشريعات القانونيـة:

تبرز هذه التشريعات للضبط الاجتماعي في المدينة لتحل محل طاعةالتقاليد، وذلك بصفتها وسيلة أساسية لتنظيم علاقات سكان المدن وحياتهم الاقتصادية.

5-امتداد حدود المدينة للخارج :لا تقف المدينة عند حدودها المحلية، بل تمتد خارج حدودهاوتؤثر وتسيطر على المناطق التي تقع خارج هذه الحدود.

3) خصائص المدن:

من خلال مكتسباتنا السابقة نذكر الخصائص التالية:

- تمتاز بأنها ذات طبيعة إنسانية بثلاث طبائع(حيوية، نفسية واجتماعية)[41].
- المدينة تلقائية التنشئة ، حيث تكون في البداية مجموعة متناثرة من المنازل التي بنيت لمجرد الإيواء، ثم تتجمع لتعطي القرية وتتسع القرية نتيجة للتزايد السكاني وتنوع حرفهم وبذلك يزداد الدخل اليومي لتتحول

[40]- **هبة فاروق القباني**، دراسة التجمعات الحضرية في سورية،2007مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط العمراني والبيئة كلية الهندسة المعمارية جامعة دمشق،2007ص 26-30.

[41]- **عبد الله عطوي** جغرافية المدن الجزء الثاني دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،2002، ص53

القرية الي مدينة صغيرة، وعندما تتوافر فيها المصانع ووسائل المواصلات والخدمات تنمو لتصبح تجمع رئيسي أي مدينة.

- المدينة ظاهرة عامة منتشرة في كل المجتمعات، وتفرض نفسها على سائر أنحاء المجتمع.
- تمتاز المدينة بموضوعتيها أي أن معرفتنا بها تستمد من الواقع فلكل مدينة تراث اجتماعي.
- تمتاز المدينة بالترابط، بمعنى أنها تتصل بأجزائها عن طريق المواصلات المختلفة، على اعتبار أن النظام السياسي فتي المدينة مثلا يرتبط بالأنظمة التعليمية والاقتصادية والدينية .

III.العلاقة بين المدينة و الريف :

هناك العديد من العلاقات المتنوعة التي تربط الريف بالمدينة والعكس أيضا، والتي قد تكون اما علاقة تكامل وترجع بالفائدة للطريفين، واما تكون علاقة تعدي بحيث يتعدى طرف على الطرف الاخر من اجل مصلحة بجانب واتجاه واحد، وهاذي العلاقات الرئيسة تندرج من تحت كل منها علاقات فرعية وهي كما يلي:

1) علاقة تكامل:

وهي العلاقة التي تكون فيها المدينة تكمل الريف والريف يكمل المدينة بمنافع متكافئة ونتائج مرضية، ومن بين علاقات التكامل بين الريف والمدينة نجد ما يلي:

<u>أولا: العلاقات الإدارية:</u>

يقتصر الدور الإداري على المدن فقط فهذا الدور من أقدم أدوار المدينة، فالمدينة إداريا تمثل همزة وصل بين السلطة المركزية والمناطق الريفية.

<u>ثانيا: العلاقات الثقافية :</u>

الخدمات الثقافية بطبيعتها لا يمكن أن تنتشر انتشارا مطلقا، ولكن ينبغي أن تتواجد في المدن، فالمدينة هي للإقليم الريفي مدرسته ومعهده وجامعته، وهي أيضا المكتبة والمسرح والنادي والسينما، فكل هذه الخدمات يصعب أن تكون في القرى.

<u>ثالثا: العلاقات الاقتصادية:</u>

تعد هذه العلاقات من أهم العلاقات المتبادلة بين المدينة و الريف وهي ما تولد اتصال ريفي–حضري فالريف هو المنتج الأساسي الذي يزود المدينة بالمنتجات الزراعية الغذائية، والمدينة بدورها هي التي تمد الريف بالمواد واحتياجات السكان المصنعة والتي لا تتواجد في الأرياف، وبالتالي في هذا النوع من العلاقات تكون في اتجاهين.

ونضيف نحن إلى هذه العلاقات كل من العلاقات التكنولوجية و التقنية، فالمدينة بتطورها في مختلف المجالات أدت بانتقال هذا التطور إلى الأرياف، فمثلا نجد سكان الريف في الوقت الراهن مثلهم كمثل سكان المدن في استعمال الأدوات التكنولوجية الحديثة ،إضافة إلى ذلك فإن المدينة تساهم في تمديد مختلف الشبكات التقنية للأرياف كشبكة الغاز و الكهرباء و الهاتف.

ومن هنا نستنتج أن العلاقة بين المدن والتجمعات الريفية علاقات تكمل بعضها البعض في جميع المجالات. لا يوجد فرق ثقافي أو اجتماعي بين قاطن الريف وقاطن المدينة، كما لا يوجد فارق اقتصادي بينهما، ولا يوجد فارق في المظهر، أو المسلك، فالكل مواطنون، فالمحامي في المدينة يمارس عمله في مكتب مكيف الهواء، كذلك يعيش المحامي القاطن في الريف، وكذلك يعيش المزارع المقيم على أرضه الزراعية.

2) علاقة تعدي:

ونقصد بها تعدي طرف على طرف من اجل مصلحة وفائدة لمجتمعه، ومن بين علاقات التعدي بين الريف والمدينة نجد أولا النزوح الريفي ال المدينة (تريف المدينة) حيث سكان الريف بهجرتهم نحو المدينة يعتدون على خصوصيات المدينة ومميزاتها، وفي الجهة المقابلة نجد ثانيا التوسع العمراني علي الأراضي الفلاحية (تمدين الريف)، حيث سكان المدن ببنائهم على الأراضي الفلاحية من اجل تقليل الازدحام على المدينة وهروبا من اشكال التلوث فهم يعتدون على خصائص الريف.

أولا الهجرة نحو المدينة (تريف المدينة):

الهجرة ظاهرة جغرافية قديمة ظهرت بظهور الإنسان على وجه الأرض وهي تعكس رغبة الإنسان في الحركة والانتقال من موطن إقامته الدائمة والذي يصعب العيش فيه إلى موطن آخر يعتقد أنه الأفضل لتحقيق ما عجز عنه في بيئته الأصلي.

وقد تطورت هذه الظاهرة مع نشأة المدينة التي كانت سببا في رغبة الإنسان للتعايش بطريقة يضمن فيه استقراره إذ انتقل تدريجيا من الريف والصحراء والغابات للوصول إلى مفهوم جديد ألا وهو المدينة التي تميزت في فجر قيامها بانضمام بعض القرى لبعضها البعض واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما وقد جاءت هذه المرحلة بعد مرحلة قيام الزراعة والصناعات اليدوية. وقد سلكت الهجرة مسارا ايجابيا في بداية نشأة المدينة بمساهمة المهاجرين في وضع القاعدة الأساسية لبناء مختلف الحلقات التي ترتكز عليها المدينة ولكن مع مرور الزمن وتحت ضغوط التحضر الذي فرضه النمو السكاني عكس ايجابية الهجرة إلى ظاهرة سلبية وجب الحد منها، ومن هذا المنطلق خلقت عدة مدارس واتجاهات وأصدرت عدة أبحاث

ودراسات تناولت موضوع الهجرة بمختلف أبعاده وأسبابه وانعكاساتها وبحكم انصهاره وارتباطه ارتباطا وثيقا بتطور المدن واستقطابها كان من الضروري قبل الشروع في هذا البحث تحديد المفاهيم والمصطلحات التي اختلف الباحثون فيما بينهم بتفصيل معانيها من جهة واتفق في جوهرها واستنباط من جهة ثانية العلاقة الوطيدة بين المفهومين الهجرة والاستقطاب الحضري والتطرق إلى كل مفهوم له علاقةبهاذ الارتباط للتمكنمن دراسة الموضوع.

ومن بين الأسباب التي تدفع الساكنة الريفية الي الهجرة نحو المدينة نجد:

1-الأمل في الحصول على العمل: حيث ظل السبب الأول للهجرة منذ مدة طويلة هو الحصول على أجر أو لتحسين الدخل الفردي للشخص المهاجر هروبا من الدخل المنخفض الذي يجنيه في بيئته ولكن هذا لا يتحقق دائما فيكل البيئات وتبقى الفرص الأفضل والأكثر تنوعا لذوي المستوى التعليمي.

2-قلة الحواجز التي تحول دون الهجرة : وخصوصا الحواجز المادية مثل المسافة فإمكانية الوصول عن طريق توفر الطرق ووسائل النقل والمواصلات تشجع على عملية الهجرة كما تسمح العوامل الاجتماعية والمتمثلة في شبكة الأصدقاء والأقارب علي تهيئة الظروف للاستقرار في الموطن المستقطب للمهاجرين.

3-أفضلية الخدمات والمرافق في المدينة : فتوفر فرص التعليم لاسيما على مستويات أعلى من التعليم الأساسي والخدمات الصحية والتجهيزات الإدارية والتجارية وحتى الترفيهية يغري الكثير من الريفيين للاستقرار بالمدن هروب امن الفقر وتدني ظروف المعيشة بيئتهم رغم ما قد يعانونه من مرارة العيش إذا ما اتخذت البيوت التصديرية مأوى لهم أين رداءة الخدمات المقدمة وانتشار الأمراض والتي من الصعب أن تكون حافزا للهجرة.

ثانيا التوسع العمراني:

-يمكن تعريف التوسع العمراني علي انه زيادة رقعة المدن على حساب مختلف الأراضي بما في ذلك الأراضي الصالحة للزراعة، بسبب زيادة عدد السكان على نحو لم تعد تحتويه الأراضي التي كانت تشغل البنيات السكانية، وهذا ادي الي زيادة مساحة المدن على نحو غير الطبيعي وتزايد الكثافة السكانية فيها.[42]

-لا يختصر مفهوم التوسع العمراني علي بناء الوحدات السكانية فحسب، بل ان ذلك يشمل بناء المصانع العملاقة التي تسبب العديد من الاضرار البيئية والتي قد تبني بالقرب من التجمعات السكانية لعدم وجود

[42]- **الاشهب عمار**، مقياس التعمير والفلاحة في الجزائر، درس مقدم لطلبة السنة ثانية ماستر تحت عنوان التوسع العمراني والانفجار السكاني، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، باب الزوار، السنة الجامعية 2021/2020.

مساحات كافية من الأراضي في المناطق البعيدة من المدن، وتوسع المدن بقدر كبير ادي الي تقليل مساحات الأراضي القابلة للاستغلال الزراعي.

ومن بين أسباب التوسع العمراني علي حساب الأراضي الفلاحية نجد:

- ❑ وجود مساحات من الأراضي على أطراف المدن تعد أرخص سعرا. مما يؤدي الي توسيع رقعة المدن من خلال تلك المساحات.
- ❑ وجود كلفة معيشية اقل في المناطق التي تبعد عن مركز المدينة.
- ❑ وجود رغبة لدي معظم سكان المدينة في الابتعاد عن مصادر التلوث والضوضاء التي تكون عليها مراكز المدن.
- ❑ الانفجار السكاني على التجمعات العمرانية وزيادة الضغط على الخدمات والسلع ما يدفع الانسان الي التوسع العمراني علي المساحات المجاورة للمدن والتي غالبا تكون اما مساحات قابلة للاستغلال الزراعي او مساحات خضراء[43].
- ❑

IV. التدخلات و الاستراتيجيات المقترحة :

إن الهدف الرئيسي لتدخلنا هو إعادة الاعتبار للتجمعات الريفية وللنهوض بالتجمع العمراني، وتكون تنمية هذا الأخير ليس بتكديس المباني والمنشآت الخرسانية لأن هذه ليست تنمية بل قضاء على ثروة طبيعية. لكن نحن بتدخلنا نريد أن نجعل التجمع العمراني قطب وظيفي خدماتي يلبي حاجيات السكان وليستقطب عمراني بامتياز كما يُقر عليه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

ومن خلال دراستنا السابقة لمفهوم كل من المدينة والريف ونوع وطبيعة العلاقة بينهم، ارتأينا الي تقديم بعض التدخلات والاقتراحات من اجل إعادة الاعتبار للتجمعات الريفية للنهوض بالمدينة وهي كما يلي:

- اعداد برامج سكانية على المدي الطويل للمجالات الريفية من اجل حماية الأراضي الفلاحية من الاعتداء العمراني وذلك من خلال اقتراح واعداد مخططات للتهيئة الريفية وحساب تقديرات عدد السكان للتجمعات الريفية على المدي البعيد.

- وضع التجهيزات الضرورية في الأرياف خاصة التجهيزات التعلمية والصحية من اجل التقليل من نسبة البطالة والامية في الريف وتحسين الصحة العامة للساكنة الريفية.

[43]- **الاشهب عمار**، مقياس التعمير والفلاحة في الجزائر، درس مقدم لطلبة السنة ثانية ماستر تحت عنوان التوسع العمراني والانفجار السكاني، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، باب الزوار، السنة الجامعية 2021/2020.

- ضمان تحقيق سكن ريفي بنشاط ريفي وبالتالي تحقيق تنمية محلية.
- تفعيل دور التجمعات الريفية في قطاع الفلاحة وجعل التجمع العمراني قطاع خدماتي.
- الاستغلال الأمثل للمصادر الطبيعية في البلدية وتغطية العجز في مصادر المياه بوضع الاستراتيجيات الفعالة للتنمية.
- ضمان التوازن الاجتماعي الاقتصادي في التجمعات الريفية.
- ضمان استغلال متوازن وجيد للأراضي الفلاحية.
- ضمان توجيه أمثل للعقار الفلاحي للأرياف والتحكم في استغلاله.
- ضمان تنويع النشاطات الفلاحية الزراعية في جو من التنافسية وبالتالي تحقيق الجودة.
- فك العزلة عن المناطق الريفية ومناطق الظل بأنشاء الطرقات والمسالك الريفية وتوفير النقل بهدف تسهيل تسويق المنتوجات الزراعية للأرياف وسهولة التنقل المواطنين الريفين العاملون في المدينة وبالتالي تخفيف الضغط على المدينة.
- توفير مناصب الشغل لليد العاملة الريفية عن طريق دعم الفلاحين الريفين (الدعم الريفي) وبالتالي التقليل من الهجرة الريفية والنزوح الريفي نحو المدينة وبذلك نحافظ علي امن المدينة والتقليل من اتشار الجريمة بسبب عدم قدرة المدينة بتوفير حاجبات ومتطلبات سكانها.
- تشجيع السياحة الريفية عن طريق توفير النقل والامن والنظافة في التجمعات الريفية من اجل جذب سكان المدن لقضاء عطلاتهم الصيفية او نهاية الأسبوع والسهر على توفير الراحة لهم من اجل تقديم مردود جيد في العمل من جهة، ومن جهة اخري استقطاب السياح الأجانب لزيارات التجمعات الريفية وبذلك تحقق المدينة أرباحا من خلال مصاريف النقل والفنادق والاكل.

الخاتمة:

تعتبر الالتفاتة إلى دراسة التجمعات الريفية بمثابة إنعاش للأرياف الجزائرية خاصة في ظل الاستراتيجيات الوطنية المتبعة حاليا التي قد تنتهي باضمحلال الريف الجزائري تماما فهذه الاستراتيجيات إما أنها تدعم الريف بطريقة خاطئة وإما تقوم بتجاهله وتولي جميع اهتماماتها للمدن.

لكن نحن ومن خلال دراستنا لموضوع التجمعات الريفية وكيفية تنظيمها وتوظيفها وإعادة اعتبارها بينا أن الريف وبصفة عامة يمكن له أن يحقق تنمية شاملة مستدامة، وذلك بأبسط الطرق فالتنمية بمفهومها الصحيح ليست بمعنى تكديس وتضخيم البنايات وخلق أنشطة...إلخ بل هي استغلال ما هو موجود لتحقيق

أهداف مختلفة في مجالات متعددة ونلخص كلمة تنمية في العبارة التالية": الجيد بما هو موجود. «وهذه العبارة تعتبر نقطة انطلاقتنا في انجاز هذا العمل.

وختاما لعملنا المتمثل في إعادة الاعتبار للتجمعات الريفية للنهوض بالمدينة نقول أن التجمعات الريفية هي الأداة الوحيدة لإخراجنا من جميع الأزمات على الصعيد المحلي و الوطني ومن اجل النهوض و تطوير المدينة فهي تتشكل من جميع المؤشرات التي تُرّكُ ب ما يعرف بالتنمية المستدامة أو نقول التنمية الشاملة المستدامة.

المراجع والمصادر

[1]– **هناء محمد الجوهري**، علم الاجتماع الحضري، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان الأردن، 2009،ص45.

[2]– **عبد الله عطوي**، جغرافية المدن الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2002،ص

[3]– **عالية حبيب–نجوى عبد الحميد سعد الله**–علياء شكرى –محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، ص 78.

[4]–**علي سالم الشواورة**، كتاب التخطيط في العمران الريفي والحضري ص 43، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2012

[5]– **هبة فاروق القباني**، دراسة التجمعات الحضرية في سورية، 2007مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط العمراني والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق،2007ص 26–30.

[6]– **عبد الله عطوي**، جغرافية المدن الجزء الثاني، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،2002، ص53

[7]– **الاشهب عمار**، مقياس التعمير والفلاحة في الجزائر، درس مقدم لطلبة السنة ثانية ماستر تحت عنوان التوسع العمراني والانفجار السكاني، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، باب الزوار، السنة الجامعية 2021/2020.

[8]– **الاشهب عمار**، مقياس التعمير والفلاحة في الجزائر، درس مقدم لطلبة السنة ثانية ماستر تحت عنوان التوسع العمراني والانفجار السكاني، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، باب الزوار، السنة الجامعية 2021/2020.

الفاعليين المحليين في الفعل التنموي بالجماعات الترابية: بين غياب التصور وضعف التنمية، حالة جماعة العليين، عمالة المضيق –الفنيدق (المغرب)

Local Actors in DevelopmentActs of territorialscommunity: betweenlack of vision and weakdevelopment, the situation of the allyyincommunityM'diq– FnideqPrefecture (Morocco).

المداني بونيت

باحث بسلك الدكتوراه، مختبر إعداد المجال والتنمية الترابية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة – المغرب.

البريد الإلكتروني: bounitelmadani@gmail.com

ملخص:

إن نجاح الفعل التنموي بمجال ما، رهين بتنسيق مسبق بين كل الفاعلين، بأهداف واضحة، وأي خلل في هذا المسار ينعكس سلبا على التنمية. مقالنا هذا يهدف إلى قياس وضعية التنمية في جماعة العليين، والحال أنها تتميز بموقع استراتيجي بالنسبة للمجموعة الحضرية التطوانية، فضلا عن موارد طبيعية، ترابية، وبشرية مهمة، لكن في المقابل من ذلك، مسار التنمية فيها متعثر بين تعدد متدخلين أهمهم؛ الجماعة الترابية وجمعيات المجتمع المدني. منهجيا اعتمدنا المنهج الوصفي مع الطريقة الاستقرائية والاستنباطية، ميدانيا استجوبنا أعضاء المجلس الجماعي، والجمعيات النشيطة. توصلنا أن وثائق التخطيط التنموي صورية بمنطلقات ضعيفة الحجة، أما أهداف برامج العمل فهي بعيدة عن واقع و انتظارات السكان، جدول أعمل دورات المجلس لا تركز على النقط الملحة (الصحة، التعليم، البيئة،...). الجمعيات عددها يصل إلى 27، 14% منها هي النشيطة، و86% لم يسبق لها أن قامت بنشاط واحد. تأكد لنا إذن أن الكل يتمنى الدفع بالمسار التنموي التمني غير المرفق بالعمل الحكيم والتدخل الفعلي، لن يغير شيئا من واقع جماعة العليين إنسانا ومجالا.

الكلمات المفاتيح:

الفاعل المحلي، الفعل التنموي، جماعة العليين – المضيق، الفنيدق (المغرب).

Abstract

This article aims at measuring the development situation in the allyyin community, as it is characterized by a strategic position in relation to the Tetouanian urban group, as well as important natural and human resources. on the hand, itslevel of developmentisweak. We focused on the inductive and proactive approach and the descriptive approach, and we have interviewed members of the collective council and the active societies. We found that the development planning documents are weak, and the objectivesif the programs of action are from the reality and expectations of the population. The agenda of the council's sessions does not focus on pressing issues (health, education, environment, etc,…). 14% of associations are active, and 86% have never been active. We have been assured, therfore, thateveryonewhowishes for development, and wishesthat are not accompaned by actual intervention, will not change the reality of the allyyincommunity.

Keywords: Local actor, Developmentact, Allyyincommunity – M'diq, FnideqPrefecture, Morocco.

مقدمة:

لقد ارتبط مفهوم التنمية بعملية تدبير مختلف موارد مجال ترابي معين، في أفق الاستجابة لحاجات السكان، وبالعودة للاقتصادي الفرنسي "François Perroux" سنة 1961 الذي اعتبر التنمية هي منطلق وأساس خلق بناء اقتصادي واجتماعي رصين[44]. في هذا الإطار سنمنح فسحة مهمة للتطرق لمكونات وخصوصيات المجلس الجماعي لجماعة العليين، كجهاز إداري مكلف بتدبير شؤونها، في أفق التطرق لمختلف التدخلات التي همت الدفع بمسار الفعل التنموي، سواء في صيغتها الرسمية (تدخلات المصالح الرسمية)، أو في صيغتها المدنية (جمعيات المجتمع المدني). لا بأس، ونحن في هذا الصدد، قبل الخوض في غمار مختلف تلك التدخلات، أن ننطلق من قراءة تحليلية للميثاق الجماعي للتنمية، باعتباره أساس

ومنطلق كل الرؤى التي همت التخطيط والتنمية، هدفنا من وراء كل ذلك، أن نتبين مدى وضوح الرؤية على الأقل على مستوى إعداد الوثائق الرسمية في مستوى المخطط الجماعي للتنمية، وإلا فكيف لنا أن نخطط ونحن نفتقر للقاعدة الأساس والتي تتمثل في إعداد المخططات؟

أما جمعيات المجتمع المدني فهي الأخرى شريك وفاعل في التنمية، لها إطار قانوني تشتغل ضمنه، هدفها الأساسي هو مساعدة المواطنين في تحسين ظروف عيشهم، من خلال فتح علاقات شراكة مع مصادر الدعم لمشاريعهم، بحق إن هي اشتغلت بشروطها ستبرز نتائجها، وستحقق أهدافها. في هذا الصدد سنحاول مسائلة بنية الجمعيات وتركيبتها بجماعة العليين، قصد موقعتها ومعها المجلس الجماعي المدبر لشؤون الجماعة، ضمن درجة مساهمتهما في الدفع بمسار التنمية، والإستجابةلانتظارات السكان.

1- توطين جماعة العليين ضمن إطارها العام

قبليا تتأطر جماعة العليين ضمن قبيلة الحوز، على المستوى الإداري، تنتمي لعمالة المضيق الفنيدق، سنة 1992 كانت بمثابة تاريخ استقلالها بمجالها الترابي، بعدما كانت قبل تلك الفترة تشكل مجالا واحدا مع جماعة الملاليين، تقع ضمن الشمال الغربي من المملكة، بجهة طنجة – تطوان، عمالة المضيق –الفنيدق، والتي تكونها ثلاث بلديات (بلدية المضيق، بلدية الفنيدق، وبلدية مارتيل)، وجماعتين قرويتين (جماعة بليونش، وجماعة العليين موضوع الدراسة). مساحتها تبلغ 110 كلم^2، بحمولة ديمغرافية مهمة استقر عددها في حدود 6126 نسمة سنة 2004، بعدما استقر حسب إحصاء 1994 عند 5654 نسمة. وما دمنا ضمن مجال ريفي فتنظيمه الاجتماعي لازال تقليديا، تؤطره مجموعة من المداشر، رسميا عددها يصل إلى 13 دوارا[45]: مركز العليين، أفراسو، حراقة، فرسيوة، بوجميل، الكدانة، أكنان، بلوازن، الكوف الفوقي، الكوف السفلي، واد زرجون، البين، الكثافة السكانية تصل حوالي 52 نسمة/ كلم 2، من الشمال تحدها بلدية الفنيدق، والجماعة القروية تغرامت، التي تنتمي لإقليم فحص أنجرة، بلدية المضيق تحدها من الشرق، ومن الجنوب نجد الجماعة القروية الملاليين، وصدينة، اللتان تنتميان لإقليم تطوان، تربطها الطريق الوطنية رقم 13 بالكيانات المحيطة بها، (الخريطة رقم 1).

خريطة رقم 1: توطين المجال المدروس ضمن عمالة المضيق - الفنيدق

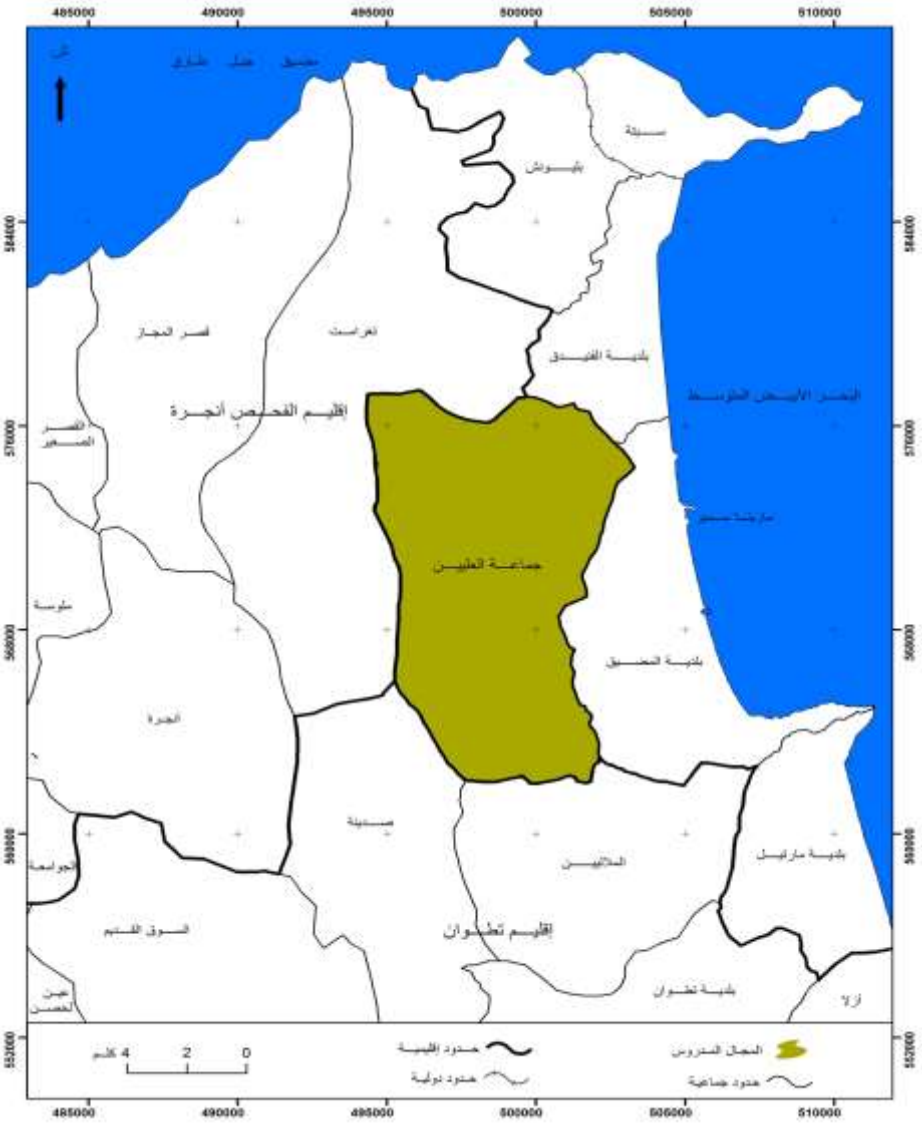

المصدر: انجاز شخصي اعتمادا على معطيات من الوكالة الحضرية لتطوان.

2- **الإشكالية:**

يقتضي تفعيل مشاريع تنموية للاستجابة لانتظارات المواطنين الإشراف الدائم من طرف إدارات منوطة بها هذه المهام، بتنسيق مع الفاعلين الآخرين، تعمل على وضع سيناريو مدروس بشكل مدقق، يتضمن نقط القوة والضعف، الإمكانات والحاجيات، ترتيب الأولويات،مع إشراك المواطنين في وضعها، ومختلف الفاعلين، وربطها بغلاف زمني لتحقيقها، تم وضع كل هذا في برنامج مكتوب يتعاقد عليه الجميع؛ مجلس جماعي، متدخليين خارجيين، ومنظمات المجتمع المدني، واقتراح لجن مختلطة مشرفة على تنزيله، فعلى الرغم من توفر جماعة العليين على كل هذه الشروط إلا أن مستوى التنمية فيها ضعيف، وما يعزز ذلك هو وضعها الواقعي، هي جماعة قروية قريبة من المدينة، بمؤهلات مجالية، طبيعية وبشرية مهمة، لكن ينقصها الاستثمار الأمثل والتدبير المعقلن، مما يؤكد أن المسار التنموي بهذه الجماعة تشوبه اختلالات تحد من فعاليته، ما يدفعنا لطرح السؤال التالي:

أي تصور للمجلس المسير لجماعة العليين في الاستجابة لرهانات التنمية؟ وما دور المجتمع المدني في متابعة ومحاسبة هذا المجلس؟

3- **الفروض:**

- هناك أهداف ومشاريع يخطط لها، لكنها تفتقد للتنزيل؛
- غياب تصور كاف لدى المجلس الجماعي، بمقدوره أن يفقد المعنى لتدخلاته؛
- زخم الجمعيات أتى استجابة لموضى امتلاك جمعية، وليس وسيلة قانونية لطرق أبواب التنمية؛
- انسحاب المجتمع المدني من متابعة ومحاسبة المدبر ساهم في تعثر مسار التنمية.

4- **دواعي وأهداف البحث:**

انطلق التفكير في إنجاز هذا البحث استجابة لمجموعة من الأهداف والتي تتمثل في:

- اكتساب المهارات العلمية في التعامل مع القضايا المجالية ورصد تأثيراتها التفاعلية؛
- مَوقَعة جماعة العيين ضمن العوائق التي تواجه التنزيل الفعلي لمختلف المشاريع والأهداف التنموية، في أفق تجاوزها؛
- الرغبة في المساهمة العلمية في دراسة دور الفاعليين المحليين في مسار التنمية.

5- **المنهج العلمي المتبع:**

- **تكامل بين الاستقراء والاستنباط:** اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي بشكل كبير ولكن لا ينفي مزاوجته مع المنهج الاستنباطي والذي بدونهما معا لا يستقيم سنام أي دراسة علمية نظرا للتكامل الذي يحققانه.

– **المنهج الوصفي:** المنهج الوصفي يعتمد دراسة الواقع / الظاهرة كما هي، ويوجه اهتمامه بوصفها وصفا دقيقا من خلال التعبير الكمي أو الكيفي، الأول يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما الثاني فيحولها إلى أرقام إحصائية لتوضيح مقدرها وحجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى[46].

وقد ارتبط المنهج الوصفي في بدايته، بشكل كبير بدراسة ومعالجة الإشكالات التي تطرحها العلوم الإنسانية، والتي بعدها انفتحت على مناهج العلوم التجريبية ولو بدرجة أقل نظرا لخصوصيات الإنسان وارتباطاته.

6-طريقة وأدوات البحث:

– الطريقة: للتحقيقات الميدانية دور أساسي في العمل الجغرافي، بل هي السبيل الوحيد لاستقراء الواقع والظواهر التي تغيب في المعطيات الرسمية، ليبقى الميدان هو المصدر الأساسي لهذه المعطيات. ومن خلال صيغ رياضية محددة يتم تحديد العينة المستهدفة للدراسة.

وبناء على ذلك أنجزنا ما يلي:

- **استمارة موجهة لجمعيات المجتمع المدني**

لما أصبح المجتمع المدني شريكا أساسيا إلى جانب مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، في مشاريع التنمية، وبغية الإحاطة بمدى فعالية وحركية المجتمع، كان لزاما علينا تخصيص استمارة لذلك، وكان المنطلق والهدف، هو التوصل إلى مستوى أداء الجمعيات، من خلال الوصول لمختلف المعلومات عن أعضاءها، بالإضافة إلى أهدافها، انجازاتها، وكذا العراقيل التي تحول دون تحقيق أهدافها إن كانت، ويخص الأمر فقط الجمعيات النشيطة، والتي لا تتجاوز أربع جمعيات، من حوالي ثلاثين جمعية داخل جماعة العليين.

- **استمارة موجهة للمستشارين الجماعين بجماعة العليين**

المشاركة في تسير وتدبير قضايا الجماعة، من بين المهام الموكولة للمستشار الجماعي، وكي نتمكن من تكوين تصور عام عن المجلس الجماعي، وقياس مدى نجاعة السبل المتخذة لتدبير مختلف القضايا الخاصة بالجماعة، التجأنا لاستجواب المستشارين الجماعيين، بشكل شامل وذلك من خلال محاولة الإحاطة بالمعلومات الخاصة بهم، وكذا كفاءتهم ومدى وعيهم السياسي بالمهام التي وكلت إليهم، في أفق استشراف مدى قدرة المجلس الجماعي على تجاوز مختلف الاختلالات التي تعيشها الجماعة.

– **الأدوات:** للتحقيقات الميدانية دور أساسي في العمل الجغرافي، بل هي السبيل الوحيد لاستقراء الواقع والظواهر التي تغيب في المعطيات الرسمية، ليبقى الميدان هو المصدر الأساسي لهذه المعطيات. ومن خلال المسح الشامل لمجتمع الدراسة باعتباره محدود وسهل ضبطه، وقد اعتمدنا فيها على الإستمارات.

وقصد استغلال معطيات العمل الميداني اعتمدنا برنامج EXCEL في استثمارها إحصائيا، وبرنامج ARC GIS، في تناولها الكرطوغرافي.

7– النتائج:

7–1– المخطط الجماعي للتنمية (PCD)، 2012 – 2017 لجماعة العليين: استمرار في إنتاج الوثائق عديمة الجدوى

7–1–1– مراحل إعداد المخطط الجماعي للتنمية: تبقى في معظمها صورية

لقد تم إنجاز المخطط الجماعي بإشراف مباشر من جمعية "تاركا" للتنمية المستدامة، وبدعم من وكالة إنعاش وتنمية الشمال، والمديرية العامة للجماعات المحلية. تَم الانتهاء من ذلك شهر يوليوز سنة 2012، إذ أعطيت الانطلاقة الرسمية لإعداد هذا المخطط على مستوى عمالة المضيق– الفنيدق بتاريخ 28 دجنبر 2009، بحضور ممثلين عن مختلف المصالح الخارجية وأعضاء مجلس جماعة العليين، وممثلين عن جمعية "تاركا". بالنسبة لجماعة العليين أعطيت انطلاقة إعداد المخطط الجماعي في 22 أبريل 2010، وتم بذلك تشكيل الفريق التقني المكلف بعملية الإعداد. القيام ببحث ميداني، كان من بين المهام الأولى التي أقدم عليها الفريق، إذ تمت تعبئة استمارات تخص الساكنة، لفترة امتدت لـ36 يوما. للتدقيق في هذا الأمر، نحن هنا بصدد مرحلة جمع المعطيات، التي يأتي قبلها ملئ الاستمارة، إذ ليس هنالك أي إشارة في ثنايا الوثيقة رهن الدراسة، حول الطريقة العلمية التي أخذت بها العينة، وعلى الرغم من أن هناك إشارة تفيد أن البحث الميداني شمل كل مداشر الجماعة، مع العلم أن عددا المدشر يصل إلى 13مدشرا، بعدد الأسر يبلغ 1194 أسرة، وعلى ما يبدو فالأمر لا يكاد يعدو أن يكون فقط مقابلات مع سكان المداشر، في إطار الزيارات التي قام بها الفريق التقني لها. إذ تم استغلال مختلف تلك المعطيات، وتحويلها إلى نسب مئوية، وكانت موضوع تقرير واقع الحال لجماعة العليين، إلى أي حديمكننا اعتماد تلك الأرقام والنسب التي تم التوصل إليها مادامت الطريقة المعتمدة في جمعها غير علمية؟، والحال أنها تمت بشكل عفوي ارتجالي بالدرجة الأولى.

7–1–2–وثيقة واقع الحال: تم التوصل بقرارات لكنها موقوفة التنفيذ، منطلقها لم يكن سليما

الانطلاق من دراسة تشخيصية للإحاطة بالإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للجماعة كان من بين العناصر اللازم توفرها بوثيقة المخطط الجماعي للتنمية[47]، وهذا الأمر يبقى حاضرا في المخطط

الجماعي لجماعة العليين، الهدف من إيراده، على شكل تلخيص تركيبي لوثيقة واقع الحال، اعتباره منطلقا للتطرق لمختلف العناصر الأخرى، لكن التأمل في تركيبته والطريقة، التي تصاغ بها الجداول في شكلها العام، يظهر أن نقصا ما يعتريها. مختلف الجوانب الاجتماعية تعاني من تأخر ونقص كبيرين، يكفي التأمل في الخانة التي تحمل نقط القوة، فذلك يبعث على الارتياح على الأقل على المستوى الشكلي، لكن التمعن في نقط الضعف، يجعلك أمام واقع الحال الحقيقي لجماعة العليين، إذ ليس هنالك تكافؤ وتوازن بين الجانبين.

فمهما كانت نقط القوة تبقى نقط الضعف أثقل منها. لسنا هنا بصدد صناعة صورة سوداوية عن واقع الجماعة، إنما مصدر هذا فقط تحري الدقة والتدقيق، ما دام الأمر يتعلق بمشروع مفتوح للرقي بأوضاع الجماعة وتجاوز صعابها، هدفنا من كل ذلك، قبل التطرق للمنجزات – إن وجدت – اختبار مدى سلامة المنطلقات، والتي حتما كل النتائج مرتبطة بها.

نسجل بداية أن كل الجداول التي تم تسطيرها بالوثيقة، والمعطيات التي تحتويها بها نقص علمي في إنجازها، المنطلق العلمي لم يكن سليما بالشكل المطلوب، عجز واضح وجلي على مستوى التعامل مع مختلف العناصر التي تم التطرق لها، حتما التوفر على صورة واضحة للواقع الحقيقي الاجتماعي، الاقتصادي، المجالي، سيسهل مسؤولية الوقوف على الجوانب التي تستدعي الأولوية في التدخل، لنكون من جديد في صدام مع السؤال التقليدي، من يدبر ويسر شؤون الجماعة؟ بأي كفاءة؟ وبأي تصور؟ كي نكون منطقيين إنجاز المخطط الجماعي للتنمية، أتى بصيغة إلزامية، وجوبا على كل الجماعات القروية والحضرية التوفر عليه، لنحصر مجمل القول في هذا الصدد، ونتأكد أن الأمر يتعلق بوثيقة سترفع للجهات الوصية، الأشواط التي ستقطعها، شكلها وكذا محتواها يبقى أمرا ثانويا.

لو كنا بالفعل نسعى لتحقيق تنمية مستدامة: développement durable)ظهر هذا المفهوم في الآونة الأخيرة لأسباب نذكر منها: الانفجار الديمغرافي؛ – الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية؛ – تدمير البيئة؛ – تجاهل الساكنة وعدم اعتبارها العنصر الفاعل في التنمية. وهذا ما دفع منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة FAO إلى التأكيد في سنة 1995 أنه لا يمكن تحقيق تنمية قروية مستدامة دون الأخذ بعين الاعتبار: – الاستدامة الإيكولوجية؛ – الاستدامة التقنية (جعل التقنيات سهلة الوصول من طرف الساكنة)؛ – الاستدامة الاقتصادية (الأمن الغذائي)؛ – الاستدامة الاجتماعية (استجابة المشاريع التنموية لحاجات الساكنة)، وفي ظل هذه الوضعية عقدت الأمم المتحدة مؤتمرات وأحدثت لجنة دولية للبيئة والتنمية.)[48]بشكل رصين ومقبول، وراء إنجاز المخطط الجماعي للتنمية، فذلك يستدعي مجموعة من

الخطوات الواجب الامتثال لها خصوصا في المراحل الأولى، ويتعلق الأمر بالمعايير العلمية السليمة من اختيار العينة إلى الوصول للنتائج، هو مسار علمي أبعد ما يكون من الارتجال والعفوية، سنقبض العنان عن القول في هذا الأمر، للبحث في قضايا التنمية التي تم التطرق لها.

7-1-3- منتدى التشخيص التشاركي: إطار للتشاور والتشارك، نتائجه تبقى مجرد تمنيات

7-1-3-1- الحلول المقترحة لمختلف الورشات التي تم تنظيمها: تبقى جامدة في شكلها النظري

لن نخوض هنا في الحلول التي تم وضعها للمشاكل المعلقة بقدر ما سنحاول استنطاقها، هل هي بالفعل حلول مقبولة من ناحية إنزالها؟ وهل تستطيع أن تكون في مستوى الإجابة المقنعة لمختلف تلك التساؤلات المطروحة سلفا؟ لكن قبل ذلك، لنا أن نعرف الصيغة التي وضعت بها المشاكل المسطرة، هل بالفعل هي خاضعة لمنطق معين؟ كي يتأكد لنا ذلك سنعتمد على عنصر الفلاحة على سبيل المثال، لاستقراء ما تم التوصل إليه، هذا فباعتبارنا ضمن مجال قروي فالفلاحة التي تشكل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي تعتريها مجموعة من المشاكل حسب ما تم تسطيره في المخطط الجماعي للتنمية، وهي:

- ارتفاع أثمنة أعلاف الماشية والأسمدة والبذور المختارة؛ -فيضانات الأودية؛
- مخلفات استغلال المقالع على الأنشطة الفلاحية؛ -عدم وجود تعاونيات فلاحية؛
- ارتفاع ثمن الأرض وأثرها على المساحات الزراعية؛ -هجرة الشباب وعزوفهم عن امتهان الفلاحة؛ – عدم استغلال السوق الأسبوعي؛ – ارتفاع نسبة البطالة لغياب الاستثمار؛البطالة.[49]

تحديد المشاكل التي يعرفها قطاع معين لا يأتي بشكل اعتباطي، بل يسري حسب خطورة المشاكل، أكثر من ذلك كي تتضح الرؤية بشكل جلي، حبذا لو تم تبويب تلك المشاكل حسب نوعها، وألا يتم فقط تسطيرها بشكل عشوائي، الهدف في الأخير هو صناعة وثيقة تكون لها جدوى، على الأقل في التخطيط والتدبير، وبالعودة للفلاحة بجماعة العليين، بناء على العمل الميداني الذي قمنا به، هل بالفعل النشاط الفلاحي مشكلته الأساسية هي ارتفاع أعلاف الماشية والأسمدة والبذور، قد يكون كذلك، لكن بالنسبة لنا الانطلاق بتشخيص السيرورة التي يأخذها النشاط، و السلوك الفلاحي بالجماعة، له دور مهم، قبل هذا وذاك، لا يمكننا أن نتحدث عن نشاط فلاحي منتج، بدون التركيز على مؤهلاته الأساسية، على اعتبار أن التربة والماء هي الرأسمال الحقيقي الذي يضمن استمرار عملية الإنتاج، تدبيرهما بالشكل الأمثل، لا محالة، سيكون لها نتائج ايجابية على النشاط الفلاحي، وهذا الأمر يبقى غائبا في تصور السكان، وهو الشيء الذي يحتاج التدقيق والتحسيس في الآن نفسه، أما ما هو تقني فسهل التغلب عليه. ومن بين المشاكل

الأخرى، التي تعاني منها الفلاحية نجد عدم استغلال السوق الأسبوعي، قد يكون إدراج هذا المشكل متعلق بفسحة يستغلها الفلاح لعرض منتوجاتها، لكن في الحقيقة، النشاط الفلاحي في عمومه بجماعة العليين يبقى معاشيا بالدرجة الأولى، وقد يبقى ذلك مقبولا، ولكن أن نجد أن مشكل الفلاحة هو ارتفاع نسبة البطالة لغياب الاستثمار، أمر غير مستساغ، لأنه أبعد ما يكون من الفلاحة كنشاط يدخل فقط ضمن الأنشطة الاقتصادية المكونة لجماعة العليين. أما الحلول التي تم اقتراحها فلا تعدو أن تكون فقط مجرد متمنيات مهما بلغت، تبقى عير كافية ولا تجيب عن المشاكل المعلقة لأن الأمر تجاوز فقط الخطاب ليرتبط بشكل مباشر بالتطبيق واتخاذ تدابير تنزيله.

7-1-3-2- استراتيجية التنمية وخطة العمل: دعم الفلاحة وتنشيط السياحة دعاماتها الأساسية

تم التوصل أنْ لا مفر من تأهيل النشاط الفلاحي، والرهان على السياحة، قصد تحسين ظروف عيش الساكنة، وحري بنا الإشارة، أن السياحة، ليست فقط رهان يُرَاهن عليه لضمان التنمية القروية، لكن تُبنى بالأساس على تثمين وحماية التراث بكل أنواعه[50]، ومن أجل ذلك، أنيطت للجماعة مهام تم تحديدها في:

- توزيع المسؤوليات بين الفاعلين المحليين؛
- توفير الظروف الملائمة لولوج المستثمرين إلى الجماعة؛
- الاهتمام بالبنية التحتية؛
- التشجيع على خلق الجمعيات والتعاونيات.

التوصل لخطة عمل استراتيجية تقتضي كذلك، وضع الخطوات الأولى للشروع في التطبيق، لكن تم الاقتصار فقط على تعليق كل تلك الآمال، في إطار مشاريع قد تتحقق وقد لا تتحقق، تمت عنونتها بالتخطيط الاستراتيجي، منحت فيها فسحة مهمة لوضع الأهداف، تناسلت عن الهدف العام المتمثل في فك العزلة وتنويع الأنشطة الاقتصادية بالجماعة، تم ربطها بشكل مباشر بنتائج منتظرة، في عمومها تنزع نحو غذ أفضل، لكن ما كان التمني يوما وسيلة لتحقيق الأهداف وتحسين ظروف العيش. بعد اطلاعنا على الوثيقة الأساس المعتمدة في التخطيط للتنمية المزعوم تحقيقها بجماعة العليين، تبين أن ثمة خلل وأعطاب عميقة، في مختلف الأشواط التي قطعتها الوثيقة في مرحلة الإنجاز، منها ما يتعلق بعدم ضبط المعنى الحقيقي لبعض المفاهيم، والتي يتم توظيفها بشكل اعتباطي، ومنها ما هو مرتبط بالمنهجية المتبعة، تجاوزا سنعتبر أن هناك منهجية على الرغم من أن الوثيقة بصفة عامة، تبقى مبعثرة الأطراف، اطلاعنا على المخطط الجماعي للجماعات المجاورة مثال جماعة الزيناتأكد لنا أن جمعية "تاركا" باعتبارها المشرفة على إنجاز تلك الوثائق لمختلف الجماعات القروية المحيطة بتطوان، اتبعت نفس المنهجية وتعاملت بنفس

الطريقة مع الوثيقتين. ماهي إذن النقط التي تحظى باهتمام المجلس الجماعي؟ هل تنسجم والمشاكل الحقيقية التي تستدعي التداول حولها؟

4-1-7-محاضر الجلسات: المجلس الجماعي لجماعة العليين مهمته الأولى التداول حول الميزانية

تعتبر محاضر الجلسات مادة دسمة، الولوج إليها يمكن الباحث من الإحاطة من جهة بمعظم المشاكل، التحديات والإكراهات التي تعيشها جماعة معينة، ومن جهة أخرى، تمكننا من الوقوف على سياسة التدبير التي ينهجها المجلس الجماعي، من خلال مدى اهتمامه بالمشاكل الحقيقة للمجال الذي تَحَمّل مسؤولية تدبيره، بناء على ذلك، ومن خلال استغلالنا لمحاضر الجلسات لجماعة العليين لمدة 10 سنوات، فبعد فرزنا لمختلف النقط التي تم التطرق لها والتي سطرت بجداول أعمالها، قمنا بتبويبها حسب الحقول والقطاعات التي تنتمي إليها. الهدف العام من ذلك، هو الإطلالة على جانب لا يستهان به من جوانب التدبير الجماعي لجماعة العليين.

إذا كان "المجلس الجماعي يفصل بمداولاته في قضايا الجماعة، ويتخذ لهذه الغاية التدابير اللازمة ليضمن للجماعة المحلية كامل نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"[51]،فمن خلال (الشكل رقم 1) يتبين أن النقط المشار لها، على اختلاف القضايا التي تعالجها، إلا أن الحيز الذي تشغله في اهتمامات المجلس الجماعي المسير يبقى محدودا، فالقضايا الجوهرية بالنسبة لجماعة العليين على اختلافها تبقى بعيدة عن النقط التي حظيت باهتمام المجلس.

بدءا بالنقص الملحوظ على مستوى التجهيزات والمرافق الضرورية في الحياة اليومية بل والمرتبطة مباشرة بالمواطنين فالصحة، قضايا التعليم، مشاكل البنية الطرقية، التزود بالماء الصالح للشرب، التي تعتبر القضايا الأساسية، بل هي التي تؤرق جل سكان الجماعة لا تمثل في المجموع سوى 18.23% فمثلا مشاكل الصحة ذكرت مرة واحدة بنسبة 00.55%، على مدى عشر سنوات، بل أكثر من ذلك، فحتى الألفاظ التي يتم اختيارها تكون فضفاضة وعامة، وفي الواقع، فالمركز الصحي الذي لايحمل من الدلالة إلا الاسم، لا يقدم حتى الخدمات الضرورية والأولية للساكنة، والتي يبلغ عددها حسب إحصاء 2004،6126 نسمة.

فيما يتعلق بالمقالع وما يحوم حولها، فلم تذكر إلا 3 مرات بنسبة 1.66%، والأمر هنا يتعلق بأمور إدارية لها علاقة بالشركات المستغلة لتلك المقالع، أما النتائج الكارثية على جميع الأصعدة سواء المتعلقة بالأضرار الصحية التي أصبحت تطارد السكان المعنيين، من أمراض تنفسية على اختلافها، والرعب جراء المتفجرات التي يتم استعمالها، والتي تترك أثرا سلبيا في نفوس السكان، وكذلك الغبار الذي تنفثه المقالع، والذي يؤثر على الأشجار التي أخذت لونا مغايرا للونها الطبيعي، وكذا المواشي، ناهيك عن

البيئة التي تَئِن تحت وطأة النهم والاستغلال الفاحش من طرف المستغلين لها، فالمورفولوجيا العامة للمشهد تغيرت، والإمكان المائي الذي يعتبر أساس استقرار السكان أصبح مهددا، مشاكل وأخرى كثيرة على أهميتها فهي آخر ما يُتَحدث فيه. ويأتي ذكر البيئة لمرتين بنسبة 1.10%.

المجال الغابوي، تم التطرق له 13 مرة بنسبة 7.18%، يبدو ظاهريا أن المجلس أولى اهتماما به باعتبار الغابة حاضرة بشكل ملفت بتراب الجماعة، بل تشغل مجالا لابأس به، لكن الزاوية التي منها يُنَاقش موضوع الغابة، معظمها يخص بيع المنتوج الغابوي، عدا نقطتين تتعلقان باحتلال الملك الغابوي.

قطاع التعليم بالجماعة في وضع حرج، بالفعل هناك مؤسسات تعليمية، لكنها تفتقر للتجهيزات الأساسية والضرورية، على مدى 10 سنوات لم يتم التداول حول مختلف تلك المشاكل، إلا 4 مرات بنسبة 2.21%، الحديث عن مثل هذه القطاعات التي تستدعي تدخل المصالح التابعة لها، لا يلغي توفر مجلس الجماعة على تصور محدد واضح للأولويات التي تستدعي التدخل. أما القضايا المتعلقة بالميزانية، وتشكيل اللجن وقراءة المحاضر السابقة، فتمثل ما مجموعه 26.93%، وهي القضايا التي تحظى باهتمام المجلس بل أن شؤون الميزانية تم التداول حولها 45 مرة، إذن هي الحاضر الثابت في كل الدورات، وبنفس الألفاظ، أما القرارات التي يتم اتخاذها فتبقى في أغلبها مجرد كلام يطلق على عواهنه، تغيب عنه عملية التنفيذ في أغلب الأحيان.

الحديث عن التسيير والتدبير المجالي، حضريا كان أو ريفيا يعتبر من بين التخصصات التي أصبحت تحظى باهتمام كبير، نظرا للرهانات والحمولات البشرية والمجالية التي أصبحت، تفترض التحكم فيها وحسن تدبيرها درءا للاختلالات التي قد تسفر عنها.

كلما حاولنا مقاربة أسلوب التدبير الذي يُدَبِّر به المجلس الجماعي لجماعة العليين أموره، سنجد أن الإشكال لا يتعلق فقط بترتيب الأولويات حسب الأهمية، بقدر ما يرتبط بالمجلس المسير، الذي في عموم مكونيه، لا يفقهون ولا يدرون حتى معنى بعض المفاهيم التي تمت مناقشتها والبث فيها، لنجد أن الارتجالية والعفوية هما السمتان اللتان يدبر بهما المجلس شؤونه.

شكل رقم 1: جرد لكل النقط التي تم التطرق لها في محاضر الجلسات بجماعة العليين 2003- 2012(%)

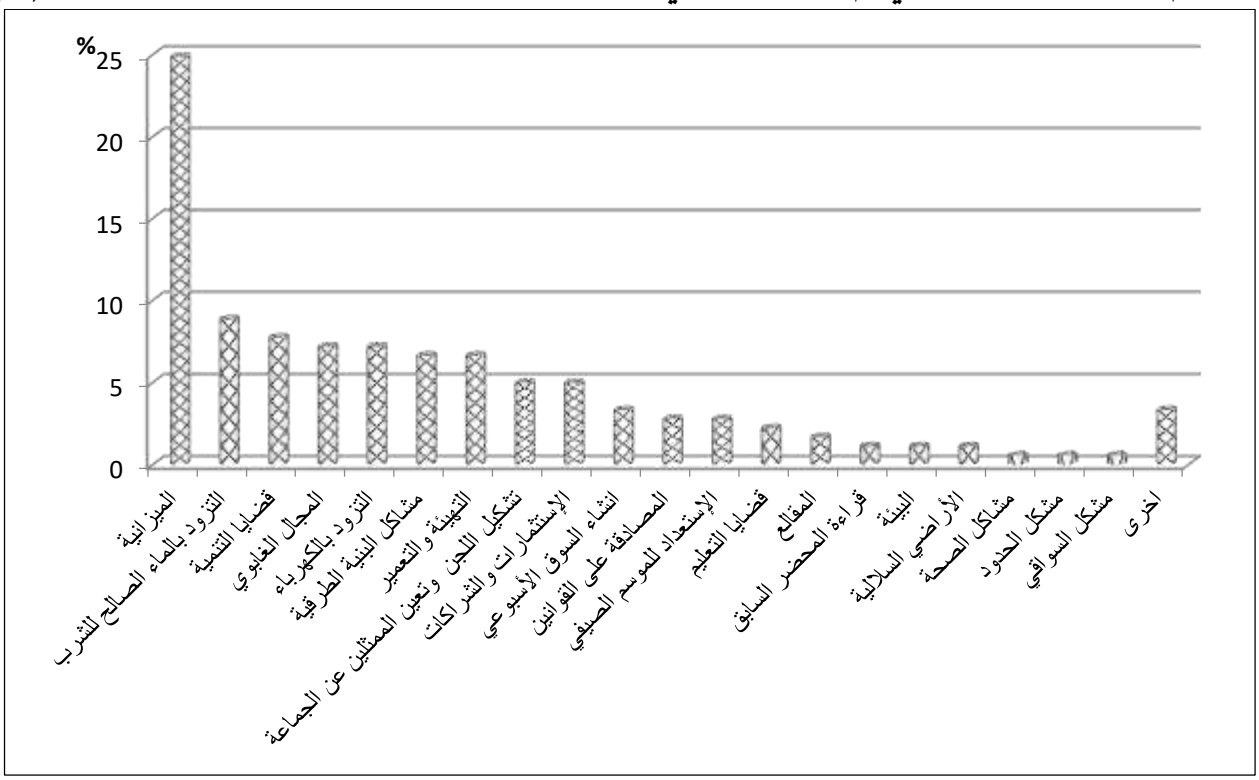

المصدر: استغلال شخصي لجدول أعمال محاضر الجلسات للمجلس الجماعي لجماعة العليين مابين2003- 2012.

2-7- قصور في المستوى الدراسي للمستشارين الجماعين: عن أي تنمية سنتحدث؟

في المادة 28 من الميثاق الجماعي الجديد 2009: "لا يجوز لأعضاء المجالس الجماعية الذين لا يثبتون توفرهم على مستوى تعليمي يعادل على الأقل مستوى نهاية الدروس الابتدائية أن ينتخبوا رؤساء ولا أن يزاولوا هذه المهام بصفة مؤقتة" وفي المادة 36 من نفس الميثاق، نسجل أن هناك إشارة لكون مشروع المخطط الجماعي للتنمية، يعده رئيس المجلس الجماعي. وضع سيجعلنا نطرح أسئلة، حول مدى كفاءة نخبنا على المستوى الوطني بصفة عامة، والوسط الريفي بصفة خاصة؟ وكذا مدى قدرتهم على الانخراط في مثل تلك المشاريع. أن ننتظر من رئيس جماعة بمستوى دراسي جد متواضع، يؤهله في أغلب الأحيان للقراءة مع تعثر واضح في الكتابة، أو العكس، هو بالفعل أمر غير منطقي.

سنحاول من خلال حالة المجلس الجماعي لجماعة العليين، أن نتمعن في المستويات الدراسية للمنتمين إليه، ويتبين أن ذووا المستوى الدراسي الذي يقف عند الكُتابْالقرآني، يمثلون ما نسبته 42%، 17% يحوم حولها ذوو المستوى الابتدائي، المستوى الثانوي الإعدادي والتأهيلي سقفهم يبلغ مستوى 22%، و 8% فقط هي التي يستحوذ عليها المستوى الجامعي. في البدء نشير أن المستوى الدراسي لرئيس الجماعة، باعتباره المشرف الأول على تسير وتدبير شؤونها، لا يتجاوز الثانوية الإعدادية، قد يعرف القراءة والكتابة، مساره الحزبي سيجعل منه سياسيا محنكا، ولكن بكل تأكيد لن تكون له القدرة على استيعاب

مختلف المفاهيم التي تحمل معاني ثقيلة (المخطط الجماعي للتنمية، الميثاق الجماعي، مخطط التهيئة، التنمية المستدامة، الحكامة، التخطيط والتدبير المعقلن،...)، بحكم مسؤوليته قد تتردد على سمعه مختلف تلك المفاهيم، لكن فهمه لها لن يتجاوز معناها السطحي البسيط، هذا الحكم لم يأتي بشكل اعتباطي، أو مجاني، بل كانت لنا معه لقاءات كان الهدف منها هو إحاطته بموضوع الدراسة التي نحن بصددها، لكن لم يستوعب بشكل مطلق ما أحاول إيصاله له، على الرغم من أن ذلك تم بشكل مبسط، وحاول في جوابه أن يدلني على مختلف المصالح التي تدخل ضمن مسؤوليته، والتي بإمكانها أن تزودنا بما نحن في حاجة إليه من وثائق، وجوابا على السؤال المعلق سالفا، التنمية التي يجب علينا أن نباشرها بجماعة العليين، ليس بمعناها المجالي، ولكن قبل كل ذلك نحن أحوج ما نكون لتنمية القدرات الذاتية للمشرفين على تسير الشأن العام المحلي للجماعة، (أعضاء المجلس الجماعي على الخصوص).

3-7- الأداء الجمعوي بجماعة العليين: تجربة في عمومها بطيئة

لقد حصل اقتناع بالأهمية القصوى التي يحظى بها إشراك المجتمع المدني، وإقحامه ضمن مجريات الحياة اليومية وما تستدعيه من تدخلات متزايدة، وعلى الرغم من الأشواط المهمة التي قطعتها الظاهرة الجمعوية على المستوى الوطني، إلا أن الحاجة للتقعيد الفعلي للنشاط الجمعوي إن من جانبه النظري أو الفعلي بات ملحا، فاليوم أحوج ما نكون من جمعيات تحمل في مشروعها الأساسي السمو بالفعل الجمعوي، في أفق الدفع بمسار التنمية للأمام، لأن الواقع بمجال دراستنا يحكي، مدى العجز الذي يحوم حول الجمعيات وأدائها، في الوقت الذي من الممكن أن تعتمد كشعلة حقيقية يستنير بها كل ما حركته رغبة العطاء والتطوع.

1-3-7- الجمعيات بجماعة العليين: عدد مهم، لكن النزر اليسير منها من لها نشاط فعلي

عدد الجمعيات بجماعة العليين يسجل حوالي 27 جمعية، ذات اعتراف رسمي أي بمعدل جمعيتين لكل مدشر، فرصة تنموية مهمة، لوحدها لو استغلت بالشكل الأمثل، لكانت دافعة لمسار الفعل التنموي الذي تأكدنا أنه لم يبرح مكانه، لكن كلما بَلغْنا أن 14.81%(الجدول رقم 1)، هي حظ النشيطة منها و ما يربو عن 85%، لا نشاط لها (الخريطة رقم 2)، بل سميت كذلك لكونها تتوفر على توصيل قانوني ولم تقم بأي نشاط مُذ أن أسست، وضع سيجعلنا منذ البداية نحسم في مدى هشاشة وضعف البناء الجمعوي بجماعة العليين، كيف لا والنزعة العامة لمسار التحديث الاجتماعي اليوم ترأسها فعاليات المجتمع المدني. على المستوى الوطني عرفت الظاهرة الجمعوية تطورا ملحوظا خلال السنين الماضية، خلال سنة 2003

سجل رسميا على المستوى الوطني حوالي 40000 جمعية[52]. فمن سنة 1958 إلى 1998 بلغت عدد الجمعيات 22922 جمعية، بمعدل 573 جمعية كل سنة لكن ازدادت وتيرتها من 1998 إلى 2005 إذ سجل عدد الجمعيات في حدود 17000 جمعية[53].قد يكون الانخراط في تأسيس جمعيات بمختلف المداشر، فقط استجابة لفضول تجربة جديدة مختلفة شكلا ومضمونا عنهم، وليس بهدف أُريد تحقيقه. لأن الحديث عن ثقافة جمعوية لدى هؤلاء أمر مستبعد بل لا أثر له على المستوى السلوكي لأغلب الفاعلين، وهذا سيحيلنا للبحث في مختلف الخصائص المتعلقة بأعضاء الجمعيات.

جدول رقم 1: تاريخ تأسيس الجمعيات النشيطة بتراب جماعة العليين

الجمعيات النشيطة	تاريخ التأسيس
جمعية بوجميل للتنمية المحلية (مدشربوجميل)	2009
جمعية العليين للتوعية والتنمية (مدشر عين ليين)	2009
جمعية العليين للتمية الاجتماعية بالعالم القروي (مدشرأفراسو)	2000
جمعية تاشة للتنمية والتواصل (مدشرتاشة)	2012

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، فبراير 2014.

خريطة رقم 2: توزيع الجمعيات حسب المداشربجماعة العليين سنة 2014

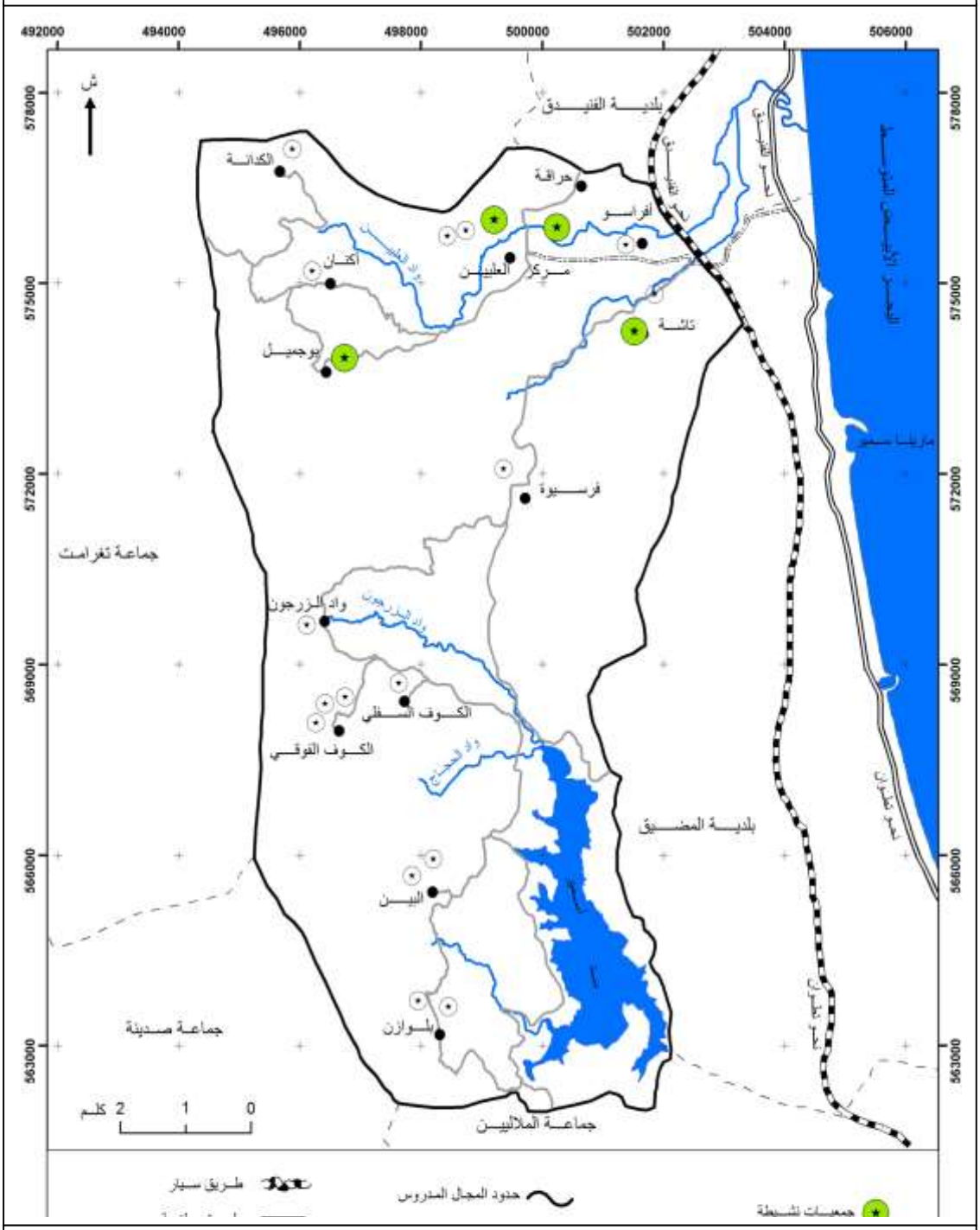

المصدر: إنجاز شخصي، اعتمادا على معطيات من قيادة العليين، يناير 2014.

3-3-7- موارد الجمعيات بجماعة العليين ضعيفة ومحدودة

تعد الموارد المالية للجمعيات المحرك الأساسي لنشاطها، بل هي المتحكم الأول في مختلف تحركاتها، ويذهب رؤساء الجمعيات أنه المشكل الأول الذي يعانون منه، كيف لا ومختلف أنشطتهم تبقى محدودة، إن من ناحية الأداء أو الساكنة المستفيدة، من خلال (الشكل رقم 3)، تعد الهبات المورد الأول بـ45.45%، تليها مساهمات المنخرطين بما نسبته 36.36%، فالجماعة المحلية بـ18.18%، وعلى الرغم من العناية التي منحها الخطاب الملكي للعمل الجمعوي من خلال خطاب العرش ليوم 31 يوليوز 2000: "إننا نشيد بالدور الفاعل للمجتمع المدني الذي أبان عن انخراطه الفاعل في محاربة الفقر والأمية مما يجعلنا ندعو السلطات العمومية والجماعات المحلية وسائر المؤسسات العامة والخاصة إلى أن تعقد معه كل أنواع الشراكة وتمده بجميع أشكال المساعدة، وإننا لجد معتزين بتعاطي نخبة المجتمع المدني للشأن العام والعمل الجمعوي، والاهتمام بمجالات كانت إلى حد كبير ملقاة على عاتق الدولة لوحدها، مما يعد مؤشرا على نضج الشعب وقواه الحية"[54]، على مستوى جماعة العليين فالجمعيات تشكوا من تقاعس الإدارة المحلية من دعمها، ومن الجانب الآخر، نجد الإدارة تعتبر إنشاء الجمعيات ما هو إلا استرزاق وانتظار لإعانات الدولة. في الوقت الذي تقف فيه مختلف الجمعيات دون الانفتاح على العالم الخارجي للبحث عن موارد جديدة.

شكل رقم 3: الموارد المالية للجمعيات حسب مصدرها سنة 2014 (%)

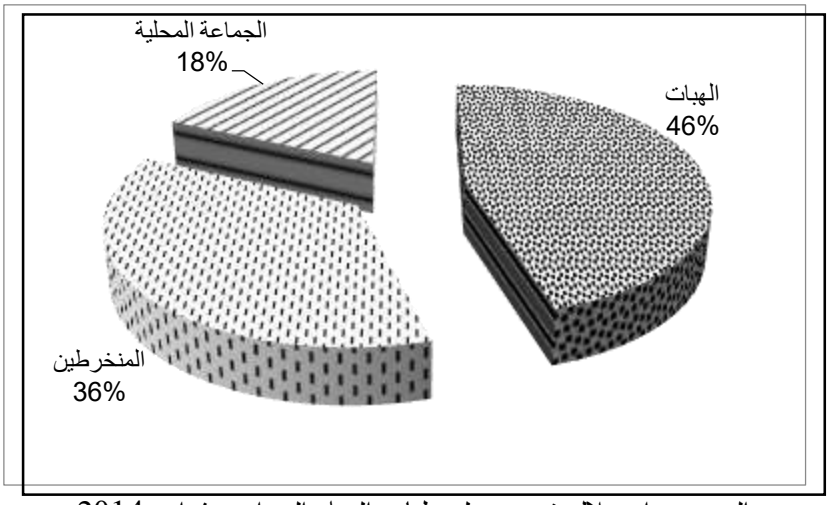

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، فبراير 2014.

4-3-7- مجالات تدخل عديدة لكن نتائجها ضعيفة

لن نجد جوابا حينما نبحث في جمعيات جماعة العليين عن من لها مجال تدخل محدد، فكلها تنخرط في مختلف المشاريع التي يمكن أن يكون لها نفع بالنسبة للمواطنين، على حد قول الرؤساء، هذا

الوضع قد نقرأه من جانبين: الأول إيجابي، ويتمثل في كون أن الهدف الأساسي لمختلف الجمعيات هي الدفع بعجلة التنمية وبالتالي كلما توفرت الإمكانات للخوض في مشروع ما إلا ويتم الانخراط في ذلك، والثاني أن الجمعيات تنخرط في كل شيء، وبالتالي اهتمامها ستتبعثر وجدواها ستكون ضئيلة، لكن لو افترضنا جدلا، أن العمل الجمعوي بالجماعة يخضع لتنظيم وتنسيق بين مختلف مكوناته، بالانطلاق من وضع أرضية أولى لمختلف الأولويات ذات الطلب الاجتماعي التي تستدعي التدخل الفوري، بعد ذلك يتم توجيه الجمعيات للعمل في مجال محدد، وليس كل شيء يتم الانخراط فيه.

وبالعودة لأسماء الجمعيات سيتبن من خلالها، أنها فضفاضة وعامة ولا تهم هدفا بعينه فكلها تحمل اسم التنمية، وهو مفهوم واسع وعام يقبل كل الاحتمالات. وتبقى إذن مجالات التدخل بالنسبة للجمعيات يتداخل فيها الاهتمام بالأطفال، الأنشطة الاجتماعية (إعانة الأسر المعوزة، الحملات التحسيسية، محو الأمية،...)، تعليم الخياطة للنساء،... (الجدول رقم 3)، من جانب آخر فالجمعيات ليس لها أهداف محددة مسبقا، بل في عمومها تجيب أنها مستعدة للقيام بكل الأنشطة ذات المردودية والنفع على المستوى الاجتماعي.

جدول رقم 3: منجزات الجمعيات النشيطة بجماعة العليين

اسم الجمعية	المشاريع المنجزة	تاريخها	الساكنة المستفيدة
جمعية العليين للتوعية والتنمية (مدشر عين ليين)	- فرن العليين - محاربة الأمية	- 2013 - 2012 - 2011،	مدشري عين لين، وأفراسو
جمعية بوجميل للتنمية المحلية (مدشربوجميل)	- اصلاح الطرق - توفير الماء الصالح للشرب	مشروع مفتوح	سكان مدشربوجميل
جمعية العليين للتمية الاجتماعية بالعالم القروي (مدشرأفراسو)	- حملة الختانة - دوري كرة القدم	2008- 2012 - 2012	- مختلف مداشر جماعة العليين - شباب بعض المداشرالقريبة من المدشر

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، فبراير 2014.

4-7- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية(INDH): تدخلات عديدة ينقصها التنسيق والفعالية

لقد شكلت سنة 2005 مرحلة مفصلية في التعامل مع مسألة التنمية، بمجالنا الوطني بصفة عامة، وعلى الخصوص بالعالم القروي، فبعد أن استعصى فيه الفعل التنموي عن الحركة، كبلته وفرملته تراكمات عديدة لها جذور قديمة. لقد كان مصدر غياب المجال القروي في سياسة التخطيط لسنوات عديدة[55]، ماهو مرتبط بوضعيات سياسة حرجة، ومنها كذلك آثار التركة الاستعمارية، التي ورثنا منها مجالا معاقا، إن

من ناحية بنيته أو وظائفه. وكان الخطاب الملكي بمثابة انطلاق لمشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، "[...] إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليست مشروعا مرحليا، ولا برنامجا ظرفيا عابرًا، وإنما هي ورش مفتوح باستمرار. [...]، إن المبادرة التي نطلقها اليوم، ينبغي [...]، أن تعتمد سياسة خلاقة، تجمع بين الطموح والواقعية والفعالية، مجسدة في برنامج عملية مضبوطة ومندمجة [...]"[56].

لقد كانت جماعة العليين مسرحا لتدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بدءا بسنة الانطلاق في التدخل، بالفعل أتت بعد الخطاب الملكي لسنة 2005، إلى حدود 2013، المشاريع همت مختلف المجالات، الفلاحة كان نصيبها 14.29%، ونفس النسبة للتنمية الاجتماعية، وكذلك الصحة، و07.14%لكل من التعليم، التجارة، الثقافة، والبنية التحتية، أما التكوين المهني فبلغت نسبته 28.57%.المداشر التي عرفت هذه التدخلات محدودة، الفلاحة، ومحو الأمية همتا فقط مدشرتاشة، وكان ذلك بين 2005 و2008، مركز الجماعة استفاد من البنية التحتية، سنة 2007، مراكز التكوين والتأهيل المهني، كانت مبرمجة لكل من مدشر واد زرجون، بلوازن، وفرسيوة، لكن المشروع لم يخرج للوجود، فضلا عن مبادرات همت مختلف المداشر، كالاستفادة من الوحدة المتنقلة للأدوية. أما عدد المستفيدين فيعرف تفاوتا حسب مجالات التدخل. لن يجادل في أهمية مختلف تلك المشاريع إلا جاحد، لكننا نسجل أن تلك التدخلات تبقى انتقائية، وينقصها التنسيق بين مختلف المتدخلين والفئات المستهدفة تبقى جد محدودة، فضلا عن ذلك، فمسألة المرأة كذلك عرفت تدخلات همت إنشاء النوادي النسوية برمجت من طرف مصلحة الشؤون القروية بعمالة المضيق– الفنيدق، لصالح كل من مدشربوجميل، الكوف الفوقي، الكوف السفلي، الكدانة، لكنها مشاريع لا زالت متعثرة ولم تكتمل بعد.

8– المناقشة:

– تأكد لنا أن المشاريع والمخططات التي تبنتها جماعة العليين حبيسة الأوراق، حينما فحصنا منطلقاتها والمتمثلة في مراحل إعداد تلك المخططات، فالمخطط الجماعي للتنمية الخاص بالجماعة، سجلنا فيه هفوات كثيرة، من الأولويات التي وضعها إلى التشخيص التشاركي، ومختلف الحلول التي اقترحت لورشات التشخيص التشاركي، مما يعني أن تلك الأهداف لن تجد مخرجا للتنزيل على أرض الواقع، لا ريب في ذلك إذا ما تأكدنا من كون المخطط الجماعي للتنمية لم يأتي كمقترح من المجلس الجماعي لبلورة تصور تنموي لمجاله، فالأمر لا يعدو أن يكون وثيقة ملزمة لكل الجماعات الترابية، ومجبرة أن تتوفر عليها، أما تتبع تنزيلها أوحتى إلزامية تنزيلها فهو غير وارد، الرهان إذن هو إعداد تلك الوثيقة وفقط، ذلك

ما جعلنا نقف عند مقترحات متالية تفوق مستوى المجلس من جميع النواحي، بين إذن مصير التنمية من خلال هذا المنطلق.

– غياب تصور واضح لدى المجلس الجماعي، أفقد المعنى لتدخلاته من أجل الإعداد والتنمية، لنا أن نقيس ذلك إذا أشرنا أن 42% من أعضاء المجلس المسير لجماعة العليين مستواهم لا مستوى دراسي لهم عدا الكتاب القرآني، 17% منهم لا يتجاوز مستواهم الإبتدائي، و 22% محصور في المستوى الإعدادي والتأهيلي، وفقط 8% هم الذين لهم مستوى التعليم العالي، ما يؤكد أن التصور وبعد النظر والقدرة على تشخيص وبلورة مشاريع كلها شروط ملزمة لمدبري الشؤون الجماعية لكن مجلس جماعة العليين أغلبهم يفتقد لها، حتى بالعودة لمهن أعضاء المجلس الجماعي(66% منهم يمارس: الفلاحة، الخياطة، عامل، 34% المتبقية بين التاجر والتدريس) الفئة الغالبة مهنهم لن تمكنهم من كسب تجربة يمكن استثمارها في التدبير الجماعي، يعني هنا ضعف القدرات العلمية والتعليمية ومعها التجارب الشخصية. ما يعني أن تصورهم سيبقى محدودا إن لم نقل بدون تصور، لنا أن نقف عند الأثر النفسي لمنصب رئيس الجماعة أو نائبه على شخص من عامة الناس، أكيد أنه سيحاول طيلة تلك الفترة أن يتلذذ بذلك المنصب، بعيدا عن انتظارات السكان وهموهم.

شكل انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، مرحلة اقحام المجتمع المدني في العمل إلى جانب المؤسسات الوصية على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مجال نفوذها، جماعة العليين تحتضن جمعيات عدة لكن النشيطة فيها لا تتجاوز أربعة، تدقيقا أكثر جمعية واحدة من تلك الأربعة هي النشيطة فعلا، لها مشاريع مستمرة موجه للمرأة والطفل، الجمعيات الثلاثة تقوم بأنشطة إحسانية مناسباتية فقط، الخاصية الإيجابية المشتركة بين أعضاء مكاتب الجمعيات بمجال دراستنا هو غلبة الفئات العمرية الشابة، وهي نقطة قوة، لكن في المقابل مستواهم التعليمي محدود إذ 44% منهم مستواهم الدراسي يقف عند الكُتاب القرآني، و 13% مستواهم لا يتجاوز الإبتدائي، مما يعني أن مستواهم التعليمي نقطة ضعف قد تعطينا تصورا عن المشاريع التي يمكن التفكير فيها على اعتبار أن اهتمامات الشخص تترجم عادة كسلوكات يومية في حياته العملية. ضف إلى ذلك أن هناك أفكار رائجة حول الجمعيات في بداية موجة تأسيسها، كونها وسيلة لتحقيق الأرباح والاستفادة من الدعم، وذلك ما فسر أن كل دوار به جمعية وأغلبهم أسسها وينتظرالحصول على المال من طرف الدولة، ومنهم من لم يقم ولو بنشاط واحد، على العكس من ذلك ففلسفة العمل الجمعوي كما أتت بها المبادرة الملكية للتنمية البشرية جعلت من المبادرة الفردية والعمل التطوعي الحر أساس الجمعيات، وليست صناديق الاستفادة من الدعم المالي المباشر الدائم، ما يعني أن زخم الجمعيات بجماعة العليين، ماهي إلا ترجمة لأفكار خاطئة حول الجمعية وكان

ذلك موجة الكل انخرط فيها لتأسيس الجمعية وفقط، والأمر بقي بعيدا عن كونها وسيلة ومدخل قانوني مفتوح للفعاليات المدنية الحية لإحياء مسار تنموي مستدام.

وإذا ما حاولنا أن نسقط صورة أعضاء الجمعيات على باقي المجتمع سنتأكد أن المجتمع المدني بجماعة العليين، أغلبه لا يهتم بالمجلس الجماعي ولا إنجازاته حتى وإن انتظر تحقيق مشاريع على أرض الواقع، فإن تعثر ذلك أو توقفه لا يدفعه للسؤال عن الأسباب وراء ذلك، مما يعني أنه انسحب وتنصل من كل الصلاحيات التي منحها إياه القانون، وبقي الفسحة الكاملة للمجلس الجماعي للقيام بما يريد وليس بما يجب القيام به.

خلاصة:

مختلف المبادرات التي استهدفت مجال دراستنا، المدنية (جمعيات المجتمع المدني)، والرسمية (مختلف برامج ومخططات الدولة)، تأكد لنا أن كلاهما في حاجة ماسة للتخطيط الرصين المبني على سيناريوهات محددة، ورؤى جلية. فلا هي برامج مركزية ناجحة، ولا هو تدبير جماعي سليم. فالمعنى الحقيقي إذن للتنمية أسيء التعامل معه إن على مستوى الجمعيات التي بلغتها تلك الموجة، الكل انصهر ضمنها، ولكن قليلون هم من استوعبوا على الأقل جزئيا، إطارها الحقيقي والهدف الأسمى منها. أما على مستوى تدخلات الدولة، فمفهوم التنمية بات مادة تسوق، في أغلبها موجهة بقوى خارجية، لكن الآداء في كلا التدخلين لا زالت تعتريه نقائص جمة.

بحثا عن حلول للوضعيات المجالية المتأزمة، كان المنطلق، محاولة مقاربة طريقة تدبير الشأن المحلي بصفة عامة، وتبين أن القاعدة الأساس المعتمدة، لن تضمن لنا تدبيراً وتسيرا في مستوى الإكراهات المجالية القائمة، على اعتبار أن مختلف الدراسات، يطغى عليها الجانب الشكلي، وما يخطط له، لا ينطبق والواقع الحقيقي للجماعة.أما الجمعيات فرغم عددها إلا أن وضعها المحدود لا يسمح ببلورة برامج مستدامة بل ذلك سيؤسس للعمل الجمعوي المناسباتي بخلفية إحسانية. وبالتالي فالحديث عن التنمية بهذه الوضعية، يجعل تحقيق أهدافها بعيد المنال.

المراجع:

1- PHILIPE Deubl,(2008), «Les stratégies de développement », in: « Analyse économique et historique des sociétés contemporaines », Pearson Education France, p. 1

2-Agence du Bassin Hydraulique Loukkos, (2005), « Monographie des Ressources en Eau de la Préfecture Mdiq-Fnideq», p. 3

3- عمار بوحوش، و محمد محمود الذنيبات، (2007)، " مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث "، طبعة رابعة منقحة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر، ص 138.

4- الصيغة الكاملة للميثاق الجماعي الجديد، (2009)، ص 9.

5- العزة بنت محمد محمود، (2004- 2005)، " تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية تشخيص تعاونية الجعرينية للزرابي" رسالة جامعية لنيل دبلوم ، ص 37- 38.

6- المخطط الجماعي لجماعة العليين (2012)، ص 34.

7-MINISTRE DE L'ECONOMIE, DES FINANCES, ET DE LA PRIVATISATION ET DU TOURISME, (2002), « Stratégie de développement du tourisme rural », p. 15

8- نور الدين الشيخي، (2000)،"تهيئة المجال والتنمية المحلية بالجماعات الساحلية شمال غرب الجهة الاقتصادية طنجة-تطوان"،في: "مجلة كلية الآداب بتطوان"، جامعة عبد المالك السعدي، العدد 10، مرجع مذكور، ص 349.

9-محمد شرايمي، (2005-2006)، "آليات تنظيم واشتغال المنظمات غير الحكومية بالمغرب"، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في السوسيولوجيا، جامعة محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز- فاس، ص 106.

10-محمد شرايمي، (2005-2006)، مرجع مذكور، ص 107.

11-محمد شرايمي، (2005-2006)، مرجع مذكور، ص 223- 224.

12- HAUT COMMISARIAT AU PLAN, 2006 , «Gestion durable des ressources naturelles et de la biodiversité au Maroc», préparé par : ABDELLAH LAOUINA, p. 31

13- ZAOUI (Zahra), RACHDI (Abdelmaksoud), CHOUAIB (Jaouad), 2013, «Initiative nationale pour le développement humain : analyse et recommandations », Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental, imprimerie cana print, Maroc, p. 5

VILLE DE SALÉ, POUR UNE VISION STRATÉGIQUE : DISPOSITIONS ET PARIS DE LA BONNE GOUVERNANCE
CITY OF SALÉ, FOR A STRATEGIC VISION: PROVISIONS AND BETS FOR GOOD GOVERNANCE

Dr OUAZIZ ALI*
Institut Universitaire des Etudes Africaines, Euro-Méditerranéennes et Ibéro Américaines à Rabat
Membredu Laboratoire d'Analyse des Systèmes, Traitement de l'Information et du Management Industriel (LASTIMI)
Université Mohammed V de Rabat, Maroc
https://orcid.org/0000-0002-5628-954X
* ouaziz@hotmail.com

Résumé

La préfecture de Salé est une forte et importante centralité régionale à proximité de Rabat, elle avait un sérieux développement ces dernières années mêmes si elle cherche encore de son identité et sa place, vis-à-vis de Rabat la capitale et d'autre part, au sein du grand espace régional. Cet axe cherche à développer, les déférentes pratiques et acteurs de gouvernance, ainsi que, les moyens d'administration et de gestion du territoire de salé.

Le rang de Salé et de la région capitale doit être renforcé à travers la création d'équipements majeurs, par leur présence, des nouveaux grands équipements contribueront à développer l'image de Salé et à accroître son rayonnement ; ils permettront d'intensifier la vie culturelle, de développer la pratique sportive et de dynamiser l'économie. Leur localisation dans des sites majeurs de la conurbation, existants ou à créer, contribuera fortement à structurer l'espace urbain et a développé l'offre d'équipements de proximité, qu'il s'agira à la fois de rééquilibrer l'offre entre Rabat et Salé et entre les différents quartiers, et de créer une offre nouvelle, notamment en matière d'équipements de loisirs en direction de la jeunesse.

Mots clés : Ville, gouvernance, gestion, décision, aménagement

Abstract

The prefecture of Salé is a strong and important regional centre near Rabat, it had a serious development in recent years even if it is still looking for its identity and its place, vis-à-vis Rabat the capital and, on the other hand, within the large regional space. This axis seeks to develop the different practices and actors of governance, as well as the means of administration and management of the saline territory.

The rank of Salé and the capital region must be strengthened through the creation of major facilities, by their presence, major new facilities will help develop the image of Salé and increase its influence; they will intensify cultural life, develop sports and boost the economy. Their location in major sites in the conurbation, either existing or to be created, will make a major contribution structure the urban space and developing the range of local facilities. The aim will be both to rebalance the offer between Rabat and Salé and between the different districts, and to create a new offer, particularly in terms of leisure facilities for young people.

Keywords

City, Governance, Management, Decision, planning

INTRODUCTION

Tout essai pour rendre intelligible la notion stratégique de « gouvernance », en tant qu'outil analytique, opératoire, et instrument d'appréciation de l'efficacité des modes d'intervention des institutions politiques est à user avec prudence, surtout que la notion est ambiguë. Le concept lui-même fait problème, Il raisonne de manière douce et presque caressante, mais n'évoque souvent rien de précis. En effet, le concept a plusieurs sources historiques. Il n'est pas l'idée d'un homme seul, ni le concept d'une discipline particulière, mais une sorte de production collective, plus ou moins coordonnée et parfois cacophonique (GAUDIN. J. P, 2002)

Le terme « gouvernance » a connu, ces dernières années, une évolution conceptuelle considérable. Ce développement est lié aux mutations opérées au sein du système productif mondial et à la complexification des besoins institutionnels qu'il est appelé à satisfaire, notamment par l'exploration et l'exploitation d'une série d'outils pour exprimer et évaluer les portées de certaines visions et politiques. À cet égard, il s'est construit autour de la gouvernance une image de modernité, d'efficacité et de pertinence qui provient de trois facteurs essentiels : la richesse du concept, son caractère pragmatique et sa rigueur méthodologique (HARAKAT. M, 2006). L'usage contemporain du terme gouvernance ne considère pas les acteurs et les institutions de l'Etat comme seuls et uniques intervenants dans l'acte de gouvernance. Ce dénominateur commun ne soustrait pas pour autant le fait que toute définition du terme gouvernance renvoie à un débat particulier dans une discipline particulière.

De ce fait, notre première tentation était de retracer les repères raisonnables par lesquelles la ville de salé est constituée, en identifiant certains éléments d'analyse pour comprendre leurs organismes publics de gestion, ainsi que, les limites du nouveau cadre structurelles du pouvoir communal.

1. REPERES RAISONNABLES QUI SE DEBARRASSENT DE L'ANALYSE GENERALE

Le schéma directeur et le schéma communal d'aménagement ont situé la ville de Salé dans un espace territorial vaste, ce qui exige un examen rapide de ses avantages et de ses paris d'avenir. Les principales orientations du futur P.A.U (PLAN D'AMENAGEMENT UNIFIE DE LA VILLE DE SALE, 2018) établies à l'issue de la concertation engagée d'une part sur le diagnostic et d'autre part sur la vision stratégique et le projet de ville visent :

- Assurer un traitement plus équitable du territoire rendant possible une meilleure mixité des fonctions ;
- Favoriser une meilleure préservation des espaces verts et naturels ;
- Favoriser le développement des fonctions nécessaires à la ville ;
- Délimiter les forêts et les espaces verts non constructibles à l'horizon 2040 ;
- Définir les objectifs des programmes de chaque schéma d'aménagement en vue de l'amélioration de la situation de chaque commune concernée ;
- Définir les grilles de relation de la métropole concernant les routes et le transport public.
- … etc.

Le schéma communal d'aménagement de la ville de Salé (S.C.A.D.S) élaboré par l'agence urbaine de Rabat-Salé en 2016, présente les principaux éléments comme suit : (Mohamed Bahdod, 2015-2016)

- Situation de la conurbation du point de vue de la vision stratégique ;
- Développement de l'axe littoral, création et amélioration des espaces intérieurs, couverts, bassin du Bouregreg, centres urbains, et grands pôles d'équipement… ;
- Renouvellement urbain et extension urbaine ;
- Augmentation de la population à l'horizon 2030 ;
- D'autres projets proposés par le S.C.A.D.S qui concerne la ville de Salé.

Dans le cadre de l'étude des projets de schémas et réseaux ferroviaires, 71 projets ont été étudiés au niveau de la préfecture de Salé, et qui permettront l'intégration de 2750 lots de terrain dans le tissu urbain et la facilitation du traitement des demandes d'autorisation y afférentes.

Élaboré en concertation avec les partenaires locaux, un schéma stratégique pour le développement urbanistique du territoire urbain de la ville de Salé, dans le cadre de la promotion du patrimoine architectural, des plans d'aménagement et de sauvegarde du patrimoine. (Al Attar Salam, 2014)

À défaut de fournir un cadre de convergence d'intérêts, eu égard aux prétentions intégratives de l'action territoriale publique, le système d'acteurs « construit » à l'occasion du projet Sidi Abdellah a constitué en quelque sorte un champ ouvert où se sont déployés les conflits entre l'État, les acteurs locaux, les propriétaires du sol et les occupants de fait ; ces conflits se sont noués autour de la légitimité dont chacun de ces acteurs se prévaut sur le territoire du projet.

Pour l'État, au travers de ses administrations et de l'aménageur public, la délimitation du territoire du projet vaut légitimation de son action, puisqu'il opère ici au nom de l'intérêt public ; de ce fait, toutes ses décisions sont défendues en référant à cet intérêt général et ne peuvent être contestées. Mais il fonde aussi cette légitimité sur le fait qu'il considère savoir mieux faire que les acteurs locaux. (Mounir Yahyaoui 2018)

Les élus locaux, pour leur part, se considèrent comme légitimes pour intervenir, concevoir, négocier dans les entités politico-administratives que les découpages officiels leur ont dévolues et dans lesquelles ils disposent de pouvoirs que leur ont conféré les différents textes législatifs et réglementaires ; des pouvoirs qui, toutefois, évoluent au cours du temps avec les modifications que subissent ces textes. Mais ils estiment aussi que leur légitimité politique découle de la capacité qu'ils ont démontrée, parfois bien avant que ces découpages soient institués, pour accompagner le processus de territorialisation des populations, en s'opposant à ce qui peut être perçu comme des ingérences, voire des agressions des acteurs centraux (État).

Quant à la population, la légitimité territoriale qu'elle revendique et pour laquelle elle se mobilise ne se résume pas à une simple légitimité résidentielle d'occupation des lieux, mais réfère au fait qu'elle a manifesté des compétences pour « construire » son territoire, qu'elle a mobilisé de multiples ressources pour ce faire et qu'elle l'a marqué matériellement et symboliquement. Car, au-delà des représentations que cette population se fait de la périphérie où elle s'est installée et des possibilités que cette dernière lui offre sur les plans matériel ou symbolique, c'est fondamentalement « l'absence » de l'État dans cette marge urbaine (Salé Nord-Est) qui constitue la principale raison pour laquelle elle a inscrit fortement sa marque et son appropriation dans l'espace, et, partant, en a fait « son » territoire (Mounir Yahyaoui, 2009).

Cette conurbation est aussi sujette à des évolutions brusques en termes de démographie, d'augmentation du nombre des néo-citadins, d'urbanisation mal maîtrisée et de déclin visible au niveau du monde rural et de la périphérie. Cette dernière continue en dépit de tous ses problèmes de drainer d'importants flux de migration. À ce sujet-là, Salé est un territoire plus captif en raison d'un coût de vie relativement bas et d'une disponibilité en logements non réglementaire (bidonvilles et habitats anarchiques).

Tenant compte de tous ces constats, l'étude est tenue de faire des propositions concrètes de modèles d'intercommunalité à mettre en place. En d'autres termes, définir des programmes de développement communs capables d'améliorer la qualité des différents territoires. La notion de solidarité entre les communes est primordiale afin de lutter contre les disparités entre urbain et rural, centres et périphéries, transformées en banlieues-dortoirs accueillant des populations à faibles ressources dont les choix urbains sont incompatibles avec la vie en ville.

Dans ces zones, la question de l'emploi est capitale, tout autant que celle du logement de qualité, de la mobilité via un réseau de transport collectif renforcé et développé ainsi que de

la préservation de l'environnement. Et c'est là que la notion de l'équité territoriale et de l'interconnexion trouve tout son sens. (Nabila Fathi, 2014)

Il faut fixer les choix urbanistiques ainsi que la vocation de chaque espace notamment d'un point de vue économique (agricole, touristique, industrielle, résidentielle…) et social. Il déterminera aussi les zones qui seront ouvertes à l'urbanisme, le calendrier y afférent ainsi que les équipements et infrastructures à mettre en place et élaborera un diagnostic profond sur les problématiques actuelles et la manière de les dépasser. Le challenge est de taille : il faudra composer avec des données très particulières du fait des disparités frappantes existant entre toutes les zones couvertes.[57]

2. SALÉ, ORGANISMES PUBLICS DE GESTION

Pour Patrick Le Gales et Dominique Lorrain, la définition de la gouvernance urbaine passe d'abord par l'identification d'une situation antérieure, d'un état des lieux préexistant à la réalité que décrit ou que prescrit cette notion. Pour Georges Cavalier la gouvernance urbaine représente «la trame qui émerge des activités gouvernantes des acteurs locaux, sociaux, politiques et administratifs. Elle doit exprimer et englober toutes les formes interactives du gouvernement dans lesquelles les acteurs privés, les différentes organisations publiques, les groupes ou communautés de citoyens ou d'autres types d'acteurs prennent part à la formulation de la politique. Passer de l'action publique à la gouvernance, c'est créer la conscience locale d'intérêts collectifs et les moyens concrets de la gérer. À chaque niveau, le partenariat doit pouvoir se concrétiser autour d'une stratégie commune, d'un cadre collectif d'intervention donnant du sens à l'action urbaine, d'un projet suffisamment mobilisateur pour motiver toutes les parties concernées »[58]. (La gestion de l'espace urbain au Maroc (H.C.P), 2018)

Les structures administratives chargées de la gestion urbaine frappent par leur diversité et leur multiplicité. Dans le territoire d'une même ville coexistent wilaya, préfecture ou province, commune et communauté urbaine, agence urbaine et inspection régionale de l'urbanisme. La multiplication de ces dispositifs institutionnels nécessite, pour leur fonctionnement, des coûts humains et financiers considérables qui dépassent largement les capacités de l'Etat marocain. D'où les difficultés et les lenteurs avec lesquels ces dispositifs territoriaux prennent forment sur le terrain, et multiples conflits de compétences entre ces différents acteurs qui se disputent le champ urbain. Trois sociétaires méritent d'être analysés, en raison du rôle décisif qu'ils jouent dans la gestion de la ville de Salé :

- La préfecture de la ville ;
- L'agence urbaine (A.U.R.S) ;

[57] Schéma directeur d'aménagement urbain (SDAU) pour Rabat-Salé-Témara et la périphérie (**Le SDAU** définit les orientations du développement de la Wilaya pour une durée de 20 ans. Ses objectifs prioritaires visent la maîtrise de l'extension urbaine, l'organisation de la protection des sites et des ressources naturelles et l'amélioration de la circulation et des transports).

[58] CAVALLIER. G, (1998) ; défis pour la gouvernance urbaine dans l'Union européenne, Fondation européenne pour l'amélioration des conditions de vie et de travail, Office des publications officielles des Communautés européennes Luxembourg, p.39. Pour une note de lecture de cet ouvrage consulter : TER-MINASSIAN (Rouben) http://www.hcci.gouv.fr/lecture/note/nl063.html#n1, dernière date de consultation le 5 février 2007. LE GALES. P, (1995) ; « Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine », Revue française de Sciences politiques, Volume 45, n° 1, p. 58.

- L'inspection régionale d'urbanisme (I.R.U) ;
- Structure décentralisée de la ville de Salé.

3. SALE, ACTEUR DE DECISION ET D'ACCOMPAGNEMENT

L'autorité territoriale constitue le prolongement privilégié de l'action territoriale du gouvernement. La préfecture de Salé joue un rôle fondamental dans la structuration de l'espace de la ville, la force de cette institution provient d'abord du statut de celui qui en est le responsable ou le chef direct, à savoir le gouverneur : c'est l'acteur le plus important au niveau territorial. Représentant le gouvernement dans sa circonscription, il est le chef de tout le réseau d'autorité au niveau local : chefs de cercles, Pachas, caïds, chioukhs, mokkadems, travaillent sous son autorité directe. Il exerce, par délégation, la tutelle sur les communes et il est le coordinateur de tous les services déconcentrés des différents ministères représentés au niveau de la ville de Salé. Dans tous les domaines de gouvernance, le gouverneur exerce des attributions très importantes tant au niveau de la conception qu'au niveau de l'exécution des services aux citoyens. Au niveau de la conception, il participe au Comité central chargé du suivi de l'élaboration du S.D.A. U[59], préside le comité local qui réunit les présidents des conseils communaux, les présidents des chambres professionnels et les délégués des différents ministères. C'est ce comité qui examine les projets de S.D.A.U et de P.A et d'autres visions en relation avec la gestion de la ville.

Le gouverneur préside également le comité technique préfectoral ou provincial, chargé de l'instruction des demandes de lotir ou de construire, il joue un rôle déterminant en matière de l'officier de la construction avec ces collaborateurs les caïds : c'est lui qui décide, soit de sa propre initiative soit sur demande du président du conseil communal, du recours à la force publique pour détruire les constructions édifiées sans autorisation sur des terrains qui ne sont pas ouverts à l'urbanisation et/ou de suivre les infracteurs en urbanisme au tribunal. Il convient de rappeler que la préfecture constitue le lieu de déploiement des différents services administratifs, et d'implantation des services déconcentrés des différents ministères. Néanmoins, la préfecture reste enfermée plus dans une logique de commandement que dans une logique d'accompagnement (La préfecture de Salé, 2010-2011) . En effet, en raison de leur multiplication la préfecture se retrouve avec un cadre spatial réduit, qui ne peut plus convenir à des politiques d'aménagement urbain intégrées, qui dépassent nécessairement ces limites territoriales étroites.

Sous cet angle, l'accent est par nature mis sur l'étude des élus et de la bureaucratie locaux en lien avec le gouvernement central. Ce dilemme est accentué par le fait que le gouvernement est associé à l'État, et que, plus généralement, tout ce qui concerne la chose publique est associé à l'État (LE GALES. P, 2006). Dans ce cadre, la notion de gouvernement présente l'avantage de maintenir la dimension politique de l'action publique qui reste d'une autre nature que la direction managériale d'une firme. « L'action publique locale, pour Dominique

[59] S.D.A.U de Rabat-Salé-Temara de 2015.

Laurrain[60], ne peut être ramenée à la « Corporate gouvernance ». Cette configuration du pouvoir urbain se trouve en particulier dans les Etats Unitaires, à longue tradition centralisatrice[61].

Dans un autre sens, les préfectures et provinces constituent l'un des niveaux de l'organisation territoriale du Royaume du Maroc, dont la préfecture de Salé est considérée par la loi organique 112.14[62]comme une collectivité territoriale de droit public, dotée de la personnalité morale et de l'autonomie administrative et financière, gérée par un conseil élu suite aux élections indirectes, nous trouvons dans cette loi des dispositions de gouvernance et de gestion des préfectures et provinces marocaines, dont nous trouvons la préfecture de Salé avec ses communes et arrondissements. Cette loi organique stipule, dans son titre préliminaire (l'article premier) que la préfecture de Salé, et bien d'autres, doit être gouverné en suivant les conditions, compétences et règles, qui sont comme suit[63] :

- Les conditions de gestion de ses affaires doivent être démocratiques ;
- Les conditions d'exécution par le président du conseil de la préfecture ou de la province des délibérations et des décisions dudit conseil ;
- Les conditions d'exercice par les citoyennes et les citoyens et les associations du droit de pétition ;
- Les compétences propres de la préfecture ou de la province, ses compétences partagées avec l'État et celles qui lui sont transférées par ce dernier ;
- Le régime financier de la préfecture ou de la province et l'origine de ses ressources financières ;
- Les conditions et les modalités de constitution par les préfectures ou provinces des groupements de collectivités territoriales ;
- Les formes et les modalités de développement de la coopération entre les préfectures et les provinces et les mécanismes destinés à assurer l'adaptation de l'organisation territoriale dans ce sens ;
- Les règles de gouvernance relatives au bon fonctionnement de la libre administration des affaires de la préfecture ou de la province, au contrôle des programmes, à l'évaluation des actions et à la reddition des comptes.

Cette loi organique, présente des règles de gouvernance relatives à l'application du principe de libre administration, qui signifie les règles de la gouvernance relatives à la bonne

---

[60] LAURRAIN. D, (1998) ; « Administrer, gouverner, réguler », Les Annales de la Recherche urbaine, n° 80-81, décembre 1998, p. 86.

[61] Ce qui n'est pas le cas dans certains pays anglo-saxons. Ce point est crucial dans l'analyse : l'État reste un acteur important, mais il s'est banalisé, il est devenu un acteur parmi d'autres, ou plutôt différents segments de l'État sont devenus des acteurs parmi d'autres dans les processus d'élaboration et de mise en place des politiques. Lefèvre. C, qui a étudié l'usage des termes de gouvernance et de gouvernement dans la littérature américaine, conclut que les deux termes sont employés de façon équivalente et qu'il n'y a donc pas lieu d'importer ce terme. En revanche, dans le cas de la Grande -Bretagne qui, comme la "France, a une longue tradition d'État centralisé, il y a bien une différence entre gouvernement et gouvernance urbaine, car le gouvernement renvoie à une approche institutionnelle. LE GALES. P, op.cit. p. 59.

[62]Dahir n°1-15-84 du 20ramadan 1436 (7 juillet 2015) portant promulgation de la loi organique n°112-14 relative aux préfectures et provinces.

[63]Titre préliminairede la loi organique n°112-14 relative aux préfectures et provinces, op.cit.

application du principe de libre administration, et le respect des principes généraux suivants[64] :

- L'égalité entre les citoyens dans l'accès aux services publics de la préfecture ou de la province ;
- La continuité de la prestation des services par la préfecture ou la province et la garantie de leur qualité ;
- La consécration des valeurs de démocratie, de transparence, de reddition des comptes et de responsabilité ;
- Le renforcement de la primauté de la loi ;
- La participation, l'efficacité et l'intégrité.

4. L'AGENCE URBAINE, ACTEUR D'AMÉNAGEMENT

L'agence urbaine de Rabat-Salé a fait son apparition dans le paysage institutionnel marocain dans la mouvance des réformes administratives qui ont été expérimentées à Casablanca, au lendemain des émeutes urbaines de 1981 et 1984. La structure a une double dimension : une dimension politique et une dimension technique. Il s'agit d'assurer un meilleur contrôle social en s'employant à résoudre les principaux problèmes d'aménagement de la ville. L'agence est dirigée par un directeur qui rend directement compte au Ministre de l'urbanisme et de l'aménagement de territoire et collabore avec le Ministère de l'Intérieur au non de Walli du Willaya de Rabat-Salé-Kénitra et avec le gouverneur de la ville de Salé.

L'agence est chargée, dans les limites territoriales de son ressort de réaliser les études nécessaires à l'établissement des schémas directeurs d'aménagement urbain et suivre l'exécution des orientations qui y sont définies, de programmer les projets d'aménagement qui sont inhérents à la réalisation des objectifs des schémas directeurs, de préparer les projets de documents d'urbanisme réglementaires, notamment les plans de zonage, les plans d'aménagement et les plans de développement. ((A.U.R.S), 2016)

Parmi les attributions les plus importantes de l'agence, qui ont provoqué le plus de commentaires, il convient de mentionner l'avis conforme qu'elle doit donner sur tous les projets de lotissement, groupes d'habitations, morcellements et constructions. L'agence est également chargée de la police de la construction, et à ce titre elle contrôle la conformité de tous les projets immobiliers avec les dispositions législatives et réglementaires en vigueur.

5. L'INSPECTION RÉGIONALE DE L'URBANISME

Créées le 16 février 1993 par un arrêté du Ministre de l'Intérieur, les inspections régionales de l'urbanisme au niveau national et dans la région de Rabat-Salé-Kénitra (R.R.S.K), ne constitue pas des organismes directement opérationnels. En fait, elles sont chargées de trois missions : une mission d'étude, une mission d'animation, une mission d'évaluation. La mission d'étude consiste à réunir toutes les informations requises pour procéder aux études

[64]Titre VII, article 213 de la loi organique 112.14, op.cit.

nécessaires à la définition d'une stratégie régionale en matière d'urbanisme et d'aménagement du territoire. ((A.U.R.S), 2016)

La deuxième mission de l'inspection consiste à animer, susciter et coordonner les actions en matière d'aménagement du territoire et d'urbanisme. À cet effet, l'inspection assure la concertation des actions des divers intervenants et établit des bilans périodiques des actions menées et des rapports spécifiques sur l'état de l'urbanisation et de l'aménagement du territoire. Par ailleurs, l'inspection régionale veille à la mise en œuvre des documents techniques tels que le schéma national d'aménagement du territoire, le schéma de développement et d'aménagement régional, les schémas directeurs d'aménagement urbain, les plans de zonage et les plans d'aménagement. Enfin, l'inspection régionale est chargée de suivre l'application des textes législatifs et réglementaires en vigueur, et à ce titre elle peut mener des enquêtes et attirer l'attention des autorités compétentes sur les irrégularités constatées en matière d'urbanisme et d'architecture, afin que les mesures nécessaires soient prises. (La gestion de l'espace urbain au Maroc (H.C.P), 2018)

De même, de l'avis de Jean-Philippe le Resch, la gouvernance urbaine en tant que catégorie d'analyse est une manière de poser le débat théorique gouvernement/gouvernance et de son corollaire relatif à la place de l'Etat dans la production et la mise en œuvre des politiques de changement. Dans ce sens, l'analyse par la gouvernance permet de renverser la perspective classique des politiques publiques qui, dans une conception très statu-centrée, attribuait aux seuls acteurs institutionnels la compétence de produire des politiques publiques, pour lui substituer une perspective à priori plus ouverte à l'implication de tous les acteurs. La notion de gouvernance permet d'analyser les politiques publiques en s'ouvrant sur l'ensemble des acteurs qui participent à la construction et au traitement des problèmes collectifs (LERESCHE. J-P, 2002).

Dans ce sens l'inspection régionale d'urbanisme est sensée de répondre aux objectifs suivants :

- Mieux maîtriser conjointement l'efficacité économique et la cohésion sociale ;
- Mieux gérer les exclusions sociales et spatiales au sein des grandes agglomérations ;
- Prendre en considération les effets de globalisation qui accroissent la tension entre l'intensité de la concurrence parmi les villes et la polarisation sociale au sein de chacune ;
- Retenir d'autres formes d'interventions que celles qui sont liées au secteur public ;
- Accepter le fait que toutes les villes sont différentes et que les attentes sont contrariées ;
- Dépasser la critique de l'incapacité des modèles de gouvernements antérieurs à réduire la fragmentation sociale.

Il est impératif de prendre davantage en compte l'inscription spatiale et urbaine du phénomène de gouvernance, compte tenu de la multiplicité des contextes et des points de vue. C'est donc un exercice de démocratie qui se base sur des critères standards comme : « durabilité,

décentralisation, équité dans l'accès aux prises de décision, efficacité dans la fourniture des services publics, transparence et responsabilité, engagement civique et citoyenneté, sécurité ». (LIEBERHERR. F et BOLAY. J-C, 2001)

6. ATOUTS STRUCTURELS POUR LA GOUVERNANCE DE LA VILLE

L'intérêt pour la ville et sa gouvernance doit connaître une croissance rapide par des approches adoptées qui ne complique l'analyse de plusieurs publications indiquant l'importance accordée aux technologies intelligentes, au personnel intelligent ou à la collaboration intelligente en tant que caractéristiques des villes. La vision pour la ville se configure par la transformation et la progression aux évolutions de la gouvernance urbaine, l'amélioration des résultats ou d'autres processus plus ouverts pour revendiquer la légitimité de la gouvernance de la ville de Salé de demain. Nous sommes en faveur d'une perspective globale qui consiste à évoquer de nouvelles formes de collaboration humaine en usant aux T.I.C pour obtenir de meilleurs résultats et des processus de gouvernance plus ouverts en matière de gouvernement électronique, qui doit être étudié comme un processus complexe de changement institutionnel considérant la nature politique des visions séduisantes de la gouvernance socio-technologique (Albert Meijer et Manuel Pedro Rodríguez Bolívar, 2016).

La gouvernance de la ville consiste à imaginer de nouvelles formes de collaboration humaine entre les dirigeants communaux et les directeurs des services déconcentrés de la ville, ils doivent bien comprendre que la technologie en soi ne va pas rendre la ville plus intelligente. La construction d'une ville de Salé intelligente passe par la compréhension politique de la technologie, suivi d'une approche processus pour gérer la ville émergente et une prise en considération des gains économiques et autres valeurs publiques. La ville sera confrontée à des défis de production de richesse et d'innovation, mais aussi assurer la santé et le développement durable, elle doit être vertes et sûres, mais aussi dynamiques sur le plan culturel (Pierre J, 1999), elle doit être en mesure d'intégrer des populations toujours plus nombreuses aux origines (culturelles, religieuses, socioéconomiques, académiques…) variées, afin de mettre l'accent sur les administrations de la ville en tant que centre de gouvernance s'accompagne d'un intérêt de la part du monde universitaire, dans le sens ou la gouvernance urbaine est devenue un domaine académique bien développé et essentiel pour résoudre les problèmes globaux (Barber B, 2013).

Notre réflexion se conduise vers la médiation et synergie entre les universités, entreprises, les collectivités territoriales avec d'autres entités publiques et privées et d'une façon générale, tous les acteurs de la ville avec les autres acteurs socioéconomiques. Ces groupements possèderont des liens d'échanges économiques, sociaux et technologiques, avec la présence de réseaux d'interactions et du transfert des connaissances via des antennes ou plates-formes démocratiques, économiques, pédagogiques (Bertacchini Y. , 2000).Pour la ville de Salé l'enjeu se pose en triple :

- L'agencement de l'environnement des localités d'échanges sociaux, économiques ;
- L'orientation de la ville en lien avec le tissu socio-économique local ;
- La communication de l'identité et des savoirs de la ville de Salé.

Simultanément, les différents acteurs de la ville, institutionnels, socioéconomiques, socio-éducatifs, collectivités territoriales…, ont un statut d'émetteurs et récepteurs agissants dans une position multiple : à la fois transmetteurs, et médiateurs. De ce fait, la ville de Salé devient un espace d'accès et d'expression entre tous les citoyens, suite à l'apparition et l'élargissement de nouveaux professionnels-amateurs du numérique, témoignent ainsi de leur engagement citoyen en mettant à la disposition des administrés, leur temps libre et leur passion, pour créer de nouveaux dispositifs sociotechniques d'innovation de services, d'invention de nouveaux usages du territoire (plateformes de diffusion de données publiques numériques).

L'exemple de Bilbao montre *:« qu'un geste architectural fort, combiné au dynamisme entrepreneurial, peut générer des retombées économiques importantes et contribuer à la valorisation du territoire, à plusieurs niveaux : les valeurs créées peuvent être économiques (nouveaux résidents, emplois générés ou induits, création d'entreprises, attractivité touristique, etc.), mais aussi immatérielles, comme l'amélioration de l'image d'un territoire ou de la qualité de vie de ses habitants »* (Bochet B., 2004).

Aujourd'hui, la ville doit être réhabilitée comme un lieu de plaisir de l'homme, comme le lieu de son bien-être et de son épanouissement. Elle doit être douce tout simplement plus humaine et plus apte à assurer le bonheur des citoyens qui l'habitent. Ouverte, elle permet l'échange et la diversité. Mais, je vois que la ville s'achemine vers la densité des grandes villes comme, Casablanca, Bombay… ou même Paris, par ce qu'elle est étalée, éclatée, éparpillée, émiettée, dense, compacte, multipolaire-monocentrique. Ce surplus percute sur la mobilité à la ville de salé qui doit devenir modulable dans un monde globalisé, elle doit pouvoir s'adapter aux besoins de ses habitants en fonction des saisons et des événements. Elle peut être également pure, intelligente (smart) comme à Casablanca où certaines initiatives sont menées pour réduire les émissions de CO2 et augmenter l'utilisation d'énergies renouvelables…etc. (Bailly & Bourdeau-Lepage, 2011).La ville[65] transpire ses contradicteurs et ses protecteurs. Ainsi, pour certains, elle est le lieu de fixation des éléments non durables du développement actuel (La Revue Durable, 2018).

CONCLUSION

La ville est le lieu de la création, de l'innovation et de la production de richesse qualificative, créative ou innovante, elle possède un certain ingrédient pour penser de manière durable son

[65]*« Lieux de concentration des richesses matérielles, elles ponctionnent à bras raccourcis les ressources non renouvelables de la planète pour, après les avoir métabolisées, les rejeter sous forme de rebuts non dégradables et d'émanations polluantes –gaz à effet de serre en particulier– dans les écosystèmes. Fondée sur une extension urbaine sans fin qui détruit les restes de campagnes qui les entourent, leur dynamique ne cesse de faire empirer ces effets. Et pour quel résultat social ? Une nouvelle forme d'apartheid, où la ségrégation sociale se conjugue avec une inégalité considérable de qualité de vie et d'accès à la nature. »* (La Revue Durable, 2003).

développement, en particulier lorsqu'elle constitue une métropole globale. La très longue histoire des villes nous a appris que la ville est née de l'organisation conformiste qui pousse les hommes à se regrouper pour agir ensemble et bénéficier des synergies ainsi créées (Mumford L, 1964). La ville est ainsi l'expression spatiale de l'assouvissement d'un besoin fondamental de l'homme[66], celui de vivre en communauté pour interagir avec son prochain. La ville naît de la satisfaction de besoin de l'homme. Elle est le lieu d'échange par excellence : échange de biens, de connaissances, d'idées, de sentiments affectifs… Manifestation de la naissance des civilisations, le nom d'une ville suffit bien souvent à lui seul pour faire référence à une période de l'histoire[67] humaine.

Il semble que le moment soit venu de dépasser le débat simpliste et stérile autour des bienfaits et méfaits de la ville, et de « réétudier la ville », dans le contexte actuel d'une globalisation politique et économique, du global change, d'une urbanisation croissante et généralisée, de la diffusion des nouvelles technologies de l'information et de la communication.

Nous sommes face à plusieurs défis de l'intelligence territoriale à savoir : limiter les effets négatifs de fractionnement et du mitage des terres agricoles induites avec jardin, réduire les consommations d'énergie et les émissions de gaz à effet de serre, éviter la fermeture de la ville, protéger des espaces de sociabilité, assurer le bien-être des individus en ville, comprendre les nouvelles représentations de la ville, offrir à l'ensemble de la population une bonne accessibilité aux services urbains (écoles, hôpitaux, réseau de transport, etc.), lutter contre la séparation urbaine et plus particulièrement contre la montée des inégalités socio-spatiales et socio-économique comme en grande métropole (Bailly & Bourdeau-Lepage, 2011), inégalités qui conduisent certains territoires à être exclus de l'amélioration des niveaux de bien-être et à être observés comme des espaces d'expatriation…

BIBLIOGRAPHIE

Albert Meijer et Manuel Pedro Rodríguez Bolívar. (2016). LA GOUVERNANCE DES VILLES INTELLIGENTES. ANALYSE DE LA LITTÉRATURE SUR LA GOUVERNANCE URBAINE INTELLIGENTE. *I.I.S.A.* | *« Revue Internationale des Sciences Administratives »* , 2016/2 Vol. 82 | pages 417 à 435.

Bailly & al. (1995). Collectif, Stratégies spatiales : comprendre et maîtriser l'espace. GIP reclus, Montpellier, .

Barber B. (2013). If Mayors Ruled the World : Dysfunctional Nations, Rising Cities. . *New Haven : Yale University Press.*

Bertacchini, Y. (2000). 2000, "Information et veille territoriales: représentation du complexe local et émergence d'un projet d'intelligence territoriale", . *Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la Communication,*. Université d'Aix-Marseille III, Lab.

Bochet B., G. J. (2004). 2004, La ville dense et durable : un modèle européen pour la ville, . *Géoconfluences, Lausanne.*

Pierre J. (1999). Models of urban governance : The institutional dimension of urban politics. . *Urban Affairs Review 34(3) :*, 372-396.

[66] « C'est le désir de l'homme pour l'homme, le plaisir de communiquer […] qui a commandé cette agrégation » (Chaunu, 1992, 7).
[67] Évoquer la ville de Rome fait aussitôt penser à l'Empire romain et à tous les événements qui lui sont liés.

(A.U.R.S), A. U.-S. (2016). *PROJET DE PLAN D'AMENAGEMENT DE LA COMMUNE DE SALE.* Salé.

Al Attar Salam. (2014, 06 24). Rabat-Salé : un schéma stratégique. Salé, Maroc/ Rabat-Salé-Kénitra.

GAUDIN. J. P. (2002). GAUDIN. J. P, (2002) ; Presse de Sciences Politiques, Paris, p. 33. *Presse de Sciences Politiques*, 33.

HARAKAT. M. (2006). HARAKAT. M, (2006) ; Gouvernance, gestion publique et conception, édition El Maarif, p. 13. *Gouvernance, gestion publique et conception*, 13.

La gestion de l'espace urbain au Maroc (H.C.P), L. (2018, 10 20). Chapitre IV/ La gestion de l'espace urbain au Maroc entre les logiques administratives et les logiques des populations. Salé, Maroc/ rabat-Salé-Kénitra. Récupéré sur https://www.hcp.ma/file/103130/

La préfecture de Salé. (2010-2011). *La préfecture de Salé : les pôles de compétences 2010-2011.* Salé.

LE GALES. P. (2006). LE GALES. P, (2006) ; « Transformation des gouvernements locaux en Europe : avant-propos », Problèmes Politiques et Sociaux, n 922, mars, p.6. *Problèmes Politiques et Sociaux*, 6.

LERESCHE. J-P. (2002). LERESCHE. J-P, (2002) ; « La gouvernance urbaine comme enjeux de durabilité », in Vues sur la ville, n° 3, juin, p. 3. *in Vues sur la ville*, 3.

LIEBERHERR. F et BOLAY. J-C. (2001). LIEBERHERR. F et BOLAY. J-C, (2001) ; « Habitat mondial : 2001 les enjeux d'une conférence », in Urbanews, N° 4 Juillet, p. 1. *in Urbanews, N° 4 Juillet,*, 2.

Mohamed Bahdod. (2015-2016). *Le 1er rapport annuel de l'observatoire urbain du Grand Salé "Pour un avenir urbain meilleur"*.Salé : Edition Sala Mostaqbal.

Mounir Yahyaoui. (2009). Action publique d'aménagement et processus de territorialisation dans la périphérie nord-est de Salé (Maroc).*Les Cahiers d'EMAM, 17 | 2009*, 71-84.

Mounir Yahyaoui, M. (2018, octobre 23). « Action publique d'aménagement et processus de territorialisation dans la périphérie Nord-Est de Salé (Maroc) », Les Cahiers d'EMAM [En ligne], 17 | 2009, mis en ligne le 10 février 2012, consulté le 23 octobre 2018. URL : http://journal. Salé.

Nabila Fathi. (2014, 06 4). Rabat-Salé-Témara, les défis du futur schéma directeur. Salé.

La nature aquatique dans la ville de Tunis : un Janus à deux visages.

The aquatic nature in the city of Tunis : a Janus with two faces.

Abir Messaoudi

landscape engineer, doctor in studies of landscapes and regional planning at the ISA ChottMeriem Sousse, research unit: VAD in ENAU Tunis

messaoudi_abir@yahoo.fr

Abstract :

In view of the historical events, the arrival of the Carthaginians, Arabs, Turks, French, has shown distanced compositions from the lagoon even though they often coveted to find ways to accost it. The absence of dissertation with the lagoon gives a confined image of Tunis' city, which fears to face its water bodies on the one hand but also spare lagoon waters gradually all ties with the Sea 'somewhere else. What has procreated a repulsion between the city and the water accentuated not only the city was embarrassed by its lagoon site becomes a space of miasma and polluting discharges but grew against him also deprive society of a 'show at the water's edge especially when approaching over these margins.

By way of entering in the waterfronts of Tunis were an embarrassment, an obstacle that limited the kind of urban development, the city legal moves farther lakes unlike that which by illegal against projects on marshy surfaces. It was only in 1983 that the Tunisian government has begun working with the Saudi group AL Baraka SPLT Tunis and finally gave his reluctance aback facing the lagoon: the success of the remediation work in the lake in ecological and business was promising to see if installing a 'new urbanity at North Lake. Improving the ecosystem baffled his back to the city; it was a pregnancy to trigger urban development projects in Tunis

The problem of the article is to show that if the presence of water was feared for the city after it became the stronghold of the city of Tunis and that reconciliation between the city of Tunis and its waterfronts was induced by three moments: the design, marketing and implementation.

Notwithstanding, we formulate the hypothesis that through probably fulfilment of the opening on the nature, idiosyncrasy on the development of space exudes an impression of openness fundamentally marked by the paradox: profitability serves him as a focus to finally reach an urban project where the lake is not felt. We hear there, through the appearance of a "speculative intoxication" carrier of meaning, as

the landscape of the manufacturing city project in the waterfront is not technical but political.
Key words : Waterfront, nature, dreaded opening paradox policy, the landscape.

Résumé :
Au vu des événements historiques, l'arrivée des Carthaginois, des Arabes, des Turcs, des Français, a montré des compositions éloignées de la lagune même s'ils ont souvent convoité pour trouver des moyens de l'aborder. L'absence de dissertation avec la lagune donne une image confinée de la ville de Tunis, qui craint d'affronter ses plans d'eau d'une part mais aussi d'épargner les eaux lagunaires peu à peu toutes liées avec la Mer' ailleurs. Ce qui a engendré une répulsion entre la ville et l'eau accentuée non seulement la ville était gênée par son site lagunaire devient un espace de miasmes et de rejets polluants mais s'est développée contre lui aussi priver la société d'un 'spectacle au bord de l'eau surtout lorsqu'on s'approche au dessus de ces marges.
A force d'entrer dans les quais de Tunis étaient une gêne, un obstacle qui limitait le type de développement urbain, la ville légale déplace plus loin les lacs contrairement à ce qui par illégal contre les projets sur les surfaces marécageuses. Ce n'est qu'en 1983 que le gouvernement tunisien a commencé à travailler avec le groupe saoudien AL Baraka SPLT Tunis et a finalement marqué ses réticences face à la lagune : le succès des travaux d'assainissement du lac en matière écologique et commerciale promettait de voir si l'installation d'un 'nouvelle urbanité à North Lake.
L'amélioration de l'écosystème a dérouté son dos à la ville ; c'était une grossesse pour déclencher des projets d'aménagement urbain à Tunis
La problématique de l'article est de montrer que si la présence d'eau était redoutée pour la ville après qu'elle soit devenue le fief de la ville de Tunis et que la réconciliation entre la ville de Tunis et ses quais a été induite par trois moments : la conception, la commercialisation et la mise en œuvre.
Néanmoins, nous formulons l'hypothèse qu'à travers probablement l'accomplissement de l'ouverture sur la nature, l'idiosyncrasie sur l'aménagement de l'espace dégage une impression d'ouverture fondamentalement marquée par le paradoxe : la rentabilité lui sert de point de mire pour aboutir enfin à un projet urbain où le lac est pas ressenti.
On y entend, à travers l'apparition d'une « ivresse spéculative » porteuse de sens, que le paysage du projet de ville manufacturière au bord de l'eau n'est pas technique mais politique.
Mots clés : Bord de l'eau, nature, politique de paradoxe d'ouverture redoutée, le paysage.

1. Introduction

The name usually given to megaprojects around waterfronts in some Arab spatialities refers in many instances to a variety of uses: some point to the importance that decision-makers attach to these projects depending on the financial or technical investment scope they impose. Some also mention the complex urban dimensions and implicit problems of city planning, in particular most of the processes that crystallize a set of multidimensional concepts including urban mobility, public spaces, development...Other projects involve a large number of political and technical actors, require a selection of economic activities, and targeted social groups that is generally followed by spatial change of the marginalized and the undesirable.Thus, it appears here that this term «mega» on the one hand raises the study of the expected future effects on all social groups, environments and economic nature, and on the other hand, it questions the complementarity between the plans of the megaprojects around the waterfronts and the strategic plans of the whole city.

We will explore the implications of lake water bodies in Tunis in the evolution of the relationship of the city with water. Several questions arise about the discontinuities that have managed to push back the lagoon but also on correlations that occurred at the gates of Tunis to accentuate the opening of the city's natural spaces that have constituted borders for the city. The aim of this analysis is to provide a panoramic view of all the heterogeneous geographical changes between urban sprawl and water during time stratifications relating to relevant moments in Tunisian history.

Straddling between urban and water, the relationship of the Tunis' city and lakes does 'nt display a typological determinism where water became one of the founding elements of the city itself but rather remains a constituent element of the city. It puts at the center the understanding of urban changes that can certainly not follow a linear path but sinuous changes between opening and closing, between the turn back to the lagoon and look to it. Certainly, these variations highlight the fact that water is the raw material of analysis of the city even if city-water relationship isn't consolidated really by strong links, remains that don't mean non-existent.

The questions arise: why does the city of Tunis remain hesitant about its reconciliation with the lagoon? What are the limits of development of the city at the expense of its waters?

2. Material and Methods

Regarding the methodological approach, it was based on the local experiencefollowing plans and some analyzes of the field that have changed their relationship with the waterfront and affected the heritage. As for the local reality, for a long time, in the context of his relationship with the lake, Tunis was born of the interaction that produced a kind of fear and instability in the process of his opening to this important, natural and geographical component: water. This period of history has tried to reconcile the city with water during the colonial era by drawing the Avenue Habib Bourguiba, which means that public space is a body of liaison between them.

Today with the rise of urban projects in the lake after obtaining technical tools abolishing the usual barrier we need to start from the area of the north lake shore to analyze it within a framework that depends on the form on the one hand, and on the intrinsic relations on the other.

Results and Discussion

2.1. Arab Urban Waterfront Planning Policies:

This aforementioned “mega” assignment may be obvious if one takes into account what it entails as a manifestation of Western stereotypes in architectural and urban dimensions and attempts to reproduce them in the Arab world. However, the reality of the northern and southern shores of the Mediterranean shows the opposite in many cases, both for the general public and for the decision-makers who act in the governance of the city. Unquestionably, the literature that dealt with the study of Western urban projects around waterfronts precisely the renewal of the portico city and its transition from a dilemma to an economic and social opportunity shouldn’t be projected on the experiences of the Arab world without taking into account its political specificities. Elsewhere, we advocated the preservation of "horizons" and "dynamics", of urban planning in the crucible of major Western projects. These orientations had no means of application: we could urbanize but faced with the process of the waterfront project, we were powerless and this problem was indeed a question of aesthetics. Reduced to a simple chronology, the study of the project in the Arab world shows that one of the most important moments that have hindered or failed the monitoring of the progress of major projects is the difficulty of collecting data.

The technical meetings are closed and reserved for policy makers and project managers without being open to society and without involving its target audience, which is the source of any urban revitalization. Therefore, negotiation procedures and project workshops are missing, not to mention access to technical resources (specifications, tenders and strategic studies) such as meeting reports and agreements between political actors and investors) is seen in the wake of the follow-up phase of the project as a difficult, if not impossible, issue. In this way, the transformation of the exchange of information as a resource for discussing the project outside of official circles towards a closed system between only two parties has contributed to a new convergence between the major Arab and Western projects of which the most important common characteristics are:

They reveal forms of urban and architectural style at the service of consumption and the liberal economy: such as shopping malls, parks, high towers and closed communities. This prompted us to take inspiration from new expressions of architecture, so we started talking about the Marketecture as a business perspective that reflects the competition between famous architects in the Western world embodying licensing and sales models, value propositions, technical details relevant to the customer, data sheets. Autographed by their names, urban contexts and architectural structures around water fronts in the Arab world has been marked by competitive differentiation and brand elements, In concrete terms, a mental model

that marketing tries to create for the customer. The use of these imported formations, which explore a small architectural area in order to elicit feelings of dazzle, has also motivated the return to urban importation of Western planning codes to include them in the local built environment. For example in Egypt along the Nile, the polarizing power of western construction proceeds by round-trip application of the French law which determines the maximum height of buildings by adding the width of the street and its half. This is not compatible in application with the Arab environmental reality since the angle of inclination of the sun with the horizontal in winter is 47 ° resulting in a lack of light for the opposite building during the entire winter period. In this respect, it is more correct to apply a law that allows a maximum increase in the authorized limits of the 4/3 gauge of the width of the street that is to say half of the building code appropriate for the capital of Paris. (Elmessiri, 1996).

The influence of the Western model was not limited to importing models and structures, but extended internally to the space of the Arab world, that is to say in its vision for the future of cities and the organization of urbanization. Even though the major projects around the water fronts were trying to integrate into their initial prerogatives the imperative of dealing with the Arab-Islamic heritage, they did not go to the beyond highlighting their formal and decorative components such as moucharabieh and domes, without understanding the reasons for their use in their environment. Formerly conceived in a protective relationship, but now prescribed independently of contexts and imposing itself on it based on a modernist expertise. It is now envisaged in an integrated and systemic relationship with its objectives of urban development of waterfronts and is part of a logic of spatial planning not as a place of urbanity but rather as a punctuality structuring the future of the city and campaign. As if the moment of their use has become sacred while restoring these formations as an image or a descriptive approach isolated from the social context. This logic has also firmly anchored in the consciousness of the Arab architect or engineer concerned with these great projects, the western thinking based on the highlighting of the form, not functions and their interactions with their civilizational components based on economic and social latitudes.

This means that these major projects lack in their cultural base a link between architecture or urbanization and an ethnographic study of society. Given that this social context is the one that, in the past, it created methods to solve its urban dilemmas and today, in hypermodern societies, was content to simply adopt a global model based on the unification of urban thought and the transformation of capitalism into a dominant culture.

By mobilizing the different lines of analysis, this urban apprehension refers to an iconic representation of the aquatic landscape updating these urban entities supported by Western trends. Indeed, in Greek mythology, Narcissus was this young man who one day randomly by quenching his thirst near a spring, discovers his reflection in the water but does not know that it was his own image, he subsequently fell in love with this image until he reached death and metamorphosed into a flower: Narcissus. Water, if one considers as painting or image was a scene enraging words, gestures

and thought: water becomes an ambush, a sort of conspiracy, which traps men in artifice; such is the case of Narcissus. Thus, the mute water participates in this process of self-forgetfulness: the being detaches himself from his soul, from his inner strength to see only the external image.
This can explain the abundance of water in all the architectural and landscape fantasies: the excessive concentration of skyscrapers at the edge of the water, this reminder narcissus that was taken by the form and the image, forgets to drink and eat until it fades. As if man through water wants to show us ostentatiously his technical power even when he turns to nature, which is in fact an extension of himself.
Through the experience of narcissus, water is only a lethal water, and that has gagged the depth of the human being to become only a mirror of its physical dimension without letting it externalize. What is relevant in this experience is that, through water, it reflects not only on the western vision of water as an image but also on western hegemony over Arab Man, today fascinated as Narcissus by the perception of the other without even getting to see the errors, the dissymmetry in the Western urban or landscape experiences. The lack of error in the adoption of the Western model on the part of the Arabs, cancels this differentiation between the imaginary that is external and the real, which is internal according to their own requirements and needs. For this reason, in the studies of the relationship between the city and water carried out by Europeans in the Mediterranean, they always tend to want to examine whether or not the schemes launched check that of their own: they do not seek to discover the specificities but to ensure the success of their waterfront renewal model.
These were executive structures that brought together the public and the private:
The authority that manages these megaprojects around water fronts must be a public institution or a private institution resulting from a partnership between private institutions or the power is mixed involving public and private institutions of the State.
The latest patterns, private and mixed, have become dominant in Arab urbanism. The first private company appeared mainly in the 2000s and contained, in addition to foreign real estate developers, national private companies in Morocco, Syria, Egypt and Libya, but the second mixed company occurred in the project of the development of Lake Tunis, which was shared by the Tunisian government and the Saudi Al-Baraka Society.
Thus, the scheme for managing major projects around waterfronts differs from one country to another. For example, dependence on the private sector may be more developed in Lebanon than in Algeria. This pattern generally applies to Arab countries, which, through their choice of urban authorities managing these projects, have experienced a rapid growth of the urban fabric around their waterfronts, such as the United Arab Emirates.While most Arab countries proceeded to the methodical identification of a style of management that goes from dependence to central authority: Monarchy in the case of the Moroccan example. A partnership with the foreign private sector in the capital to ensure, on the one hand, the completion of a

technical structure during the implementation of the parts of the project, on the other hand, aesthetic and architectural characteristics embodied in major Western projects. Moreover, the two prototypes in Morocco are envisaged: the container port "Tanga Med" _ that approximately 2 billion dollars has been allocated to it as a platform of international activities and related to global logistics flows that promise to be a major competitor. On the lower part of the intermediate Mediterranean between Europe and North Africa. Of course, if we go back to the example of the development of the Bouregreg Valley which was launched by King VI in 2006 on an area of 6000 hectares at an estimated investment cost of 15 billion dollars.

The Bouregreg Development Agency, the Sama Dubai company and finally the Moroccan CDG undertook the project. This regional plan extends from the Sidi Abdallah dam to the mouth of the river in the Mediterranean and seeks to renovate the urban links between the two sides of the valley: Salé and Rabat. This landscape embodies the construction of a “common good”, which invariably returns the city dweller to a recharge between the two shores by the development of a social and economic dynamic as a rule of good conduct guaranteeing the urban equality of proximity for these spaces distinctly configured.It therefore appears a complementarity between the two cities, an urban place produced by and the means of a waterfront allowing it to live together. While the city of Saléis economically shaded by the concentration of industrial activities in Rabat, whereas, on the contrary, Salé achieves social stability and balance in Rabat, because the cost of living is low. Thus, overlooking an arrangement of relations, the city of Rabat will be the city of work, beyond that of Salé for its nightlife will be the place to sleep but the fact remains that this city remains on the margins for decades.

Intended to dress the walls, the first part of thesea gate’s project _ since the project is divided into six sequences_ was not limited to maintaining the packaging of the two cities by a western configuration faithfully circumscribed by entertainment. The establishment of the Marina, the center of technology, commercial and residential areas, hotels and international conference centers, an artificial island and a theater designed by ZahaHadid.

It is rather a question of achieving another more natural horizon, which poses a varying challenge to foreign companies by objecting rather to the general interests of Moroccan society. This marked another organizational logic adjusted by the urban liquidity and dynamism between the city of Salé and Rabat, by setting up a double tramway line over 17 km.In the light of this perspective, which accompanies without cognitive break the western style as an attempt to affiliate with the modern profitable city, the land then becomes a source of possession to add value. This requires in its essence the expropriation and transfer of the population according to the provisions of the project that emerge from a perimeter of legislative reform facilitating real estate developers their activities. In this sense, the project design requirements, dominate the rest of the urbanization documents and subject the permit authorization to its provisions.

It is rather a question of achieving another more natural horizon, which poses a varying challenge to foreign companies by objectifying rather the general interests of Moroccan society. This reflects another organizational logic adjusted by urban liquidity and dynamism between the city of Salé and Rabat, by setting up a double tramline over 17 km.

In the light of this perspective, which without cognitive disruption accompanies the Western style as an attempt to affiliate with the profitable modern city, the land then becomes a source of possession to add value to it. This essentially imposes the expropriation and transfer of the population according to the provisions of the project, which emerge, from a perimeter of legislative reform making it easier for real estate developers to carry out their activities. In this sense, the project design requirements dominate the rest of the urbanization documents and subject the permit authorization to its provisions.

As a result, social tensions have tried to exert pressure through civil society in the Bouregreg region especially when it comes to an expropriation of the wakfs "SidiBenacher cemetery in the town of Sale to make it a park of attractions ", not replaceable given the narrowness of the allocated spaces.

Through this reality that mobilizes all these contradictions that can force the real estate nature of the land and this sensitivity of the political agenda of these projects, the attempt to integrate local public institutions to become more independent of central government is seen as an asset that highlights the structural similarity with project management in Western countries. This is the case in Morocco, in the Casablanca development plan; the mayor of the municipality manages the financing of the private promoter and the provision of urban facilities as well as the resumption of the implementation of operations by calls for tenders to select the promoter. This face-to-face meeting between the municipality and the promoter enshrines the increasing interference of urban local and regional authorities in the management of major projects around waterfronts as an anticipatory process that is beginning to materialise. Despite the fact that the process of integrating local public institutions to enable them to acquire skills in the management of large projects makes them completely independent from the central government.

It should be noted that this combination and the creation of groupings involving central government, local authorities and investors in a way that is appropriate to the characteristics of projects oriented towards neoliberalism, does not necessarily lead to the management of disturbances that generally result from the interweaving of decision-making modes into urban governance. It tends rather towards the classic top down model; such is the case of the development project of Lake Tunis: attempts to build a project with joint management remain rare. Indeed, this urban workshop, which dissociates itself from local governance, shows through the reading of the urban dynamics of Tunis in these different planar perceptions that the city was seen as a model and not as specificity. Although it has recently succeeded in seeking reconciliation with its lagoon approaches through a tropism mechanism concerning

the influence of external experience (KSA, United Nations, Europe) which triggered a Tunisian political craze to make urban around the shores of the lake.
The city of Tunis also risks giving birth to a fragmented urbanization in spite of this vision of a city that consolidates and unifies its territory through development projects around the lake. This risk is foreseen given the cuts of the industrial establishments of Lake South (50% of the industries of the country). The city of Tunis over time and water hasn't really been thought of as a problem but as an object cloned from the experiences of others that will be projections already prepared and assigned to Tunisians.
While there are similarities between the Western model and the Arab model in megaprojects around waterfronts, Arab countries also have a paradox and major difference with their Western counterparts:
This discrepancy is due to the political nature, which makes major projects within Arab countries authoritarian and directly linked to the president or the king, which means that their raison d'être is contingent on the handling of the rules of the throne. Even if this close relationship can also be spotted with senior officials of the North: French President Nicolas Sarkozy launched Greater Paris in 2008.
Only in the countries of the South, the presence of the President remains higher than in the West. It closely linked to the start of prestigious projects that should be carried out on its aquatic environment, whether by a presidential designation in Tunisia or a monarchy in Morocco.
These same megaprojects can reveal the fragility of the state, unable to define a clear strategy for its capital, which is surrounded by bribes and other forms of corruption. For example, in 2007, the Tunisian government sold 950 hectares of land along South Lake Tunis officially to Dubai for the symbolic dinar. This agreement did not provide a clear definition of public facilities, infrastructure and the method of social inclusion in the real estate sector. Unlike Algeria, which has cash inflows from oil revenues, it was not prepared to sell the Bay of Algeria. Perhaps the coincidence and convergence of petrodollars and major projects around waterfronts add to the number of non-Western and distinctive views of Arab cities that stretched from Dubai, Rabat, Damascus, Amman, Khartoum, Nouakchott and Beirut to even outside the Arab world, for example in Istanbul. Gulf investors are targeting areas with high speculative potential and rapidly changing investments as residents: downtown, industrial waste, green fields on the outskirts of cities.
In the context of a growing housing speculation that exploded at the end of 2008, governments strongly encouraged the arrival of investment companies from the Gulf: Sama Dubai, Diar Qatari, Emaar, Boukhater, Sarh, Saudi Oujah Company, DAMAC, etc.), with the aim of improving the capacity to polarize strategic sectors on waterfronts such as tourism. These companies can either manage this project only on a specific site: the development of the Corniche in Rabat, for example, or associate with the State: similar to the company in charge of the development of Lake North of Tunis.Finally, in exchange for the land, the partnership with a national institution will

be accepted: the deposit caisse and Management in Morocco, and Mawared in Jordan and Al-Sunt Development Company in Sudan.

This type of development encourages national authorities to keep an eye on the planning and development of their urban project. The construction of new decision-making structures reveals difficult negotiations between national companies and those in the Gulf.

Not to mention that the relationship with the Gulf investor differs from one country to another. The main difference with the Western model is the lack of participatory management with the target community in these projects and the consultative approach has been assigned to it, due to the weakness of civil society. Notably in Tunisia, where bloggers have criticized the arrival of investors from the United Arab Emirates and the total lack of community participation. As a result, these projects are mobilizing the urban factory simply as a product, not a chain of procedures and processes.

In general, the discovery of oil was a decisive step that contributed to the realization of urban transformations in many Arab capitals around the waterfronts. The revenues from oil flows in Nouakchott are the best example cited to show their impact on the image of the city, and their roles in urban transformations.

These changes are part of a blatant social contradiction, given the widespread poverty in the Mauritanian capital and in the midst of an international contradiction that has accompanied it for some time. Indeed, we can sketch a marginal city, especially if we go back to its origins, we see that the French occupation chose Nouakchott as capital because it was empty of inhabitants and therefore not touched by the tribal link. What some analyse it as a colonial settlement prior to abstraction to create a modern city that lacks historical value. In 2001, an Australian oil company, Woodside, stimulated Mauritania’s hopes of becoming an oil emirate. Only, after the embezzlement scandal, this company sold its licence to the giant Malaysian oil company, then to other oil companies: Spanish, French and Chinese.New contracts have led to the discovery of additional oil deposits and the realisation of reserves estimated at 400 million barrels of crude oil: which prepares Mauritania to become one of the top ten oil-producing countries in Africa. In the light of these oil flows, the question of the need to create new centres in Nouakchott was raised, and so the question was, how do we turn the capital into a set of regions that have the capacity to become new hubs with activities that attract investment?Therefore, the construction of the new international airport under the decision of the Council of Ministers was the first approach to attract the outside world for this new investment hub. Nevertheless, it has contributed to the erosion of green belts: vegetable gardens for the city Ain Diar and has created a real estate crisis since in the Bedouin mentality the acquisition of property is dependent on the occupation of land. In addition, there is a social crisis, as other communities based in the city remain linked to agricultural activities, especially after the loss of oases due to the salinity of the Sebkha. These activities contributed to a certain extent to the economic coverage of low-income landowners or small-scale farmers. In addition, it is on the fate of this class that we wonder, in the event that

agricultural activity is transferred out of the city. How can the development plans accommodate residential complexes close to agricultural land? Finally, the sequencing of a landscape crisis refers to a city in a block of mineralized construction in which the natural scenic sense is absent. This crisis was aggravated by the loss of the oasis, as already mentioned, which could have been used as a recreational area for its visual value.

During this part, I was interested in looking for a fresh look that studies the design and nature of the system of government, where the nature of the place and the organization of the city is determined the form of the political system, whether democratic, or authoritarian. When young designers want to change the world, but politicians have other ideas in mind: to serve the regime and drive towards an ideal future for them only, this suggests a tension between the operational action of urban revitalization and the public money spent on this planning.

2-2Tunis: Historicity of water confused report

The city of Carthage was established in 814 AD by the arrival of the Phoenicians driven out of Tyre. Initially, Carthage or QartHadasht (New Town) was involved in a religious subordination of the peninsula of Tyre.Then after two centuries this connection is removed without losing the major characteristic of the city, which is none other than the maritime facade: the city opening onto the sea by its profitable commercial strategies has been able to expand in other places on the shores of the Mediterranean: Sicily, Sardinia, Iberia etc.…

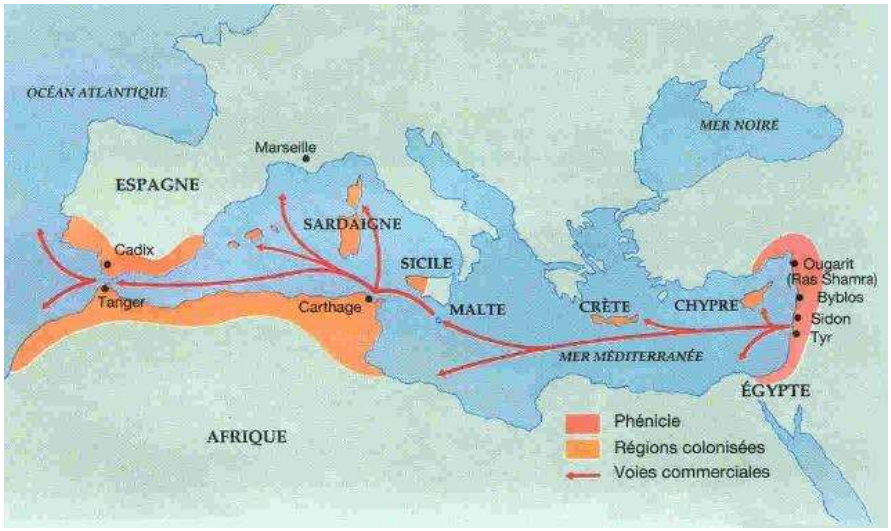

Fig 1: Map of the empire of the Phoenicians

Source:The great encyclopedia of the history of the junior world volume 1, p.56, Éditions Nathan, Paris, France, 1994

The city of Carthage, the Phoenician counter has evolved by managing its aquatic matrix and keeping the same defensive footprints formulated from its place of departure: the island of Tyre. This attraction towards the coast is justified by natural resources, ease of access and subsequently urbanization and the development of

economic poles. Bordered to the south by the lake of Tunis, to the north by the lagoon of the Soukra, which was in antiquity a bay and to the east by the maritime waters, the city should protect itself only by its western outcome where Tunis is located.

However, according to some analyses the process of maritime protection was reversed by the arrival of the Arabs at the end of the 7th century. The city of Carthage is eclipsed by Tunis.The latter fears the arrival of the adversaries by the sea that is why it recedes from the sea by promoting an urban development inside, without breaking completely with the sea: during the beginning of the 8th century, the Arabs built an arsenal that opened through the port to the lagoon.

On the one hand the exit of ship whether commercial or war is assured by a channel through the cordon of the Goulette, on the other hand the prohibition of the penetration of the ships is facilitated by stretching a chain between the castle of Qasr el Amir and a wall on one of the banks of the channel. On the other hand, by going back on the Arabic writings of the history of Tunisia, the city of Tunis was traced by Hassan Ibn Numan in 82 AH to be a maritime military base and to prevent the recurrence of the Byzantines on Cartagena in 78 AH.

The latter, dug a canal to join the city to the sea thanks to a seaport after the establishment of the industry of the ships: for this industry he brought the Egyptian Copts. Thus, Tunis was built in this era while keeping eyes on the major political strategies aiming to limit the Roman invasion in the African Sahel but also to move to the stage of the Arab-Islamic conquest.

From the Carthaginians to the Arabs, the lagoon was the mediator connecting two oppositions to the sea and the continent.

If the former feared the continent, the latter, on the contrary, went towards the interior of the country. Especially during the Aghlabid period, where they converged instead towards the Kairouan region, which was likely to achieve different military objectives: contain the natural passes of the west (Haidra and Sbeitla) to subjugate the Berber population, invite the Byzantine maritime offensive attack of the coast.

The military vocation has well delineated models of geographical positioning and has implicitly translated the relationship of these civilizations in relation to water, thus reminding us of the positioning of man in relation to water. Narrowing or extending the fear of the sea, the lagoon took advantage of the two cases since it is geographically located between the continent and the sea, to open towards the sea or incline towards the land of Carthage to the Arabs.

The interest in the lagoon was present at the crossroads of eyes, but in this mixture at once hesitant or betting, the perception of the lagoon translates this hesitation. Sometimes it is obstacle of the urban development especially with the Romans (time between Carthage and the Arab conquest) or a place of concern sometimes it is a shelter to gain the opening towards the sea.

For P. Sebag, between the two experiments the author sees that the site of Carthage favored more the opening towards the lagoon since this civilization was destined to

sea while the site of Tunis was ‘ absurd’ and ‘unfavourable to the affirmation of its maritime facade, in addition the lagoons.

To contradict this unfaithful vision, the first argument consists in the choice of the location of the mosque Zitouna (olive mosque) which was not hazardous. The historians show that it is an old building built before the arrival of the Arabs and of military vocation: one noticed the great thickness of the stones used like those of the forts and the Ribats. Other study believes that this may explain the minaret rejection in the mosque up to the Hafside Air, in place Hassan Ibn Numan put two watchtowers and that at the same time uses them for calls to prayer exactly like minarets.

This indicates that the mosque had a dual role of cult and protection of the Tunis' city by holding a furtive look on the sea. In his book, ‘Tracts and Kingdoms’, Al Bakri says that whoever is in the mosque can see the ships in the sea. Without forgetting also, concerning the second argument ‘in my regard’ that this judgment on the part of P. Sebag “the Arabs doubted the water because they don't control it” is contradicted by looking closely at the hydraulic works in Kairouan at this time. It can be traceda genious incorporation that was able to bring back the water to the city while keeping the concern to tame nature and to take advantage of its gifts by guaranteeing the drinking water supplies to the city. The choice to have given more interest to the Kairouan' city in comparison with Tunis is justified by a geographical rationalization to win two battles that of the Byzantines and those of the Berbers and not by a technical problem that of cannot be able to face the sea.What still seems to be relevant is that for the Arabs their relationship to water is always linked to a utilitarian logic to pawn water to the city, and subsequently think of positioning an arsenal in these places (lagoon, sea) to protect the city.Yet during the pre-Hadhasid era, about the 11th century, the city kept its morphological characteristics crystallized around a repetitive prototype.

The space is enclosed in an enclosure that formulates an interface with the rural landscape. In this urban silhouette coming from a branch of the arteries to let develop the suburbs (the extensions), there is a structural opposition that advocates on the differentiation between the outside and the inside of the city.The disadvantaged population was rejected outside the medina or resides bodies of water and large gardens.In 1236, with the arrival of Abu ZakariaYahya, the capital of Tunis became the capital of Ifriqiya; this new extension has led to an increase in water supply by different hydraulic systems, especially with the succession of drought's years that the country experienced during this period. Tunis took good advantage of the shallow and sparsely brackish water table to satisfy its water needs over the entire stretch from the east side of the hill to the lake below. The geographical position of Tunis isolated from the center of the country in the Hafsid era reflects in itself several meanings.

The focus is not just on the economic inspection of the plains located in the north of the country, which are irrigated by moderate rainfall to allow social groups to settle

there and provide them with a stable life. In addition, its interest in the sea exceeds that of the interior of the country _ especially if we know that Tunis had relations under tension with the interior given the concentration of the Berber tribes since they manage to provide significant resources derived from piracy. The city of Tunis was open to the sea so implicitly to its lagoon.What can be noted that the city's relationship with water reflected on the way the life of city residents. This is why the Berbers in the mountain areas suspected this luxury culture.It allowed cancelling the empty spaces intramuros to be replaced by the urban extension of new districts where the presence of water benefited the development of gardens and orchards. Subsequently, it can be said that the changes that allowed the passage from one Hafsid state to another, although it has preserved its balance throughout successive centuries, were inflicted largely under the effect of international conditionality and not only the internal state of the country.Therefore, among the repercussions of the great maritime discoveries on the one hand and on the other hand of the vitality and activity that Europe experienced at the time of the renaissance, mention is made of the loss of the Mediterranean basin after the deviation of the major trade routes. The economy of cities focused on the use of preponderance is weakening, society has failed to compete with its crisis, thus, the Hafsid state deprived itself of the external resources obtained from the exchanges, which further contributed to the dissolution of the state rapidly since it lost its ability to deter the tribes inside.Then the Turks and the Spaniards occupied Tunisia respectively in 1534 and 1535 were not interested in Tunisia itself but only in its supervising strategic location on the Strait of Sicily. In fact, this corridor links between the Mediterranean basins whether of the Eastern field of domination of the Otman Empire or of the West that is under the influence of the Spanish king. After having put Tunisia under his control in 1535, Charles V ordered to build a great rampart at the Goulette, 'the base port of the capital' that, thanks to him, guarantees the survival of the Spanish army on African soil for nearly forty years.This arsenal is relaxed from 'Bab El Behar' or sea gate to the shores of the lake at the level of the martyrdom square (currently) and which served to protect Tunis from the sea. In the direction of the lagoon, the construction of Nova Arx the citadel that preserved the same urban dynamics of yesterday was not already accomplished when the Turks seized Tunis in 1574. The fighting destroyed the Nova Arx, and the lake's surroundings were transformed into a dilapidation within which not only the exclusion of cemeteries in these places was witnessed, but also the concentration of polluting discharges of the city the lake became the mouth of the open sewers.

Fig 2: the city of Tunis and the Nova Arx.

Source : http://www.sanderusmaps.com/en/our-catalogue/detail/159861/antique-map-of-tunis-by-braun-&-hogenberg/.

The name Bûghaz attributed to the lake, which means strait shows well the perception of the Turks at the time Otman with regard to the relationship of the lagoon to the sea. Only this cooptation of the state facing its waterfronts was not able to translate a link between lagoon and sea, but rather a break, since he was anxious to hide Tunis from any ambushes from the sea, the channel of the gully is then obstructed, the lagoon communicates with the sea only through the natural pass of Radés.

The ecological impact on the state of the place was considered, the lagoon was confined by mutating into a reservoir of pollution of the city in evolution. Only the gully was an important point of communication with the outside, via this bay built at the same place of that of the Spaniards the goods were exchanged.Only at the end of the Otman era, we were beginning to think of drying up the lagoon, but we gave up on this idea and instead began to rehabilitate the harbour of the gully by creating new wharves.As a result, during this temporal translation from the pre-Hadhasid era to the Otman era, the city's interests in these waterfronts were changing; they sometimes procreated a life at the lagoon to be considered as a city entrance necessary to solicit these commercial needs: the lagoon was therefore a subsistence for the city. Moreover, sometimes, they only reflected this altered image of a city that rejected its ruined ruins (sewage polluted water, cemeteries, etc.) to its bodies of water.So that it provoked to annihilate the lagoon, but for lack of technical and financial means, we would always come back to the port of the gully to renovate and dust off its harbour components by increasing the number of facilities.History tells us that on the eve of the protectorate (Husseini period), Tunis outlawed in its peripheries the less noble activities (scrap shops) and agricultural activities (large fields are relegated close to waterfronts).

On the other hand, the analysis of the French protectorate installed in Tunisia, shows that it is by the promenade of the navy that this new report has just crystallized.Especially if we know that practically it is the only pivotal motivation, which left the eye of military circumspection for another directly concerning the urban.If we start from this consideration, we understand that the promenade was in fact a link between the new city and the lagoon. Nevertheless, if we start from the Promenade ofthe navy itself, we see that it was a large esplanade surrounded by crevices and scattered with rubble. In addition, it propagates a feeling of disgust since it constitutes a void surrounded by a void that is why Ahmed Bey decided to prolong urbanization in this area especially with the establishment of the Consulate General of France.

Fig 3: The Promenade of the navy.
Source : https://www.webdo.tn/

So far, the colonial city guarantees a new relationship between the urban and its waterfronts.However, the practice of the city shows us that this relationship is undone by an enormous contradiction between utopia and reality, between ends and means. There was a suspicion of economic ‘utilitarianism’ of the French settlers regarding their relationship with the city, although in their home country they managed to know how to do with the maritime facades in the European port city. The Avenue of Jules Ferry above (the Promenade ofthe navy becomes the avenue ofJules Ferry in 1900) is supposed to connect the city to the water, but the stratification of deposits tied up to the activity of the port blurred the perspective towards the maritime facade.

Fig 4: Avenue Jules Ferry, a perspective blurred by the warehouses of the new port.

Source: www. Tunisia-cpa-1900.net

It was a tangible result of the commercial interests of the French settlers. It concealed a landscape that was valued as “charming” by urban water from an interstitial space: the axis of the city.

The socio-spatial image at the edge of the lagoon referred to rurality much more than to urbanity. The attempt of the French settlers to open up to the lagoon since the model of the Arab city was locked in on itself by taking intimacy as a conceptual landmark was only ‘commuting’.

The European city pushed the lagoon limits and allowed an urban and landscaped anarchy to develop close to the bodies of water; the shores of the lake remained an area of rural belonging to which it was transformed into land speculation (whether for industry, or regulated habitat: small Sicily, or for transhumant Bedouins).

Of course, at the crossroads of humanitarian change, the geographical nature still maintains its rights, even with the crystallization of the most complex systems such as the city. This undoubtedly feeds the urban planning paradigm, which dissolves into the geographical aspect as its destination and original place at the same time.

In doing so, urban geography becomes one of the most dynamic scientific branches, especially after the inflation of cities and the extension of its territories scrutinize the facts and rules of a deformation of the ecosystem that is at the limit of eutrophication. Geography after having established quite polysemic progress, materialized in research and books, justifies the introduction of the cartographic structure of the Greater Tunis, in the ambition to clear the future of its waterfronts.

Thus, by perfectly tying a new reunion of the city with its site, which implies that systemic behaviour of the phenomena of the insertion of wetlands in the city with of course its double consequences of opportunity or crisis which are clearly posed. The enthusiasm for this nature didn't raise a positive impression, in this respect the testimonies point the finger at the miasms triggered by the standing waters at the edge of the water.

In fact, various emitters caused the imbalance of the ecosystem. Despite attempts to dig channels of communication with the sea that relate the renewal of the waters since the time of KeiredineBarberouss, and later Charles V.

«The emperor Charle Quint had a canal dug up to Tunis in 1535, the French had a much deeper one dug in 1885: it is the one that is currently used and is regularly dredged" .
Pollution and weak trade with the sea have become an irreversible phenomenon, where the impact on the fishing sector is linked to a situation of economic vulnerability. Moreover, the slope of the Tunis region explains the discharge of raw or uncleaned wastewater precisely in the basin of the esplanade for Lake North and then to the south lake via the communication channel.
At the confluence of all the wastewater, there is added another quantity of rainwater that only causes an overload of the water body and causes its eutrophication by going towards the basin of the esplanade by the formation of organic mud.
Marine traffic is the driving force behind the appearance of oil stains in the lake; this pollution remains inevitable through the exchange between the lake and the sea. By extrapolation, these external emitters have intensified the internal mechanisms of pollution of Lake Tunis. It is evident from a primary observation of the inheritance that exists between wastewater discharges and the salinity index, to witness an increase in the mean of salinity, which varies over time and space going from the West to the East that lies between27 ‰ and 41 ‰.

This salinity by a correlative effect marks the disappearance of dissolved oxygen, which triggers by a physico-chemical effect the appearance of the phenomenon of "red waters". The advent of the destruction of the lake’s ecosystem by internal mechanisms such as oxygen, salinity, nutrients such as phosphates, nitrates and chlorophyll, was the prelude to the production of ULVA algae, which amplifies the complications of stagnation of the waters and forbids any maritime exchange.

Fig 5: The lagoon an ecosystem in imbalance.
Source: Zarrouk, Sami, presentation of the development project for the shores of Lake Tunis North, March 2008

To these road accompaniments, the State proceeds to a change of the hydrological balance that has substituted the risks of foul smells. It calls on the various institutions to mobilize and take action. This result in a categorization of these actions through the dredging of formed organic mud, or a regeneration of lake waters that requires the widening and deepening of the main communication channels as well as the various fishing breaches.

2-3 The moments of the development project of the Lake of Tunis:

Until a while, the manufacture of the city was a tool of opposition between an urban centrality that began with the medina practiced positively, and a periphery considered external to the territory and perceived negatively. Subsequently, in the colonial city, the city-water relationship was still a work in progress: the history of Tunis is one of hesitation with the real opening to bodies of water.

However, the concern to control the fringes of the city, is concretized with the launch of the works of sanitation of SPLT "society of promotion of the Lake of Tunis which is a mixed economy Tuniso-Saudi" at North Lake in 1983.It was a starting point for a new reconciliation of the city with a healthy and reduced lagoon rather than an enlarged and polluted lagoon, opening the centrality of Tunis to new spatialities.In fact, according to the project manager of the North Lake project, architect Hans Barreth, the project is divided into three subdivisions: subdivisions A, B are used for urbanization: space dedicated to housing, to the shops, on the other hand the subdivision C remains reserved only to spaces of animation and leisure.

This choice was dictated by the situation of the spaces in relation to the acoustic nuisance of the planes. Therefore, the direction of air navigation of the Ministry of Transport authorizes this positioning. The city design is argued by features, but has resulted in creating a spatial segregation by tracing a luxury urbanism.This building followed a plane orthogonal space; the city is screened by aprioritization of roads and a symmetrical and repetitive parcellization.

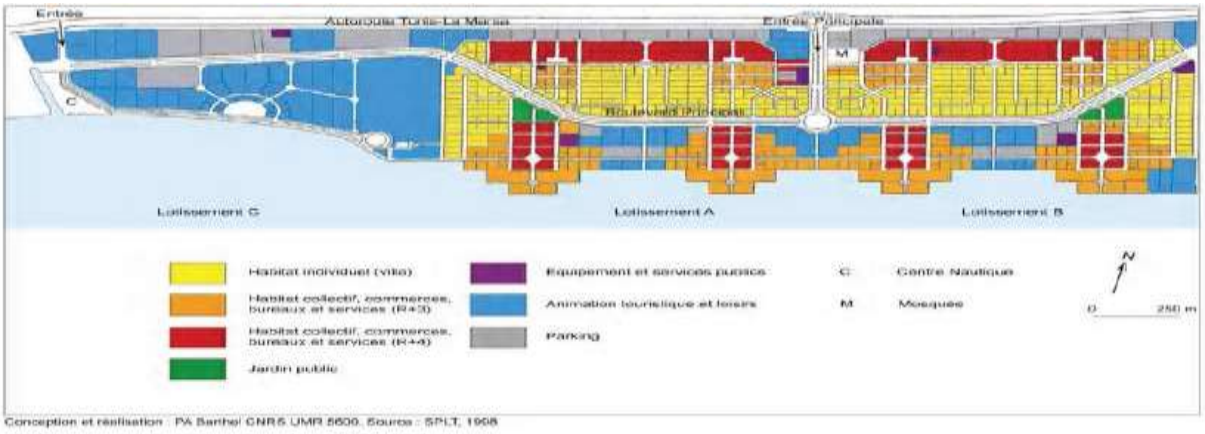

Fig 7: Batch assignments defined by the SPLT

Source: Barthel, PA, making the city by the water, University of Lyon, 2003, p 490

This constructible space followed an orthogonal plan, so a hierarchical hierarchy of roads and a symmetrical and repetitive parcellarisation frames the city.
We can therefore distinguish according to a classification parallel to water: the first lot closest to the body of water arranged in clusters contains habitats, commercial buildings (R+3) and which lets see between each cluster another space of tourism animation. The second lot in the center is composed of individual housing and the third towards the street of the highway of Tunis – The Marsa has large buildings (R+4) for housing and services.
In the planning sheets prepared for an easy social layer, Barreth reproduced a good number of proposals. Nevertheless, he kept the buildings feet in the water thus increasing its privatization. This floating fabric is composed of an Arab-Islamic architecture that emerges inside these patios of the gardens.
Moreover, the heritage discourse becomes one of the connotations appreciated.It serve the space recalling the port of Grimaud called the Provençal Venice which was a lake city implanting in these corridors a local vernacular architecture and not wild referencing the legend of neoliberalism and the wealth that iseven a myth imposing its authority over the world by these financial enterprises and these skyscrapers.
This cloning, whose patrimonial semiotics is carried out by Western external structures, has turned its back on the Tunisian legal disposition, which can't in any way accommodate in the public maritime space a private construction.
A new designer has just won the study contract for the development project of the "North and South" East zone of North Lake. JellalAbdelkafi drew a morphology of horseshoe at the edge of the water while simplifying the model represented by Barreth by cancelling the forms projected in the water.
The conceptualization of the urban project on the shores of the lake based on technicalities induced two images. The first of a waterfront that is open to different social groups but that is linked to a leisure context. The second where water is privatized by residents' buildings or tearooms: the lagoon serves as a picturesque sight that recalls the sea; this is what explains the interspersed location of animation space to tourist convocation: the lagoon is treated on the same point of equality as a seaside front.
In another relay, the streets of the residential space are called according to several names of lake in the world: Lake Victoria, Lake Biwa, Lake Ontario, Lake Neuchâtel, Lake Annecy, Lake Mâlaren, Lake Geneva, Lake Huron, Lake Dhaya, Lake Volta, Lake Moero, Lake Tiberias, Lake Turkana, Lake Bourget, Lake Maggiore, Great Bear Lake, Lake Toba, Lake Maracaibo, Great dirty lake. Only like several streets in Tunisia whose context and reality have nothing to do with the name 'Rue de l'environnement', the perspective of the orthogonal layout gave the impression that the city was partly opening on water not totally. However, for the space surrounding the cornice, the opening is much freer.
By also analysing the proportion of scale between the frame and the width of the road, we note a strong inequality interval that induces the accentuation of the fragmentation of the urban space in kind of compartment.

The tropism of the city towards the water is also confirmed towards the public space of the cornice. It is true that the space functioned mainly through the creation of urban animation close to it, but also by the presence of water in second position.
Its parallel treatment of the water body- in spite of its simplicity- was certainly a major point in the city since it on the one hand has a little poorly managed spatially its relationship with water.On the other hand, it was the only place that foresees an urban mix close visually to the water of the lake.The effect of this treatment also contributed to the accentuation of the confusion between lagoon and maritime water.
If the public space ‘ avenue Jules –ferry was an attempt to re-link the relation between the new city and the lake, the new public space of the corniche goes without saying in the same logic. The corniche is an important matrix in the city, since it’s the only place where the waterfront is of a public vocation: around it, an urban animation follows a conception advocating on consumption.
Since the ideal heritage between the city and its waterfronts is loaded with Symbol. With many negative collective images, the political approach reflects the ambition of those responsible to create a new balanced city in these functions and which advocates a harmonious and coherent development.
By extrapolation, the urban marketing operation finds its raison d'être through the media. The narration of this operation advanced a new image of the lake to guarantee and fill a lack of metaphors valuing by its images and slogans a new added value vis-à-vis the social. Thus the Tunis Bourguiba board puts the Spanish fort Saint Jacques de Chikly as a heritage jewel of the site dating from the 16th century and which was in 1991 as part of a bilateral cooperation between the government of the Kingdom of Spain and the Tunisian Republic on a signature center for a protocol to restore the Fort. The other board Tunis - El Bouhaira puts the lake at the center of a tourist activity, but the city behind the aquatic plane reflected a cured water worthy of trust of its customers. On the other hand, the PlancheCitéKhalij took advantage of a rather accentuated presence of green space and played with the dialogue between heritage on the one hand and modernity on the other hand, in the light of the Grande Motte.

2-4 The boundaries of the Lake Tunis development project:

The banks of Lake Tunis, a city built on the edge of the water through the gestation of urban development projects was generating a new urbanization configuration. In order to understand the signs of this new urban form, it is important to see that within this manufacture there are segmented territorialities between residents and non-residents. The mode of urbanity seems paradoxical, by opposing social diversity in the residential space to that of public space. Moreover, even the residential space designed in advance for housing is being converted into offices for different companies. This leads to a reduction in the relationship between partners.
The outdoor public spaces in comparison with that of the cornice arranged in linear water bodies seem abandoned and very little frequented as if they are a simple scenery in the city and does not envisage interference for its social group.

This vision puts us in the face of questions about urban development on the shores of the lake. Contrary to the desire to open the city to water to manage a new urban centrality that gives the old center the scale, there is an image in us of a city locked in on itself, even if it appears to be rushing towards the water. Can this segregation weigh heavily on the good scheme of a city with a maritime facade?

This observation reveals us that it is not a question of setting up facilities, but also of designing relationships that go with, the construction of socio-spatial interaction remains a consubstantial conditioning of an entire city. Therefore, it seems that even the development of the new port of Rades has helped to further recede distance, and to implicitly induce a need for car. It is as if the city at the banks of the lake is intended for cars and speed. By the way, this is what we can notice in the passage of some residents with luxury cars in high speed. Through the windshield, the city's landscape is nothing more than a backdrop: speed mostly erases territorial references. Going back again to this mono-social perspective, which is anticipated by strolling around the interior of the city too silent, the non-recreation of public space, is in fact explained by a prohibition for children to use these spaces.

The considerations to the other are articulated in a figure of anguish, retirement and avoidance that are only risks requiring protection strategies: they (the considerations) are therefore an incentive to develop a safety system. We then see villas fenced and equipped with surveillance cameras.

This retraction inside the villa leads us to see a city combined in the singular, as if an entire city were reduced to a simple residence. The physical closure and sorting of the social groups that sit inside the banks of the lake pose original problems to the city of Tunis.They are the emanations of a split or fragmentation of the city into homogeneous communities. Such is the case of urban secessions in closed communities in France or in the United States (Gated communities) which have formulated their own economic sufficiency and then become an autarkic collectivity. The generic form of a society dominated by the rules of stretching and avoidance caused an envied space of cultural activities: cinema, theatre, exhibition room or cultural center and was crowded by discos, cafes, bowlings. The interest of the developers was to create animation zones that allow a quick financial gain. This is why they focused mainly on a commercial reference in their development.

Admittedly, this perspective of a city under reserve and objected to a purely juicy and profitable logic reflects that development projects on the shores of the lake are only the guardianship of a predominant agent before even the public actor: the private actors.

As a result of experience, from observations of the cornice and its surroundings and repeated visits to which different surveys have been made, it turns out that only one of the hundred residents frequented the public space of the corniche, this is indicative of a retirement that has been reported before. The cornice is not an attractive place for these residents; on the contrary, it is a place to avoid since it makes them mix with a lower social class. It turns out that the other residents preferred to mark their dualistic enunciation by the choice of attending clubs, restaurants, or tearooms by sorting: we

only choose the places whose access is already by membership card, this makes it possible to reduce one category of clientele in favour of another more class.
With regard to a partitioned mode of residence, the reaction of non-residents declined reverberations and shifted the same withdrawals and suspicions. During the Tunisian revolution, some Tunisians brought flocks of lamb to the corniche, which was strange, by asking them the reason for being in these spaces, there was a silence and a somewhat aggressive refusal to respond. What leads me to note, that some felt a certain sense of revenge from these high luxury neighborhoods, they wanted to hide from them a rural way of life, since they felt contempt and indifference on their part. This observation was also accentuated by the reaction of the residents of the shores of the lake to the revolution, while the interior of the country testifies to a sharp protest; they were completely detached from the events: it was an attitude apprehended as transgression of ordinary positions for Tunisians. Other testimonies are added not only to belittle these indifferent positions but also to question the sources of the enrichment of these new bourgeois settled in the city.
The banks of the lake, this new territory in structure, has given places allowing a predominant social diversity. However, these public places (corniche, shopping malls, tearooms, coffee shops, etc.) intersect with the elitist atmosphere of the residents of the lakeshore. The urbanity on the shores of the lake is then complex, it reveals two oppositions that were believed at first sight inducing a spatial exclusion. But in depth, this mode of internationalisation of the city although it voluntarily reduced the sociability and was confined to itself: the city which was envisioned to open on the water, leaned on the social-social closureIn this way, the new town has allowed for real social diversity. These places made possible a way of doing the city at the water's edge by inheriting two models, one Western based on individualism, the other stemming from an Arab-Muslim culture based on ties and group sharing. However, within these public spaces there was a dissolution of value that long characterized Arab public spaces: spaces qualified as masculinity. On the banks of the lake, the woman implied her new presence, a presence or an otherness, which, thanks to traditional references, remained a dialectic to be discussed. This back and forth from the positions between visitors and residents on the shores of the lake has certainly argued controversies. May have said that this complex urbanity has starved the identity on the shores of the lake? A clarification on the issue of identity in this new territory is necessary to understand the cultural matrix around the manufacturing of the city.
In fact, the geography of these places of consumption reveals that it follows two logics one is concentrated on the cornice of the banks of the lake, the other is diluted and punctual at the level of leisure complexes. Admittedly, this urban mythology was intended to realize the expectations of their receivers in terms of engaging in a modern atmosphere of pleasure and leisure, but it was also the result of the reflection of entrepreneurs. In this perspective, the CEO of the Lake Bowling Alley also had a path related to American culture.Returning after his studies in the USA, he introduced a bowling leisure complex by resurrecting an American atmosphere of the

Far West. Rocks and cacti surround his outdoor space. This, in fact, explains in large part the origin of the creation of its spaces.The ideology of entrepreneurs was a preface for the understanding and justification of the emergence of Western modern place in this space.

The American brand image is doubly significant, it marks initially a dynamic landscape in relation to the translations of models and references since until the eighties, the model to follow in the new districts was purely francophone. The French had the dream of making the city a French by-product, but in 1990, we integrated another American image that serves to trace a broader meaning that of a city with globalized standards.

Nevertheless, it also suggests later that the Tunisian state whose regime is authoritarian had a fear somewhere of the public space. The governance of this potentially risky space is organized by conceding to entrepreneurs certain prohibitions: use of drugs, alcohol, prostitution but especially political demonstrations.

The space for the state was designed by a contradictory double trench, it seems from the modern exterior, luxury, and served as a symbolic bridge between east and west, to give an image of prestige of the capital of Tunis. The English historian Arnold Joseph Toynbee says about the Arab world that even though some countries are politically independent, they are not always entirely free from cultural viewpoint; they are still influenced by western ideas and ideals, and sometimes take them without really thinking or criticizing them.

The state's view of the public space on the shores of the lake was hermetically sealed in the international model, wishing to show its willingness to value the new Tunis through this urban marketing. Only, seen from the inside, the public space wasn't a true copy of the Western model.The concentration of consumption's places of reveals that the political actors act by a strategy not innocent in the sense of depoliticizing the public space, in fact the cornice kept its Arab-Muslim traces, since in this model previously all functions were allowed but the public space was not dedicated to a political functionality. It's as if the inhabitants of a Muslim city had no need to meet to discuss their destinies.

The project of centrality on the shore of the lake was affiliated in an international context that denotes the opening of Tunisia to a liberal economy, this tropism that contrasts with an introverted policy is stimulated by the entrepreneurs or even called the business bourgeoisie.

As a result, these contractors took ownership of various constructions in the city. Advanced by the SPLT's urban marketing, land marketing was supported by a western model highlighting the concept of individualism: the habitat is partitioned, surrounded from the outside by its garden.

Thus, the urbanized setting at the banks of the lake, is a affluence and an assembly of references and architectures without style, which seems to us to inculcate to each building its particular and independent characteristics, and contributes to a heterogeneous architectural landscape. The models differ, we sometimes find a

reproduction of the architecture of SidiBouSaïd with its blue, its doors and its moucharabiehs on the facades, or we find modern buildings.
The organization based on a social classification for the elites contains the image of a minority of inhabitants within another minority. The success of the matching of supply and demand can be explained by the fact that this marketing has therefore resulted in an increase in the selling prices of the subdivisions on the shores of the lake: As proof of this, in the 1990s it became the most expensive land market and continues to be so today.
Nevertheless, as the conception of the city in the North has already been advanced, the bourgeoisie was also imbedded in individual habitats; places open to the public, 'places of community' on the lakefront, where walkers feast on their practices, whether in the corniche or the terraces of cafés and tearooms.
Ennobled by the speeches of the planner, this description, which was found in the social imagination in a repetitive and recurring way, also reflects an ambivalence of cross-eyed gaze between the inhabitants of the banks of the lake and the other ordinary visitors.
An ambivalence that works around the identity and impact of urban marketing. For the first class, that is to say the residents, the choice of the new neighborhood is always compared to an antecedent standing compared to other neighborhoods that have made the focus of the former elitist social strata. This new Tunis therefore bears a positive image.For the second class concerning visitors, the city is a deculturated entity without identity model, in their imagination. It certainly replaced the Marsa as a place visited, but this new polarizationdidn't succeed in posing to the Tunisians in the heart of the North Lake a history. The city didn't speak past, moreover some of the surveyed asking them the question about the old images kept in memory about the banks of the lake, some only remember a polluted marsh site, but the majority have no image of the shores of the lake.
In spite of this feeling of a site without identity reference, what passes that urban atmospheres, also attract practices space on the shores of the lake. Some names: Miami Beach, Golden Bowling du Lac denotes an American cultural referent. Besides, the embassy of the United States is established in this place.
These places as a whole make it possible to clear the spirit that induced this urban construction. They show the divide between the action of the Tunisian political power and the action of the entrepreneurs who have produced a modern place of consumption par excellence.
Away from an architectural and urban identity focused on the shores of the lake, the presence of water, on the other hand, marks a spectacular and relevant image. The landscape experience of the cornice fits into the imagination of the tunisoise society as a habit.
The treatment of the cornice was very usual and took the repetitive model of the Walkway of the Englishat Nice in the middle of the nineteenth century. Except that, the insertion of the palm tree for the Tunisian case took on a meaning of Islamic spiritual belonging. The development around the corniche attracted visitors much

more but pushed the inhabitants of the shores of the lake since it is reduced for them to a place of 'Populism'.
The combination of public and commercial space goes without saying, and ensures an urban mix in contact with water, it is only it has erased the public space of its multifunctionality in the sense of practicing everything except politics.
However, the emotional dimensions combined with the significant thickness of water in the city, could bring out the natural setting of North Lake simply aestheticized in a sense and a much deeper and remarkable value: it is a striking landscape experience in the sense of the spatial rarity of the lagoons in the city. The relationship of walkers with water is quite different from a simple, vast and open background, other senses add to constitute an eminent identity attribution. By way of descriptions, two concepts are distinguished: "intimate landscape" generally corresponds to the landscape elements considered as constituting an individual identity lived without sharing. The "showcase landscape" corresponds more, for its part, to the emergence of a landscape heritage that is both witness to a collective identity and worthy of representing it vis-à-vis Elsewhere and the Other.
As we have already seen, for the Tunisian political actor the projects at North Lake tended more towards a showcase representation of his urban and landscape assets to public opinion but also Western politics. Only in this part, we want to bring out the identity signs of individuals independently of a conditioning of the gaze of the other. It is a matter of deciphering the link between the individual and the water.
Some expressions of the walkers of the cornice give an ease in the qualifications of the aquatic landscape, but also evoke the integration of the self in the reading of the landscape dimension of these places:
«I can't imagine the shores of Lake Tunis without water; I think it's my usual landscape»
The landscape of the water on the shores of the lake is for visitors a landscape participating in inculcating their intimate identities. The evocation of this landscape only engages them.
I find myself in this open space; this water makes me remember my childhood since my parents are Kerkenians»
In addition, this testimony evokes that water, unlike the mineral composition in the city, is not only an image but also becomes a strong identity value that gives to live the places:
Of course, a city that doesn't integrate water even if it is super beautiful, without water it remains a city that lacks something, a city without life. In fact, for me, the best city in the world is Japan, because you can see the water in the new High Tech model, swimming pools at the top of buildings, or elsewhere in the old model with its bridges and fish swimming in transparent water."

Conclusion

A new report otherness plays the lakeshore: public places although they are not marked by a history and a tradition urban or landscape (this is why the use of

Western models ready), spaces built although they are heterogeneous and avantagent fragmentations socio-spatial, urban asset is far worse implicitly splitting place.
The presence of water is one of the connotations appreciated not only as the spatial oxygen but also as an identity of the individual instrument. Urban water reminder that "if and architectural identity was then after the war, the bombed cities were without identity" and that "The city is living only because it makes sense. " Semiotics of the lake creates a unique identity, that identity that is sometimes rooted in the social imaginary bypassing water aestheticized an intimate identity using a possessive vocabulary.
It digs deep relationship of the Arab man with water "Arab city, the city of Arab world is inseparable from its aquatic resources [...]. How to design leisure, without the palpable pleasure, audible, visible of a net, a stream, a river and vegetation that irrigates [...]. For the inhabitants of the landarid, living in cities where green spaces are reduced as a trickle, garden, and water associated therewith, exert a fascination»

References

ABDELKEFI, Jellal, Tunis and its lake. A new city in the making at the heart of the town, Mediterranean Architecture, 1997 157P.
ABDELKEFI, Jellal, The Medina of Tunis: historical space, Alif, 1989 277p.
Areion Group Water, between conflicts and shortages Collection Middle East 4, 2010.
AUBRY H, water Imaginary world of imagination ten eyes on the water and its symbolism in human societies, La Dispute, 2007.
Bachelard, Gaston, Water and Dreams. Essay on the imagination of matter, Paris, José Corti 1942; re, Paris, Pocket Book, 2005.
BARTHEL Pierre Arnaud, make the city waterfront, University of Lyon, 2003 490P.
BARTHEL Pierre Arnaud, Tunis project : the factory of a metropolis of water, Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 206p.
BERNARD, Barraqué,Neither blue gold nor global public good, For Science, January-March 2008, 79p.
BERQUE Augustine (Ed Michel Conan Pierre Donadieu Bernard Lassus Alain Roger), five proposals for a landscape theory, Champ Vallon (Vintage Country / Landscapes), Seyssel, 1994, 122P.
BERQUE, Jaques, Medinas, new towns and slums in Tunisia Papers, No. 21-22, 1958, pp. 7-42.
BERQUE, Jaques, Inside Maghreb. XV - nineteenth century, NRF - Gallimard, Paris, 1978.
BERQUE, Jaques, The East second, Gallimard, Paris, 1970.
BIGANDO, E. Sensitivity to ordinary landscape of the inhabitants of the large suburb of Bordeaux (communes of the Medoc and the low valley of the Isle), doctoral thesis under the direction of Guy Di Meo, Michel de Montaigne University Bordeaux III , 2006, 506 p.

BRAUDEl, Fernand, “Material civilization, economy and capitalism”, Population edition, Paris, 36e year, n ° 2, 1979, p 542.
BRAUN, Georges, Hogenberg, Franz, Fussel, Stephan, “CivitatesOrbisTerrarum. Cities of the world. 363 engravings revolutionize the image of the world”. Complete edition of the colored plates 1572-1617 Taschen, Hong Kong, 2008, p 600.
BREEZE, Gerald, “City Society in Developing Countries: A Study in Urban Sociology”, NahdetMisr House, Cairo, 1980, p266.
CHOAY, Françoise, “urbanism, utopias and reality, an anthology”, Paris, 1965, pp 330-336.
EDGE, John Paul, "The Arab world: geographical areas with cartographic representations" State PhD in Geography, University François Rabelais, Tours, December 1998.304 p.
ELMESSIRI, Abdel Wahab, " إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد " (" The problem of bias, an epistemological vision and a call to ijtihad ") , first part, the International Institute of Islamic Thought, Virginia, 1996, p 432.
KATY, drytis, “Metropolitan Dubai and the rise of architectural fantasy”, Bidoun, 2005, p166.
MIOSSEC, Jean-Marie, the city in the Arab world: policy instruments and actors, CNRS Editions, 1994 P148.
OUESLATI Hammami, Imen, The centralities of Tunis actors, urban representations and practices, Toulouse University, 2010, 642 p.
PAUL, Sebag, Story of a City, ed. L'Harmattan, Paris, 1998, p 685.
PRELORENZO, Claude, DEHAN Philippe PICON-LEFEBVRE Virginia Simmonet Cyril, the city on the water: a thematic reading of Europan 2, 1993 109P.
PRELORENZO, Claude, The city at the water's edge or contemplation of emptiness, The City, No. 2, Sur Seine, Le Havre, Rouen, Paris-suburban, 1995 163p.
SALAABI, Ben Ali Mohamed, Umayyad Dynasty: prosperity factors and repercussions of the collapse, 2008, 1420P.
TEYPAZ, Yvan, The identity product of the town, 2008, 54p.